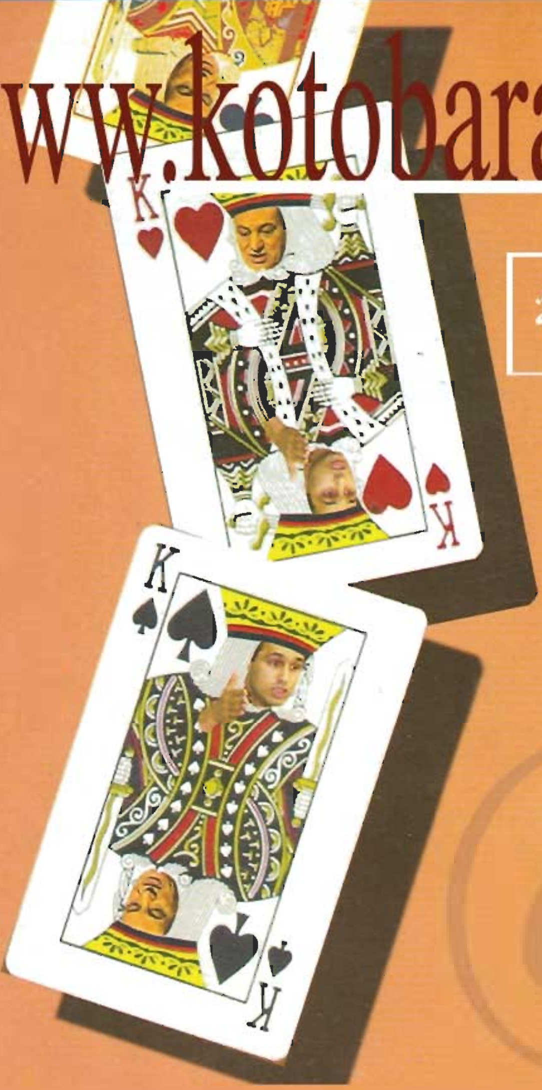

مركز الدراسات الاشتراكية

طريق الاشتراكيين إلى التغيير

رؤية اشتراكية نضالية لتغيير مصر

طريق الاشتراكيين إلى التغيير

رؤية اشتراكية نضالية لتغيير مصر

المؤلف

مجموعة مؤلفين

مركز الدراسات الاشتراكية

يناير ٢٠٠٥

فهرس

القسم الأول: مقدمات ومقارنات

القسم الثاني:أزمة النظام الحاكم

القسم الثالث:الاستراتيجية الاشتراكية الجذرية للتغيير

القسم الرابع:المعارضة والتغيير

القسم الخامس:اليسار وتكتيكات النضال

تمهيد

القضية الرئيسية اليوم على كل الألسنة هـي التغييـر. الساسة المعارضون ونشطاء الحركة، قطاعات واسعة مـن الطلاب ومهنيي الطبقة الوسطى، العمال، الفلاحون .. كـل هؤلاء ضجوا من الوضع القائم والنظام المسيطر. لا عجـب في ذلك. فالسلطة الراهنة قد تعفنت من قمتها إلـى أخمـص قدميها وفقدت أي حيوية بعد أن تجاوزت زمـن صـلاحيتها وأصبحت عبئا على المجتمع ونقمة على كادحيه.

وإذا كان التغيير قد أصـبح القضـية الرئيسـية، فـإن مشاريع التغيير ومؤامراته قد أصبحا أولوية علـى جـدول الأعمـال. الأكـاديميون والمثقفـون يحسـبون الحسـابات ويطرحون سيناريوهات المستقبل. الساسة ورجال الأحـزاب يعقدون التحالفات ويفكرون في البـدائل. والجمـاهير تحلـم بمستقبل أفضل.

معظم المشاريع المطروحة لا تلتفت إلى الكادحين والفقراء. معارضو نظام مبارك يختلفون في الكثير ويتنازعون في أغلب التفاصيل. لكن يبدو أن كثيرين منهم قد اتفقوا أن المطلوب هو فقط تغيير سياسي شكلي. أما سياسات الإفقار المسماة بالليبرالية الجديدة، فالرأي السائد أنها قدر لا مفر منه لابد من قبوله "حتى ندخل العصر ونصبح دولة متقدمة". حتى التغيير السياسي الشكلي المطروح – الديمقراطية – يترجمه أغلب هؤلاء على أنه فقط بعض الإجراءات لتسهيل تداول السلطة بين أقسام الطبقة الحاكمة!

هذا الكتيب – الذي نجمع فيه، مع تحرير بسيط، سلسلة من المقالات المنشورة سابقا عن ثورات عصرنا وأزمة مصر ومشاريع التغيير والثورة بها* – يطرح رؤية مختلفة للتغيير. نحن نعتقد أن الديمقراطية حق للجماهير. نحن نعتقد

---

* نُشرت بعض المقالات المجموعة في هذا الكتيب في إصدارات المركز كمجلة "أوراق اشتراكية"، وحصل المركز على البعض الآخر من خلال الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت)، أو من إصدارات تصل له بانتظام.

أن النضال السياسي من أجل الديمقراطية لابد أن يكون جزءا من عملية تغيير أشمل وأعمق. الديمقراطية بالنسبة لنا هـي طريق الكادحين للسيطرة على مصيرهم.

في كل حركات التغيير الكبرى وفـي كـل الثـورات ظهرت تيارات ديمقراطية جذرية وتيارات اشتراكية مناضلة. هذه التيارات، على اختلافاتها، كانت تـدافع عـن تعميـق الديمقراطية وتجذير الحريات. المطلوب لـيس فقـط شـكلا أجوف للديمقراطية يحمي نفـس المصـالح لـنفس الأقليـة المترفة، بل ديمقراطية جماهيرية جذرية تسير فـي طريـق إزاحة كل عقبة في وجه تحرر الجماهير وانعتاقها.

الاشتراكيون المناضلون بالذات يرون أن الديمقراطيـة خطوة على طريق التغيير الجـذري. المعركـة مـن أجـل الديمقراطية، إذا كانت معركة جماهيرية حقا، سـوف تفـتح آفاق التغيير ليس فقط في شكل السلطة، وإنما فـي أساسـها الطبقي. من هنا فالاشتراكيون يرون، بالتأكيد، أن النضـال الديمقراطي واجب من أجل انتزاع الحريـة السياسـية مـن براثن سلطة ديكتاتورية شاخت وتحللت. لكنهم يسعون بدأب

لربط النضال الديمقراطي بالنضال الاجتماعي والاقتصادي، ولإعطاء المعركة الديمقراطية طابعا طبقيا واضحا.

في هذا السياق فالاشتراكيون يعتقدون بحسم، وفي مواجهة كل المتشائمين وأنصار النظام، أن تغيير مصر ممكن وضروري. ليس هذا فقط. نحن قبل أي شيء نرى التغيير كمعركة نضال جماهيرية ضد نخبة الحكم والثروة .. ضد طبقة تعادي المستقبل وتقتل الحرية وتسرق الأقوات. نحن نرى الدور القيادي للطبقة العاملة في هذه المعركة .. تلك الطبقة الحيوية صانعة الحياة التي تملك من مفاتيح القوة الاقتصادية والتنظيم ما يمكنها – في لحظة قادمة قد لا تكون بعيدة – أن تنفض عن نفسها غبار الخوف لتتقدم صفوف المكافحين من أجل عالم أكثر حرية وعدلا.

سوف يرى القارئ أن هذا الكتيب بمقالاته المختلفة يحاول طرح "طريق الاشتراكيين إلى التغيير" بأوضح وأبسط الطرق الممكنة. لكن القارئ سوف يلحظ أيضا أن محاولتنا هذه ربما يشوبها كثير من النقص. الرؤية الثورية غابت عن مصر كثيرا وطويلا. والمشروع الجذري للتغيير بات

منظورا إليه كحفرية من حفريات الزمن البائـد. مـن هنـا فالتصورات والمواقف التي نطرحها هنا تعادي الفكر السـائد وتناهض ما يعتبر من البديهيات. وهي لـذلك تعـاني مـن أخطاء ونواقص التجارب الأولى فـي التعبيـر عـن رؤى وضعتها البرجوازية ورجالها وحواريوها في مصاف الأوهام والمستحيلات.

فليعذرنا القارئ إن شاب محاولتنا كثير من القصـور. لكننا ندعوه أن يتذكر أن الجوهري في الأمر كله هو الإيمان بحق الجماهير في حياة حرة كريمة وبقدراتها الخلاقـة فـي قيادة عملية التغيير من أجل "عالم أفضل ممكن". الأصل في المسألة ولبها الحقيقي، الذي يحاول مثقفو السـلطة وأذنابهـا طمسه، هو طرح السؤال عن أي تغيير تريده ولمصلحة من – لمصلحة حفنة المالكين والأثرياء والمتسلطين؟ أم لمصلحة الفقراء والعمال والكادحين؟

مصر الثورية طالما أثبتت قدرتها على مواجهة سلطات القهر والاستغلال والقمع. تاريخنا البعيد والقريـب ناصـع بالخبرات والتجارب النضالية الباهرة التي تقدمت في ظلهـا

الطبقات الكادحة إلى مقدمة المشهد لتصنع المستقبل وتغيـر مصيرها بأيديها. نحن نؤمن بإخلاص أن تجارب الماضـي سوف تتكرر في المستقبل القريب. وسنعمل معـا علـى أن تكون خبرات الماضي ودروسه ضمانة ألا تتكرر أخطـاؤه ومثالبه.

القسم الأول

مقدمات ومقارنات *

---

* يضم هذا القسم عدد من المقالات التي تُمهد لمناقشة قضية التغيير والثورة في مصر الآن. فهو يبدأ بمقال يفند دعاوى المتشككين في جدوى الانتفاضات الجماهيرية (على منصور)، ثم ينتقل إلى عدد من المقالات التي تقوم بتقييم خبرة انتفاضات العقد الأخير (كريس هارمان، جمال جبر، إسماعيل زاهر)، ثم يقوم، في مقالين لاحقين، بتلخيص دروس ثورة ١٩١٩ (نور منصور)، وانتفاضة ١٩٧٧ (على منصور)، وأخيرا يطرح، في مقال أخير، تصورا استراتيجيا للفارق بين الثورة الاشتراكية والثورة الديمقراطية.

الانتفاضة والفوضى

علي منصور

يبني الاشتراكيون الجذريون في العالم كله رؤيتهم السياسية على افتراض واحد أساسي: أن الجماهير – وفي القلب منها العمال – قادرة على انتزاع حريتها السياسية والاقتصادية من خلال عمل انتفاضي قد يفضي، إذا ما توفرت الشروط المناسبة، إلى ثورة اجتماعية شاملة. في المقابل، يطرح كل الساسة "المحترمين"، وكثير من اليساريين من مختلف الأنواع، فكرة جوهرها أن الانتفاضة إما خيال لا مكان له إلا في عقول الواهمين من مرضى الطفولة اليسارية، أو خطر داهم سيؤدي لا محالة إلى الفوضى وانهيار المجتمع.

أصل العداء للانتفاضة

فكرة أن انتفاضة الجماهير هي الفوضى بعينهـا فكـرة قديمة ومسيطرة. مصدر قوة هذه الفكـرة لـيس عمقهـا أو صحتها، وإنما طبيعة المجتمع الطبقي – خاصة في مراحـل ركود الصراع الاجتماعي وتراجع ثقـة الجمـاهير. كـارل ماركس يقول أن "الأفكار المسـيطرة هـي أفكـار الطبقـة المسيطرة". وهو على حق. في المجتمع الطبقي مـن يملـك أدوات الإنتاج المـادي (المصـانع والحقـول والمؤسسـات والشركات على أنواعها) يملك أيضا أدوات إنتـاج الأفكـار (وسائل الإعلام ومؤسسات التربية). من هنا فهو قادر علـى التحكم في الأفكار التي تُبث في التليفزيون والإذاعة، وعلـى التحكم في مناهج التعليم والتربية. علاوة على ذلك، فإن قوة العادة والخوف من القمع وسيطرة الساسة الانتهازيين كلهـا عوامل تساعد على تعميق الشعور بالدونية أمام أفكار الطبقة المسيطرة، ومن ثم على قبول تلك الأفكار.

في ظل وضع كهذا يمكنك أن تفهم لماذا تنتشر فكرة أن الانتفاضة شغب وغوغائية. الطبقـة المسـيطرة بـالطبع لا يمكنها أن تقبل "ثورة العبيد". هي ترى فيها ليس أكثر مـن تمرد على النظام "الطبيعي" للمجتمع. ماذا يمكنك أن تنتظـر ممن لهم مصلحة في استقرار الوضع الراهن. "طبيعـي" أن يصفوا أي عمل يضرب التوازن السـائد ويخلخـل أسـس المجتمع على أنه فوضى. وهو بالفعل فوضى .. إذا فهمـت "الفوضى" على أنها ضرب في "نظام" الاستبداد والاستغلال.

ليست فقط الطبقة المسيطرة هي التي ترفض الثورة، بل أن فئات كثيرة من الطبقات الوسطى والبرجوازية الصـغيرة عادة ما يسود بينها فكرة أن الخضوع للسـادة هـو الشـيء الوحيد الممكن توقعه. الذي يبني حياته على أمـل – غالبـا زائف – في الصعود إلى مصاف المسيطرين، لا يمكـن أن تتوقع منه أن يتشكك في نظام السيطرة ذاته.

في سياق كهذا من السهل فهم لمـاذا تتـأثر قطاعـات واسعة من جماهير الكادحين والمسحوقين بالرؤيـة السـلبية للثورة والانتفاضة. إذ تتسرب الأيديولوجية البرجوازية مـن

أعلى إلى أسفل بكل الوسائط والوسائل. ومن ثـم تجـد أن عمالا مناضلين قد يقبلون ضرورة الإضراب وقد يقـدرون أهمية النضال ضد تخفيض الأجور، بينما هم يتشككون فـي ضرورة أو جدوى الثورة الشاملة.

هل الانتفاضة فوضى؟

الانتفاضة في حقيقتها أكبر عمل إبداعي ينجـزه بنـو الإنسان. أكبر الثورات في التاريخ لم تحـدث وفـق خطـة مسبقة. لم نسمع أبدا أن أحدا، بما في ذلك الثوريين، قد توقع الثورة الفرنسية أو البلشفية أو الإيرانية. إذن، فالثورات هـي – بمعنى ما – أكبر مغامرة عفوية تـدخل فيهـا الطبقـات الخاضعة والمسحوقة. ولكن من هذه العفويـة تتشـكل رؤى وبرامج ومسارات تحل المعضلات التي لم يكن ممكنا أبـدا حلها في الظروف العادية.

كيف تؤدي العفوية إلى بلورة أعمق البرامج وأكثرهـا جذرية؟ كيف يولد من غير المخطط أبدع الخطط؟ الإجابـة هي أنه لا توجد أبدا عفوية مطلقـة. الاشـتراكي الثـوري الإيطالي أنطونيو جرامشي كان يؤكد أنه تحت قشرة العفوية

ستجد دائما وعيا كامنا. فمن يخرجون ذات صباح (أو مساء) إلى الشوارع ليملأوها ويسيطروا عليها ويصنعوا الانتفاضـة هم بشر عركتهم الحياة وبلورت لديهم رؤى وتصورات. من بين هؤلاء سيولد قادة من ملابسات اللحظة. هؤلاء القادة لـم ينصبوا بالصدفة. هؤلاء في الأغلب هم الأكثر جرأة وفهمـا وقيادية من بين الجموع. وهم يحملون وعيـا متقـدما عـن أقرانهم من الكادحين.

إنكار وجود وعي طبقي، أحيانا حتى شديد العمق، لدى جموع الجماهير لحظة الثورة هو خطأ فادح. كيـف يمكننـا إذن أن نفهم حقيقة أن الجماهير في معظم الثورات ـ وقبل أي دعوات من أحزاب منظمة ـ تندفع في تكـوين أشـكال نضالية ذات تأثير حاسم في مجرى النضال كمجالس العمال ولجان المصانع والسوفيتات؟

المشكلة في الحقيقة ليست في عدم وجود وعي – أحيانا حتى طبقي - سياسي – ولكن في عـدم تجـانس وعـي الأقسام المختلفة من الطبقة العاملة ومن الجمـاهير عمومـا. فالجماهير التي تتحرك، بفهمها الحاد لمن هو العدو، تتوقـف

أمام سؤال رئيسي: وما هو البديل؟ كل الثورات تبدأ بتوافـق شعبي عام وبسيط: "نحن لم نعد نطيق النظام الراهن". ولكن المشكلة تبدأ عندما يطرح السؤال: "وما هو النظام الذي نريده أن يكون بديلا للنظام الراهن؟" عند هذه النقطة يظهر للكل أن الثورة ليست عملا سهلا. عند هذه النقطة أيضا تبرز من بين الطبقات الحاكمة قوى وعناصر تحاول أن تقنع الجماهير أن تغيير الأشخاص، أو ربما تغيير محدود في شكل الحكم، هو عمل كاف لتحقيق مطامح المستغلين.

الانتفاضة والوعي

كثيرا ما نجد من يقول لنا أن حـل معضـلات أزمـة الوعي في الانتفاضة هو الصبر وتربية الجماهير (العماليـة بالتحديد) وتوعيتها حتى ما إذا قامـت الثـورة فإنهـا تجـد الجماهير جاهزة وموحدة ومنسجمة! صـورة مثاليـة حقـا: الجماهير ليست موحدة في وعيها .. فلنرب الجمـاهير إذن على مهل .. ثم لنصنع الانتفاضة في الوقت المناسب!!

هذه الرؤية، على طرافتها، تؤدي في معظم الأحيان إلى الوقوف ضد الثورة. إذا لم يناسب توقيت الثورة تحليلاتك "العلمية" فإنك بالتأكيد سوف تقول أن هذه ثورة خطأ! ولكن هذا التفكير كله عبث. فالثورة لم تصنعها أبدا أية قوة سياسية. الثورة تأتي في لحظة لا يقررها أحد. فإما أن تنخرط فيها أو أن تعاديها. لا بديل ثالث.

الأهم من ذلك أن الصورة المثالية التي تطرحها النظرية التي لخصناها لتونا – تلك الصورة التي تقول أن علينا الانتظار والعمل حتى يرتفع وعي الجماهير – تتجاهل السؤال الرئيسي: وهل يتطور وعي الجماهير بالقيام بالتوعية المدرسية؟ إذا قبلت بفكرة ماركس الرئيسية التي تقول أن وعي الجماهير يتبلور ويتطور في النضال، فسوف تفهم بسهولة أن الطريق الوحيد للوعي الطبقي هو النضال. لا يوجد وعي طبقي في معهد علمي للوعي الطبقي. الوعي الطبقي يولد في معمعة المعركة. ودور المنظمة الثورية هو بالضبط أن تنغمس في نضال الأقسام الأكثر تقدما من الجماهير (نعني هنا بالذات العمال) فتتعلم منه وتعممه وتحفظ خبراته، وليس أن تفتح "كتّابا" لتحفيظ الوعي الثوري.

كان لينين قد كتب مقالا في أتون الثورة البلشفية ١٩١٧ عنوانه "الثورة تُعلّم". لينين بلور بعمق كل فكرة الثورة: الثورة تعلم الجماهير في شهور قليلة ما لم يكن ممكنا أن يتعلموه في سنوات طويلة عادية. هل يمكن للجماهير أن تتعلم حدود الإصلاحية وخيانتها إلا في المحك .. عندما ترى الإصلاحيين وهم يتنصلون من كل وعد وينكثون بكل تعهد؟

يعلم الثوريون أن انتصار الثورة ليس مضمونا. ولكن موقفهم هو أنه بدلا من الوقوف في صف أعداء الثورة بادعاء الخوف على الثورة من الهزيمة، الواجب هو النضال بلا هوادة من أجل تأمين شروط امتداد الانتفاضة وانتصار الثورة. والترجمة العملية لهذا الواجب هي ضرورة أن ينغمس الاشتراكيون في نضالات الجماهير فيبنون جسرا معها ويخلقون حزبا جماهيريا يبلور خبراتها ويصهرها ويلعب دور القيادة من أوساط الكادحين لا من فوق رؤوسهم. هذا هو السبيل الوحيد لشحذ طاقات الجماهير وتوحيدها في غمار الثورة. أما الخوف من امتلاك الجماهير لمصيرهم بأيديهم بدعوى الخوف عليهم من قلة وعيهم .. فنتركه لمن كفر بالجماهير وبقدراتها الخلاقة.

من الانتفاضة إلى الثورة الاجتماعية

كريس هارمان

أصبحت الانتفاضات سمة دائمة مـن سـمات عالمنـا المعاصر. في [الفترة] الأخيرة على سبيل المثـال أسـقطت انتفاضات شعبية نظامي الحكم في كل من بوليفيا وجورجيا. وعلى مدى السنوات الخمس الأخيرة هزت ثـورات شـبيهة أركان كل قارات العالم.

ففي مايو ١٩٩٨ تم إسقاط ديكتاتورية الجنرال سوهارتو بواسطة انتفاضة شعبية. وفي يناير ٢٠٠٠ أسقطت انتفاضة أخرى النظام في إكوادور. وفي أكتوبر مـن نفـس العـام أزاحت ثـورة جماهيريـة الحـاكم الصـربي سـلوبودان ميلوسيفيتش. وبعد ذلك، في ديسمبر ٢٠٠١، أطاحت ثـورة شبيهة بالنظام الحاكم في الأرجنتين. وأخيراً في أفريقيا فـي العام [قبل] الماضي نجحت الجمـاهير، بعـد شـهور مـن الإضرابات الكبرى والاحتجاجات، في إزاحة النظام الحـاكم في مدغشقر.

هذه القائمة لابد وأن تدحض حجج أي شخص يقول بأن الاحتجاجات الجماهيرية لا يمكنها أن تحقق أي شيء!

على أنه من المهم أن نفهم لماذا لم تحقق أي من هـذه الحركات الجماهيرية التغيير الجذري المنشـود. يمكننـا أن نلاحظ أن كل واحدة من هذه الانتفاضات اندلعت غضباً على مظالم محدودة. ولكن الاحتجاج المحدود تحول إلى انتفاضـة عندما لعب دور المفجر لاستياء شعبي أعمق وأوسع نطاقـاً. فقد بدأت الانتفاضة البوليفية مثلاً باحتجاج حـول صـناعة الغاز، ولكنها عكست غضباً عميقاً بسبب المستويات الهائلـة السائدة للفقر. وفي جورجيا امتزج الغضب بسبب الانتخابات بالغضب المتعاظم الناتج عن الفقر الشديد الذي يعانيه قسـم كبير من السكان.

وفي كل الأحوال أطلقت تلك الانتفاضات فيضـاناً مـن الأمل في التغيير الجذري وفي تحسين حياة البشر. بل وأنها نجحت أيضاً في انتزاع بعض التغييرات المهمة. فعلى سبيل المثال يعمل النشطاء النقابيون وقوى المعارضة اليـوم فـي

العاصمة الإندونيسية جاكرتا بشكل أكثر علنية مما كان عليه الحال في ظل ديكتاتورية سوهارتو.

لا شك أن مثل هذه الحريات والمساحة الأوسع المتوفرة للتنظيم الديمقراطي هي هامة جداً. ولكن لابد من الاعتـراف كما ذكرنا أن أياً من هذه الانتفاضات الأخيرة لم يجاب تحولاً أوسع في المجتمع وفي حياة البشر. ففي كل الحالات نجـح قسم من الطبقة الحاكمة – النخبة المترفة التي تسيطر علـى الثروة والقوة – في استعادة السيطرة على المجتمع.

الطبقات الحاكمة لا تتخلى عن ثروتها وسلطتها بسهولة في وجه انتفاضة اندلعت ضد نظام معين للحكم. فالانتفاضات غالباً ما تندلع في أوقات تنقسم فيها الطبقة الحاكمـة حـول كيفية الاستمرار في الحفاظ على سيطرتها على المجتمع في وجه الأزمات الاقتصادية والسياسية وفـي وجـه الغضـب الشعبي. وفي مواجهة تهديد الثورة يغير أشخاص من الطبقة الحاكمة مواقفهم ويسعون إلى وضـع أنفسـهم علـى رأس الانتفاضة أو يركبون الحركة ليكسبوا السلطة لأنفسهم.

الطبقة الحاكمة يمكنها أن تتخلص من شخصيات قيادية خدمت مصالحها على مدى سنوات. وهي تنظم نفسها وتناور لكي تضمن استعادة الاستقرار لحكمها. ومن أجل تحقيق هذا الهدف نجدها تستخدم كل ثروتها وكل خبرتها السياسية معتمدة على سيطرتها على المؤسسات الحيوية مثل الجيش والإعلام. وغالباً ما يكون مسعى الطبقة الحاكمة للاحتفاظ بسيطرتها مؤيداً بقوى من خارج البلاد: الشركات المتعددة الجنسيات، الحكومات الأكثر قوة في العالم، ومؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي.

الصدام بين الأقسام المختلفة للمسيطرين على السلطة والثروة والاندفاعات الكبرى للحركة الجماهيرية التواقة إلى تحقيق تغييرات واسعة النطاق لا يتم حلهما في يوم وليلة. ففي الأرجنتين احتاج الأمر إلى حوالي ثمانية عشر شهراً، بدءاً من انتفاضة ديسمبر ٢٠٠١، حتى استطاعت الطبقة الحاكمة أن تؤمن شكلاً ما من النظام المستقر. وفي غضون تلك الفترة تتابع على السلطة سلسلة من الرؤساء، بينما توالت موجات من الاحتجاجات جنحت بخطط أولئك الذين على قمة

المجتمع بعيداً عن أهدافها. وقد أُجبر النظام أيضاً على تقديم بعض التنازلات.

في كل مكان كانت الاستراتيجية الرئيسية لأولئك الذين يحاربون من أجل إعادة تأسيس سلطة المترفين هي السعي لتبديد واحتواء القوة الدافعة للحركة الجماهيرية.

فلننظر مثلاً إلى الحالة الإندونيسية. مجلة "داخل إندونيسيا"، وهي إصدار باللغة الإنجليزية يغطي الأحداث في هذا البلد، وصفت انتفاضة ١٩٩٨ على الوجه التالي: "كان هناك انفجار للمجتمع المدني. أجبرت المظاهرات في كل أنحاء البلاد المسئولين المحليين الفاسدين على ترك مناصبهم. واحتل الفلاحون الأراضي التي انتزعت منهم في الماضي. وتم تكوين عدد لا حصر له من الأحزاب السياسية الجديدة والنقابات العمالية والمؤسسات المناهضة للفساد، إلى جانب عدد كبير آخر من المنظمات".

في مواجهة هذا الوضع، لم يكن هناك خيار أمام أقسام من النخبة الحاكمة، كانت قد أيدت لأزمان طويلة النظام الحاكم، عدا تقديم التنازلات. ولكن في نفس الوقت كان هؤلاء يعملون على احتواء وتحجيم أي تغيير حقيقي. مقال "داخل إندونيسيا" يكمل: "نجحت انتخابات يونيو ١٩٩٩ إلى حد كبير في تدجين الطاقة الموجهة ناحية الإصلاح. تحول مركز الأحداث من الشارع إلى البرلمان؛ من التعبئة إلى التشريع القانوني. انبثقت في الأقاليم تحالفات جديدة بين الأحزاب الجديدة من جانب والجيش ومجموعات البيزنيس والمجموعات البيروقراطية من جانب آخر. ولأن الحد الفاصل بين الإصلاحيين وبين المدافعين عن النظام السائد أصبح مموهاً وغير واضح، فإن حركة الإصلاح فقدت قوة دفعها".

هذا يعني أنه لم يحدث تغيير جذري في حياة الملايين الذين أشعلوا انتفاضة ١٩٩٨. لإحداث هذا النوع من التغيير كان لابد من السيطرة على روافع القوة الاقتصادية ومن التخلص من التراتبية القديمة التي سيطرت على الدولة. للأسف لم تحقق انتفاضة إندونيسيا، أو أي من الانتفاضات

الأخرى، هذا. مجلة "داخل إندونيسيا" تقول في هذا الشـأن: "في ٢٠٠٢ ارتفع عدد العمال المفصولين بـ ـ٣٤%. حتـى الحكومة باتت تعترف أن عدد العاطلين سوف يصل غالبـاً إلى ٤٠ مليون بحلول نهاية ٢٠٠٤".

وفي حين أن التفاصيل تختلف بشكل كبير من بلد لآخر، فإن الإطار العام للمعركة يتشابه في كـل مكـان: حركـة جماهيرية يتم تدجينها بواسطة جناح مـن أجنحـة الطبقـة الحاكمة. سبب رئيسي لهذا هو الافتقار إلى قوة سياسية ذات حجم معتبر تدافع عن مصالح الجماهير العريضـة والنـاس العاديين، وتناضل من أجل تغيير اجتماعي واسع النطاق.

في بعض الحالات كانت هناك نمـاذج جنينيـة لقـوى بمقدورها الإتيان بهذا النوع من التحول. في الأرجنتين كانت هناك لجان الأحياء، وازدهار لأشـكال مـن الديمقراطيـة القاعدية فـي بعـض المنـاطق، وحركـة "البيكيتيـروس" الجماهيرية التي تنظم العاطلين، وأيضاً سيطرة العمال علـى مصانع هجرها الرأسماليون. ولكن هذه القوى والتنظيمات لم تستطع أن تربط نفسها بقوة الطبقـة العاملـة ذات التـأثير

الحاسم. كان بمقدور هذا الربط أن يخلق حركة لها من العمق الاجتماعي والعضلات الاقتصادية ما يمكنها من فرض إرادة أغلبية المجتمع ككل على قلة المترفين.

أفضل مثال لدولة كان يمكن فيها تحقيق تغيير جـذري هو بوليفيا. ذلك أن مكون أساسي مـن مكونـات انتفاضـة أكتوبر [٢٠٠٣] كان الطبقة العاملة – بالذات عمال منـاجم القصدير ذوي التأثير الهائل. بعد الانتفاضة بأيام عقد اجتماع حاسم لممثلي النقابات والمنظمات الجماهيرية. أوضح النقاش أثناء الاجتماع كيف أن كثير من العمال والفقراء كان لـديهم شوق للسيطرة على المجتمع بأنفسهم. أحد المتحدثين قال "لقد غيرنا الرئيس، ولكن الرجل الثاني في النظام القديم لازال في السلطة. لقد كسبنا معركة، ولكننا لم نكسب الحـرب بعـد". متحدث آخر قال أنه في غمار الانتفاضة "ضـحى العمـال بحياتهم ببسالة. ولكنهم حصلوا فقط على تغييـر دسـتوري. أولئك الذين انتفضوا أرادوا شروطاً أفضل للحياة وشكل آخر للدولة. نحن نحتاج إلى أن يستحوذ المستغَلون على السلطة".

ولكن عناصر محورية أخرى دافعت على الوجه المقابل عن أن نوعا ما من "الوحـدة الاجتماعيـة" بـين الحركـة الجماهيرية والنظام الجديد هو أمر مطلوب. وللأسف الشديد استطاعت هذه الأصوات الهيمنة، ووصل الاجتماع لاتفـاق حول "تراجع تكتيكي" بهدف إعطاء النظام الجديـد الوقـت. سمح هذا بالطبع للحكومة وللطبقة الحاكمة مـن ورائهـا أن يبقوا على قيد الحياة، وتم تبديد القوة المحتملة للانتفاضة.

في كل انتفاضة كبرى دارت نقاشات شبيهة. وفي معظم الأحوال، في الانتفاضات التي اندلعت في السنوات الأخيرة، لم تكن هناك قوى ذات شأن تدفع الحركة إلى الأمام. حتـى في بوليفيا، لم تكن القوى الدافعة إلى الأمام متحليـة بالقـدر الكافي من القوة والتصميم لتحسم الأمر لصالحها.

ولكن إذا ما نظرنا في أحداث التاريخ، وفـي الثـورات التي نجحت في السابق في تحقيق تغييـر جـوهري، فـإن صورة مختلفة جداً تظهر.

ثلاث ثورات غيرت التاريخ وحققت تحولات اجتماعية ذات أثر بعيد: ثورة إنجلترا في أربعينات القرن السابع عشر، وثورة فرنسا في عام ١٧٨٩ وما بعدها، والثورة الروسـية عام ١٩١٧. في كل واحدة من تلك الثورات دارت نقاشـات تتشابه مع تلك التي دارت في بوليفيا. ولكن الفارق أنه كانت هناك قوى منظمة لها نفوذ حقيقي داخل الحركة الجماهيريـة تدافع بشكل واضح عن دفع الثورة إلى الأمام وضد أي شكل من أشكال الحلول الوسط.

في إنجلترا كان هناك قادة مثل أوليفر كرومويل و"جيش النموذج الجديد" الذي أسسه وأيضـاً مجموعـات راديكاليـة كـ"الليفيليرز". وفي فرنسا كان هناك اليعاقبة الثوريون بقيادة أشخاص مثل ماكسيميليان روبسبيير ولوي أنطـوان سـان جوست. وفي روسيا كان هناك الحزب الاشتراكي البولشفي تحت قيادة لينين وترو تسكي.

صحيح أن الطريقة التي ستخاض بها صراعات العـالم المعاصر تختلف كثيراً في مواضع جوهرية عن صـراعات الثورات السابقة. ولكن صحيح أيضاً أن انتصار تلك الثورات

يتضمن درساً رئيسياً: الانتفاضات هي فقـط نقطـة البدايـة للثورة الاجتماعية الحقيقية، وفي غمارها تحارب كل أنـواع التيارات من أجل فرض نفوذها. ولذلك، فلضمان النجاح لابد لهؤلاء الذين يسعون إلى تغيير بعيد المدى أن يتحدوا سـوياً ويعملوا بشكل متجانس.

هذا لا يعني الانفصال عن الحركة، أو سـعي الـبعض لتنصيب أنفسهم كـ"قادة" من تلقاء نفسهم. إنه يعني التقـارب والاتحاد بين أولئك المنغمسين في الحركة الذين يتبنون رؤية واحدة لمجتمع مختلف جذرياً، وذلك بهدف بلورة الـدروس من خبرات بعضهم البعض ومن خبرات التاريخ. إنه يعنـي وجود حزب يعمل بشكل منصهر وموحد من أجـل مناقشـة وإقناع المناضلين الآخرين المنغمسين في الحركة بضـرورة دفعها إلى الأمام. وفي نهاية المطاف فإنه يعني إقناع الغالبية بضرورة السيطرة بأنفسهم بشكل مباشر على المجتمع ممـا يمهد لعملية تغييره من قمته إلى أسفله.

هذا هو ما نعنيه عندما ندافع عن أهمية بناء حزب ثوري اليوم. إن هذا درس غاية في الأهمية. فالانتفاضات الأخيرة أوضحت لنا أنه بينما نحن نعيش في عصر الحروب، فإننا أيضاً نعيش عصر الثورات.

من دروس انتفاضات عصرنا

جمال جبر

"البلد دي عايزة ثورة".. هذه هي كلمات أحـد عمـال منطقة أبو زعبل في صيف ٢٠٠٤ احتجاجاً علـى سياسـة الحكومة المصرية لطرد العمال من مساكنهم. لكن ماذا تعنى الثورة بالنسبة لهذا العامل البسيط؟ كيف يرى التغيير الـذي يحلم به؟ هل يقصد القضاء على الفساد والديكتاتورية وقيـام ديمقراطية برلمانية دون المساس بأسس المجتمع الرأسمالي؟ أم يقصد ثورة شـعبية تطـيح بالديكتاتوريـة والاسـتغلال الرأسمالي فى آن واحد وتدشن لمجتمع جديد قائم على العدل والحرية؟

الحقيقة أن جميع هذه الأسئلة ربما لم تدر بخلـد هـذا العامل، فى حين كان كل همه هو صد هجوم الحكومة علـى مسكنه الصغير الذى أرادت طرده منه، وأصبح مقتنعاً أنـه ليس هناك من وسيلة لتحقيق ذلك سوى بالثورة. لكـن هـذه الأسئلة طرحت نفسها بقوة على خلفية التغيـرات السياسـية

العالمية منذ أوائل التسعينات وتفجر حركات جماهيرية فـى مختلف مناطق العالم فى إطـار أزمـة النظـام الرأسـمالي العالمي. هذه الحركات التي أطاحت بديكتاتوريات عتيقة فى جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية وبعض بلـدان أوروبـا الشرقية، توقفت عند حـد الإصـلاحات الديمقراطيـة دون المساس بأسس النظام الرأسمالي الذى تسبب فى تلك الأزمات الطاحنة التي دفعت الجمـاهير للثـورة. كمـا يلاحـظ أن الرأسماليات المتقدمة فى أوروبا وأمريكـا شـهدت أيضـاً تفجرات شعبية على خلفية الأزمة ظهرت بوضوح فى سياتل وجنوة وحركة مناهضة العولمة ثم حركة مناهضة الحـرب، لكنها أيضاً لم تتبلور فى اتجاه ثوري يهدف للانقضاض على أسس النظام الرأسمالي. هناك غياب واضح للبديل الاشتراكي أو الثوري فى جميع هذه الحركات، فكيف يمكن فهم ذلـك؟ وأي آفاق أمام التغيير الثوري متاحة فى عالم اليـوم؟ ومـا أهمية ذلك بالنسبة لعملية التغيير فى مصر، خاصة مع تشابه الظروف فى كثير من البلدان التي شهدت هذه التغييرات مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمـر بهـا مصر الآن؟

ثورات لم تكتمل!

شهدت حقبة التسعينات وبدايات الألفية الجديدة سلسـلة من الانهيارات لأنظمة الحكم الديكتاتورية على يد حركـات شعبية من أسفل فى مختلف أنحاء العالم، بداية بانهيـار دول الكتلة السوفيتية فى أواخر الثمانينات على أثر قيام انتفاضات شعبية أطاحت بنظمهـا السـتالينية. كمـا شـهدت أواخـر التسعينات سقوط نظام سوهارتو فى إندونيسيا على يد حركة جماهيرية واسعة قادها الطلاب. ومع بزوغ فجـر الألفيـة الجديدة تجدد شباب القارة الثائرة، أمريكا اللاتينية، لتشهد أهم وأوسع الحركات الجماهيرية ضد الديكتاتوريـة والليبراليـة الجديدة، فى الإكوادور والأرجنتـين وبوليفيـا والبرازيـل وفنزويلا.

كانت الانهيارات المدوية لنظم رأسـمالية الدولـة فـى الإتحاد السوفيتي وأوروبا الشـرقية فـى بولنـدا والمجـر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا وألمانيا الشرقية ورومانيا.. وغيرها على يد انتفاضات شعبية واسعة، إيذانا بمرحلة جديـدة مـن

الحركات الجماهيرية ضد ديكتاتورية النظم الستالينية وهـذا الشكل من الاستغلال الرأسمالي القائم على تحكم الدولة.

فقد وصل قطار الستالينية فى تحقيق التراكم الرأسمالي باستخدام قهر الدولة وبيروقراطية الحزب إلى آخر محطـة. حيث لم يعد قادرا على إتباع نفس الأدوات القديمة فى تحقيق التراكم والمنافسة على الصعيد العالمي. بدا ذلك واضحاً فى أزمات اقتصادية طاحنة أرهقت السوفييت على مدار السنوات وفشلت معها كل وسائل الترقيع. حيث انهارت معدلات النمو الاقتصادي من ٥,٧% فى النصف الأول من السبعينات إلى ٤,٣% فى النصف الثانى من السبعينات ثم إلى ٣,٦% فـى بداية الثمانينات. ولم تكن مظاهر الأزمة فى الاقتصاد فقـط. فعلى حد قول الاشتراكي البريطاني" كريس هارمن ".. كـان الجيش قد غاص عميقاً فى مستنقع حرب في أفغانسـتان لـم يكن بمستطاعه أن يكسبها، وكانت اللامبالاة والفساد منتشرين داخل البيروقراطية، بما فى ذلك مجموعة بريجنيف ذاتـه.. ويتبين عمق اغتراب غالبية السكان من الاستهلاك المتصاعد

للخمور ومن الأنصار المتزايدين بين الجيل الأصغر لموسيقى الروك العدمية.. وقد اعترف بالأخطار التي يترتب عليها هذا الوضع رئيس المخابرات السوفيتية "أندربوف"، الذى تولى السلطة بعد برجينيف فى عام ١٩٨٢، وهذا هو السبب فى أنه جلب جيلاً جديداً من رجال الجهاز الحزبي من الأقاليم إلى قيادة الحزب فى موسكو، أصبح جورباتشوف أبرزهم...".

ومع صعود جورباتشوف إلى السلطة بدأت مظاهر الأزمة تترجم على الأرض في شكل تحركات من أعلى ومن أسفل. حيث أعلن جورباتشوف عن سياسة البيريسترويكا (إعادة البناء أو إعادة الهيكلة) والجلاسنوست (الانفتاح)، الذين سعى من خلالهما إلى إحداث إصلاحات هيكلية فى البنية الاقتصادية والسياسية فى الإتحاد السوفيتي للحيلولة دون التراجع المفجع لمعدلات التراكم. لكن هذه السياسات كانت بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير، حيث تفاقمت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية واندلعت الإضرابات فى كافة أنحاء الجمهوريات السوفيتية فى شكل إضرابات عامة

وصراعات قومية، وصلت أحيانا إلى حد الحـرب الأهليـة والانتفاضات المسلحة.

ولم يكد عقد الثمانينات ينتهـي حتـى أخـذت أنظمـة رأسمالية الدولة والنظم الستالينية فـى الإتحـاد السـوفيتي وأوروبا الشرقية تتساقط الواحدة تلو الأخرى تحـت وطـأة الانتفاضات الجماهيرية. وكما رصد كريس هارمن فى كتابه "العاصفة تهب"، فقد بدأ مسار التغيير فى بولندا والمجر. ففي ربيع وصيف عام ١٩٨٨ وقعت فى بولنـدا موجتـان مـن الإضرابات الواسعة، وفـى المجـر انطلقـت المظـاهرات المعارضة بمئات الآلاف وتكونت أعداد كبيرة من الأحزاب، وهزم مرشحو الحزب الحاكم فى سلسـلة مـن الانتخابـات الفرعية.

كانت التغييرات التي حدثت فى بولندا والمجـر بمثابـة الشرارة التي أشعلت النار فى الهشيم. حيث انتقلت عـدوى الانتفاضة إلى ألمانيا الشـرقية وتشيكوسـلوفاكيا وبلغاريـا ورومانيا. فقد استطاعت المعارضة الضعيفة والصغيرة فـى ألمانيا الشرقية أن تقوم بمظاهرتها الأولى التي قدرت بعـدة

آلاف فى درسدن فى أوائل أكتوبر ١٩٨٨. ثم جذب عنـف هجمات الشرطة على هذا الاحتجاج آلافاً أخرى إلى الشوارع فى إثنتى عشر مدينة فى الأيام التالية، حتى أصبحت قيـادة الحزب الحاكم معزولة ويائسة. وفى تشيكوسـلوفاكيا قـرر الطلبة أن يخططوا لمظاهرة فى ١٧ نوفمبر من عام ١٩٨٨ بمناسبة إحياء الذكرى الخمسين للاحتجاجات الطلابية علـى استيلاء النازي على البلاد. وكانت المظاهرة أضـخم ممـا توقعت الحكومة والمعارضة على السواء، مما دعا الحكومة إلى إرسال قوة ضخمة من قوات مكافحة الإرهـاب لتهـاجم وتسحق المتظاهرين. وفى عطلة نهاية الأسبوع أعلن الطلاب الإضراب فى كل أنحاء البلاد، كما انضم الآلاف من النـاس إلى المظاهرات، وتشكلت بشكل عفوي فرق تجوب كل البلاد لتشرح للناس فى كل موقع عمل وكل مدينة وقرية ما يجرى فى براغ. وفجأة تحولـت الجماعـة المعارضـة، المنتـدى المدني، إلى حركة جماهيرية أظهرت قوتها فى ٢٧ نـوفمبر عن طريق تنظيم إضراب ناجح للغاية لمدة ساعتين فى كـل أنحاء البلاد.

وعلى حد وصف كريس هارمن كانت الأحـداث فـى رومانياً أقرب إلى المشهد الكلاسيكي للثورة. حيث كانت البلد الوحيد الذى استخدم فيه العنف المسلح على نطاق واسع من قبل الديكتاتور الروماني السابق شاوشيسـكو لقمـع العمـال المضربين والمتظاهرين فى الشوارع. لكنه فشل فـى قمـع الحركة والقضاء عليهـا، واسـتطاعت الجمـاهير الثـائرة السيطرة على مقار الشرطة وأسلحتها، وانتهى الأمـر إلـى إعدام شاوشيسكو وزوجته.

وإذا كانت نهاية الثمانينات وبداية التسعينات قد شـهدت سقوط أنظمة رأسمالية الدولة على يد ثورات جماهيرية لـم تكتمل، فقد شهدت نهاية العقد نفسه وبداية الألفيـة الجديـدة انفجارات لا تقل أهمية عـن الانفجـارات التـي أطاحـت برأسمالية الدولة، ولكنها كانت هذه المـرة ضـد سياسـات الليبرالية الجديدة التي اجتاحت العالم وبشرت بها الرأسمالية العالمية باعتبارها نهاية التاريخ. قامت الجماهير الثائرة فـى كل من إندونيسيا والأرجنتين والإكوادور وبوليفيا وغيـرهم ممن تجرعوا وصفة صندوق النقد والبنـك الـدولي، قـاموا

ليعلنوا أن التاريخ لم ينته بعد، بل يواصـل مسـيرته، وأن حركتهم هي التي تحدد ملامح هذه المسيرة.

في أقصى الشرق من الكرة الأرضية، في إندونيسـيا، سقطت ديكتاتورية سوهارتو التي استمرت ٣٢ عاماً على يد انتفاضة الجماهير عام ١٩٩٨، بعد سلسلة من المظـاهرات الطلابية الدامية احتجاجاً على تداعيات الأزمـة الاقتصـادية الطاحنة التي شهدتها النمور الآسيوية، وفـى القلـب منهـا إندونيسيا، عام ١٩٩٧. ولم يمض وقت طويل حتى انضمت قطاعات أخـرى مـن المهمشـين والعمـال إلـى الطلبـة المتظاهرين، واشتعلت العاصمة جاكرتا بالغضـب وامتـدت الأيدي الثائرة للنيل من النظام فى شكل رموزه من البنـوك والمصالح الحكومية وغيرها. وصلت الأحداث إلى ذروتهـا فى التاسع والعشرين من مايو حين احتل أكثر من ثلاثين ألفاً من الثائرين البرلمان ورفعوا شعاراً ضخماً يقـول "أعيـدوا السلطة إلى الشعب، يكفى ٣٢ عاماً من الديكتاتورية"، وبعـد يومين ظهر سوهارتو على شاشات التليفزيون معلناً استقالته ليأتي نائبه يوسف حبيبي رئيساً للجمهورية.

السيناريو يتكرر بروايات مختلفة في أقصى غرب الكرة الأرضية فى القارة الثائرة أمريكا اللاتينية. حيث شهدت بداية الألفية الجديدة سلسلة من الانتفاضات الجماهيريـة أطاحـت بالديكتاتوريات الحاكمة احتجاجا على الأزمـة الاقتصـادية والاجتماعية التي خلّفتها سياسات الليبرالية الجديدة هناك.

فخلال أربعة أسابيع فقط تداولت الأرجنتين ٤ رؤسـاء فى أعقاب الانتفاضة التي اجتاحت الـبلاد فـى ١٩ ـ ٢٠ ديسمبر ٢٠٠١ على أثر إعلان الحكومة الأرجنتينية تجميـد ودائع العمال والمواطنين فى البنـوك، وتخفـيض الأجـور والمعاشات للقطاع الحكومي، ثم إعلان حظر التجوال بعـد مهاجمة العاطلين لمحلات السوبر ماركت الكبيرة للحصـول على الطعام، وانتهى الأمر بوصول البيرونى "دوهالدى" إلى منصب الرئاسة، ليدشن محادثات مكثفة مع صـندوق النقـد الدولي للخروج من الأزمة!

كما شهدت الإكوادور أيضاً سـقوط ثـلاث حكومـات متتالية كان أولها عـام ٢٠٠٠ حـين انـتفض الآلاف مـن المواطنين احتجاجاً على السياسات الاقتصادية التي أفقـرت

قطاعات واسعة من الجماهير. حيث انخفض الناتج المحلـى الإجمالي للبلاد بمقدار ٧% عن العام السابق ووصل التضخم إلى ٦٠%. وقد اجبر تصاعد الانتفاضـة الـرئيس "جميـل ماهود" على الهروب خارج البلاد. لكن رغم سـيطرة قـادة الجيش على الحركة ودحر اللجان الثورية المشـكلة، إلا أن الاحتجاجات استمرت على مدار السنوات الـثلاث التاليـة. حيث شهد عام ٢٠٠١ صدامات مسلحة وإضرابات وقطـع للطرق. كذلك فى نهاية ٢٠٠٢ هزم الليبراليون الجـدد فـي الانتخابات الرئاسية لصالح التحالف الذى يقوده "جاتريز" أحد قادة الانتفاضة الأولى فى عام ٢٠٠٠.

ولم يكد يمر عامان على هروب الرئيس الإكـوادورى مستقلاً طائرة هليكوبتر حتى لحقه بنفس الطريقـة الـرئيس البوليفى "سانشيز دى لوزادا" عام ٢٠٠٣ على أثر انتفاضـة الفلاحين المسلحين بالأسلحة البيضاء والمناجـل والفـؤوس، ومعهم العمال، فى أعقاب إعلان الحكومـة تصـدير الغـاز الطبيعي إلى شيلى. لكن الحقيقـة أن انفجـار ٢٠٠٣ جـاء كحصاد موجات متلاحقة مـن الاحتجاجـات والمواجهـات الدامية بدأت عام ٢٠٠٠ مع إعلان الحكومة خصخصة قطاع

المياه، ثم ارتفعت حدة المواجهات مع زيادة الضـرائب فـى فبراير ٢٠٠٣.

أين توقفت حركة الجماهير؟

هكذا رأينا أن رياح الثورة انتشرت فى العالم من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ضد أساليب التـراكم الرأسـمالي، سواء كانت فى شكل رأسمالية الدولة كما مثّلتها دول أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي المنهار، أو فى شـكلها الحـديث تحت راية الليبرالية الجديدة. هذه الانتفاضات تدحض بما لا يدع مجالاً للشك كل الادعاءات البرجوازية حول أفول عصر الثورات الجماهيرية ونهاية التاريخ لصالح الرأسمالية. لكـن يجب النظر بشكل مدقق إلى نتائج هذه الانتفاضـات حتـى يمكن تحديد آفاقها.

الملاحظة الأولى هنا أن هذه الانتفاضات شملت الحلقات الضعيفة داخل منظومة العالم الرأسمالي، أي تلـك الحلقـات التي لم تستطع الاستمرار فى المنافسة العالمية نظـراً لعـدم

قدرتها على مواصلة التراكم بالنمط المتبع، سواء فى دول رأسمالية الدولة السابقة، أو الدول التي اتبعت وصفة الليبرالية الجديدة. والحقيقة أن أزمة هذه المجتمعات هي تعبير عن أزمة النظام الرأسمالي العالمي ككل.

الملاحظة الثانية أن جميع الانتفاضات الجماهيرية التي اشتعلت فى تلك المجتمعات توقفت عند حد التغييرات السياسية، أو الإطاحة بالديكتاتورية واستبدال الكراسي مع بعض التحسينات فى شكل النظام السياسي دون المساس بأسس النظام الاجتماعي الرأسمالي التي خلقت الأزمة وتنتج الاستغلال والقهر باستمرار. وقد ظهر ذلك بوضوح فى المآل الذى آلت إليه هذه الحركات. ففى أوروبا الشرقية، فى بولندا مثلاً، قبلت حركة "تضامن" بزعامة ليخ فاونسا التى قادت الحركة الاشتراك فى الحكومة الجديدة الملتزمة بإعادة البناء بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى بما يمليه عليها ذلك من برامج للخصخصة والاتجاه المتسارع نحو آليات السوق. كذلك الأمر فى رومانيا، حيث انقلب قادة الجيش على الحركة

التي أبدوا تأييدهم لها فى البداية، واحتكر الجنرالات القدامى فى جيش الديكتاتور زمام الأمور، كما بقيت السيطرة علـى المشروعات فى ذات الأيدى، وظلت القرارات التى تؤثر فى الاقتصاد ككل يتخذها أشخاص كانوا شخصيات قياديـة فـى الحزب الحاكم القديم. حدث نفس الشيء بدرجات متفاوتة فى كل من تشيكوسلوفاكيا والمجر. وفى إندونيسا ذهب سوهارتو ليحل محله نائبه يوسف حبيبي، ثم ميجاواتى سوكارنو، التى دعمت قبضتها من خلال سيطرة جنرالات جيش الـديكتاتور السابق على زمام البلاد.

لم يختلف الوضع كثيراً فى أمريكـا اللاتينيـة. حيـث صعدت القيادات الإصلاحية لتنحرف بالحركة من التغيير إلى المساومة ومحاولة تحسين الأوضاع من خلال مفاوضات مع صندوق النقد الدولى، وهو ماحدث فى الأرجنتين فى أعقاب صعود دوهالدى بتأييد قادة الحركة أمثال "كتشـنر". ونفـس الشيء حدث تقريبا في بوليفيا والإكوادور.

لماذا توقفت الانتفاضة عند هذه النقطة؟ لماذا لم تنتقـل إلى التغيير الإجتماعى؟ هنا يمكن رصد سـببين رئيسـيين،

أولهما غياب واضح لحركة اليسار الثوري في هذه الحركات، وعدم ارتباطه بجذور حقيقيه داخل الجماهير في أي من هذه البلدان. وربما يعود ذلك في الحقيقة إلى السبب الثاني، الذي يتمثل في التراث السيئ الذي خلّفته الستالينية عن الاشتراكية كبديل اجتماعي على مدار تجربة الاتحاد السوفيتي الطويلة التي شوهت التجربة الإشتراكية، والمحاولات المستمرة للصق الاشتراكية بالستالينية، حتى أصبح سقوطها – أي الستالينية – يساوي سقوط الاشتراكية، وهو ما فرض على اليسار الثوري في العالم أجمع مهام جسام لتصحيح الصورة وإعادة مد الجذور في أوساط الطبقة العاملة والجماهير، حتى تصبح في القلب منها لحظة الإنتفاضة، لاسيما وأن إمكانية نجاح الإصلاحيين الجدد في حل الأزمة ضعيفة للغاية، ولا تعدو كونها محاولة لن تستمر كثيراً لعرقلة حدة الصراع، لكن سرعان ما سوف تنفجر المواجهات مجدداً، طالماً استمر نمط الإنتاج الرأسمالي الذي يتوحش تحت ضغط أزمته.

ويكتسب هذا الأمر أهمية كبيرة بالنسبة لنا في مصر، حيث تتطابق معظم الشروط الموضوعية للأزمة مع تلك

البلدان التي شهدت انتفاضات جماهيرية. فليس خاف على أحد احتدام الأزمة الاقتصادية والسياسية، حيث معدلات الفقر المتنامية دون توقف، مع ارتفاع جنوني للأسعار لم يسبق له مثيل، ومعدلات بطالة تقفز بشكل غير مسبوق، بالإضافة إلى رائحة الفساد النتنة المنبعثة من قصور الطبقة الحاكمة ورموزها، وصراعات النخبة الحاكمة التي أصبحت على الملأ، كل ذلك يشبه كثيراً المشهد عشية الانتفاضات السابقة.

هكذا يصبح على اليسار الثوري مهمة كبرى في الاستعداد للحظة الانتفاضة القادمة، بالتواجد الحقيقي داخل الحركة، وخلق جذور متينة داخل الجماهير المصرية، حتى يصبح جزءا منها يمكنه التأثير فيها وتوجيهها نحو التغيير المنشود.

دروس للانتفاضة المصرية المقبلة

إسماعيل زاهر

"إن حل مشاكل طبقة بواسطة طبقة أخرى هو واحـد من تلك الوسائل المركبة الطبيعية في البلدان المتخلفة". هـذه المقولة التي ترد في الفصل الأول من كتاب ليون تروتسكي الكلاسيكي **تاريخ الثورة الروسية** كانت القانون الأساسي للانتفاضات الجماهيرية التي شهدها العالم في العشر سنوات الأخيرة. من إندونيسـيا للأرجنتـين والإكـوادور وبيـرو وغيرها، انتفضت الجماهير وأسقطت نظما وحكومات فيمـا شكل هزيمة واضحة لكل الادعاءات بغيـاب قـوة الحركـة الجماهيرية بغير رجعة. لكن أيا من هذه الانتفاضات لم يقدها الاشتراكيون، ولم يفلح أي منها أيضا في تحـدي العلاقـات الاجتماعية الرأسمالية.

عوامل تشابه في المقدمات والنتائج

الأسباب العميقة وراء هذه الانتفاضات كانت متشـابهة واضحة. فقد كانت كلها في دول ما يسمى بالعالم الثالـث، وكانت في جميع الحالات رد فعل على السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي أفقرت قطاعات جماهيريـة واسـعة، وعلى الأزمات الحادة التي عرضت لهـا هـذه السياسـات اقتصاديات تلك الدول مجبرة الملايين على دفع ثمن باهظ لم يكن من الممكن احتماله طويلا. في إندونيسيا، كانت الأزمـة الآسيوية في الخلفية. في أمريكا اللاتينية كان التطبيق الكامل لتعليمات الصندوق وما أفرزه من أزمـات فـي الأرجنتـين والإكوادور وبوليفيا وغيرها، هو الشـرارة التـي فجـرت انتفاضات متتابعة في القارة بدأت بـالإكوادور فـي ينـاير ٢٠٠٠.

في هذا السياق مصر ليست مختلفة كثيرا. فعلى مـدى السنوات الأخيرة بدا الإفلاس والانحياز الطبقـي لسياسـات الإفقار المباركية واضحا سواء في تأثيره علـى مسـتويات معيشة ودخول الملايين أو في التراجع العنيف لشرعية النظام

الذي مازال يستند بالأساس إلى عصاه القمعية فـي البقـاء. وفي ظل التصعيد المتوقع في هجمات اليمين الجديد المتمثل في حكومة لجنة السياسات فإن احتمالات انتفاضة جماهيرية ليست بعيدة أبدا، خاصة في ظل الاحتقان الإضـافي الـذي تضيفه تطورات الوضع الإقليمي في فلسطين والعراق وخطة توريث الحكم. لكن مثل هذه الانتفاضة المحتملـة سـتواجه تحديا لا يمكن تجنبه.

ذلك أن دروس انتفاضات السنوات الأخيرة التي أطاحت بعدد لا بأس به من رؤساء الجمهوريـات وأسـقطت نظـام سوهارتو الذي حكم إندونيسيا بالحديد والنار على مـدى مـا يزيد على ثلاثين عاما، تشير إلى أنها جميعا واجهت مـأزق أنها سلمت مصيرها مرة أخرى لأنظمة لا تختلف جذريا عما أسقطته. هذا الخطر هو أمر كامن في طبيعة العملية الثورية ذاتها ويتوقف تجاوزه على عوامل كثيرة.

من أين ينبع هذا الخطر؟

الانتفاضة ليست ثورة رغم أنها يمكن أن تجهز الأرض لواحدة. فالجماهير التي تشارك فيها تكون مدفوعة للحركـة

بالعداء لبعض مظاهر النظام القائم. وهذا يختلف عـن إدراك الحاجة للإطاحة به كليا، أو الثقة في إمكانية عمل ذلك. لكن هناك شيء أساسي متشابه بـين الانتفاضـات الجماهيريـة والثورات. فتاريخ الثورات هو قبل كل شيء تاريخ دخـول الجماهير القسري إلى عالم السيطرة على مصيرهم الخاص.

وفي هذا الإطار لا يغير المجتمـع مؤسسـاته (عنـدما تظهر الحاجة لذلك) بنفس الطريقة التي يغير بها ميكـانيكي أدواته. على العكس، يعتبر المجتمـع أن المؤسسـات التـي تحكمه هي معطى إلى الأبد. ولمدة عقود تكـون الانتقـادات المعارضة مجرد صمام أمان لعدم الرضاء الشعبي وشـرط لاستقرار البناء الاجتماعي. ولكن في لحظات بعينها، وفـي ظل شروط خاصة واستثنائية مستقلة عن إرادة الأشـخاص والأحزاب، يصبح ممكنا للغضب أن ينطلق لتمزيـق قيـود الروح المحافظة حتى يصل بالجماهير إلى حافة الثورة.

على حد تعبير تروتسكي: التخلـف المـزمن للأفكـار والعلاقات وراء الظروف الموضوعية حتى تلك اللحظة التي

تنفجر فيها تلك الأخيرة في صورة كارثة هو ما يخلـق فـي فترة الثورة هذه القفزات في الأفكار التي تميزها.

الجماهير لا تثور وفقا لخطـة معـدة لإعـادة البنـاء الاجتماعي، لكن بإحساس قاطع بأنهم لا يمكنهم الاسـتمرار في تحمل النظام القديم. فقط الشرائح القيادية من أي طبقـة هي التي تمتلك برنامجا سياسيا، وحتى هذا البرنامج يحتـاج إلى أن ينجح في اختبار الواقع والأحداث وأن يحظى بإقرار الجماهير. لذلك فإن العملية السياسية الرئيسية للثورة تتكـون من الفهم التدريجي الذي تكونه طبقة ما للمشاكل النابعة مـن الأزمة الاجتماعية وتوجهات الجمـاهير. وعنـدما تواجـه الحركة عقبات موضوعية تظهر مخاطر الرجعيـة وخيبـة الأمل في أوساط قطاعات من الطبقة الثورية، مما قد يـؤدي إلى نمو اللامبالاة وإلى تقوية مواقع القوى المعادية للثورة.

لهذه الأسباب فإنه حتى عندما تخلق الانتفاضة الفرصة لوضع ثوري، تكون هناك فترة فاصلة تقفز فيها نسـخ مـن الإصلاحية إلى المقدمة. يظهر كيرينسكي الذي قـد يخلـي مكانه للينين في مرحلة لاحقة أو لا. وفي كـل انتفاضـات

السنوات العشر الماضية ظهرت تنويعات من الإصلاحية حاولت الانحراف بالهبات المعادية لليبرالية الجديدة عن طريقها. وحتى هذه اللحظة مازالت تلك "التنويعات الإصلاحية" تحجب نور القوى الثورية.

التجربة الإندونيسية ومصر

إندونيسيا تحمل عناصر تشابه مع الوضع المصري أكثر من غيرها. فعلى العكس من انتفاضات أمريكا اللاتينية، كانت انتفاضتها في مواجهة ديكتاتورية قمعية على رأسها رجل حكم البلاد ما يزيد على ثلاثين عاما. وهذا الوضع له خصوصية. حيث تصبح الحركة الجماهيرية المنتفضة بلا أذرع تنظيمية قوية تستطيع الاستناد عليها لتطوير نفسها. غياب حق التنظيم النقابي وحق التنظيم السياسي وعملية القمع المستمرة للمعارضين تضعف بشدة من تأثير الشرائح المتقدمة للطبقة العاملة أو تنظيماتها، التي تكون صغيرة الحجم والتأثير بفعل الديكتاتورية، مما يعرضها أكثر للتأثر بما يطرحه الإصلاحيون.

في الثورة الإندونيسية حلت الانتلجنسيا (فئة المثقفين من الطبقة الوسطى) معضلات حركة الجمـاهير علـى طريـق مقولة تروتسكي التي أشرنا إليها في مطلع هذا المقال. ففـي ظل غياب حزب ثوري مغروس في قلـب الحركـة كـان الصوت المسموع هو صوت هؤلاء. ميجـاواتي سـوكارنو وأمين رئيس، وأحزابهم التي صعدت على أكتـاف حركـة الجماهير، هم الذين أوقفوا النضال الشعبي عند حد التغييـر السياسي الشكلي فقط.

في إندونيسيا كانت الطبقة الوسطى غاضبة من النظام. فبحكم كونها حساسة بشكل عام للتخلف التكنولـوجي وقلـة كفاءة النظام والفساد الذي حرمها من فرص قيادية وفي نفس الوقت قاد النظام الاقتصادي والاجتماعي برمتـه للتراجـع والانحدار، وجهت هذه الطبقة غضبها ناحية النظام. ولذلك لم يكن لديها أي مانع من إسقاط سوهارتو ونظامـه علـى يـد الفقراء. لكنها في الوقت نفسه لعبت دورا هائلا في تحجـيم الحركة سياسيا وطرح بدائل حجبت نور القوى الثورية على حد تعبيرنا سابقا.

في مصر، هناك موقف مشابه. قطاعات واسـعة مـن إنتلجنسيا الطبقة الوسطى غاضبة. نظام مبارك لم يعد قـادرا على إدارة النظام بالكفاءة المطلوبة. ودور هذه الانتلجنسـيا أصبح محكوما بالفساد المتغلغل في النظـام. والديكتاتوريـة وتيبس النخبة يخنقان تطلعاتها. من هنـا، وعلـى أرضـية الغضب الجماهيري المكتوم وتصاعد أزمة النظام التي لم تعد خافية على أحد، بدأت نبرة النقد التي لم تعد تمـس أذنـاب النظام البعيدة فقط. لم يعد النقد في أوساط كتّـاب الأهـرام ومركز دراساته وأمثال مجدي مهنا مقتصرا على هذا الوزير أو ذاك، وإنما امتد لمبارك وأعمدة نظامه. ولا يخلو خطـاب هؤلاء أيضا – الذين يحاصرهم فشل تكتيـك التغييـر مـن الداخل الذي أصبح مستحيلا – من إشارات إلـى احتمـالات تدخل جماهيري واسع. ولا يخفى هنا أن البدائل الإصلاحية التي قد تلعب نفس اللعبة قد تمتد إلى الإخوان المسلمين وإلى الناصريين وحتى قطاعات من اليسار الـديمقراطي الأفـق والغاية.

مواجهة هذا الخطر وتوسيع أفق الانتفاضة القادمة لهما شروط موضوعية أشرنا لها من قبل، لكن لهما شروط ذاتية

أيضا. يقول تروتسكي:"بدون منظمـة مرشـدة فـإن طاقـة الجموع ستتبدد كالبخار غير المحبوس فـي مكـبس. لكـن بالرغم من ذلك فإن ما يحرك الأشياء ليس المكـبس وإنمـا البخار". المنظمة الثورية التي تستعد بكل طاقتها لتلك اللحظة أيديولوجيا وسياسيا وتنظيميا لا غنى عنها.

ويبقى أن أحد الدروس، التي هي ليست الأخيرة، مـن الانتفاضات العالمية هو أنها وإن لم تقد إلى ثورات، لكن لـم يتلاق أولئك الذين شاركوا فيها أيضا هزائم نهائية. الإصـلاح الجديد يبني نفسه على إعطاء وعود للجماهير وليس مواجهة شاملة للوضع. وعند نقطة معينة سوف يؤدي تصاعد الضغط من النظام العالمي على مكوناته القومية الأضعف إلى تصاعد المواجهة.

تحطيم الأوهام حول ثورة ١٩١٩

نور منصور

أصبح من المتفق عليه لدى الكثيرين أن اللحظة الراهنـة تموج بإمكانيات كبيرة للتغيير. فمنذ عقود كثيرة، قد ترجـع إلى نصف قرن من الزمان، لم تكن النخبة الحاكمة على هذه الدرجة من الإفلاس والعجز عن تلبية الحـد الأدنـى مـن احتياجات الجماهير، كما أنها لم تكن على مثل هذه الحالة من الخنوع والهزيمة في مواجهة الإمبريالية. تتشابه هذه اللحظة مع تلك السابقة على ١٩٥٢، ولكن إمكانيـات التغييـر بيـد الشعب تم إجهاضها آنذاك بحركة الضباط التـي سـاعدتها ظروف محلية ودولية على تقديم بديل اسـتطاع أن يصـمد لفترة غير قصيرة من الزمن. لذلك تبقى ثورة ١٩١٩ أهـم تحرك شعبي في تاريخ مصر الحديث. وتتمثل أهمية دراسة هذه الثورة في أنها تعد مثلا حيا على التناقضات التي تحدث في داخل ثورات حقبة الرأسمالية، وهـي التناقضـات بـين أهداف الطبقة البرجوازية – أو الشرائح التي تشارك منها في

الثورة – وبين تطلعات الجماهير. وتتحكم الطريقة التي يتم بها حسم هذا الصراع في مستقبل الشعوب لعقود طويلة.

خلال نحو قرنين من الزمان، كانت ثورة ١٩١٩ هي المرة الوحيدة التي قامت فيها حركة شعبية على نطاق شمل البلاد بأكمله وشاركت فيها جميع الطبقات التي أجمعت على مطلب واحد هو الاستقلال. في هذا السياق، أصبح من الشائع بين القلائل الذين اهتموا بثورة ١٩١٩ أن يتخذوا من الإجماع الشعبي على القضية الوطنية آنذاك مبررا لخلق تصور لا يرى في الثورة سوى انتفاضة شعبية لتحقيق المطالب الوطنية، ومن ثم لتجاهل أي بعد طبقي للثورة يربط بينها وبين حالة الفقر والحرمان التي خلقتها أربعة سنوات من الحرب، ولتجاهل أهمية حركة الجماهير من أسفل وما كشفت عنه من انقسامات داخل القوى المشاركة في الثورة.

نشأة الوفد

عقب اندلاع الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨، تم وضع مصر تحت الحماية البريطانية، وظلت كذلك طوال سنوات الحرب التي انتهت في نوفمبر عام ١٩١٨، أُرغم فقراء مصر خلالها على تقديم العديد من التضحيات المادية والبشرية. وقد مثّل اضطراب وتفكك النظام الأوروبي نتيجة الحرب، إضافة إلى ما ارتبط بهذا من تفاقم القهر والاستغلال لشعوب المستعمرات، وقيام الثورة الروسية وما طرحته من إمكانية قلب الأنظمة السائدة، دوافعاً لتطور الحركات الوطنية في كثير من المستعمرات. ومن ثم فقد اندلعت ثورة ١٩١٩ في ظل موجة من الحركات الوطنية شملت الهند والصين وأيرلندا وبعض مناطق أمريكا اللاتينية.

في هذا السياق قام ثلاثة من أعضاء الجمعية التشريعية، هم سعد زغلول وعلي شعراوي وعبد العزيز فهمي، بمقابلة المندوب السامي البريطاني مطالبين بالاستقلال. وأعقب هذه المقابلة تأليف الوفد المصري، وقامت حركة جمع التوكيلات

الشهيرة بهدف التأكيد على أن هذا الوفد يمثل الشعب المصري في السعي إلى الحرية. وطالب الوفد بالسفر للمشاركة في مؤتمر الصلح لرفع المطالب المصرية بالاستقلال. وإزاء تمسك الوفد بهذا المطلب، وإزاء تعاطف قطاعات شعبية واسعة مع هذا التحرك، قامت السلطات البريطانية بالقبض على سعد زغلول وثلاثة من أعضاء الوفد هم محمد محمود وحمد الباسل وإسماعيل صدقي، ورحلتهم إلى مالطة في الثامن من مارس عام ١٩١٩. وكان ذلك إيذانا بقيام الثورة التي اجتاحت جميع أنحاء البلاد، وتصدت لها القوات البريطانية وقوات الأمن المصرية بأقصى درجات العنف.

الثورة ومعاناة الحرب

إذا كانت قضية الاستقلال هي القضية التي فجرت الثورة، إلا انه يصعب فهم عنف واتساع الحركة المطالبة بالاستقلال بمعزل عما لاقته الجماهير الفقيرة من الفلاحين والعمال وسكان المدن من ظلم واستغلال خلال أربع سنوات

هي عمر الحرب. ففي الريـف، كـان مألوفـا أن تصـادر ممتلكات الفلاحين من ماشية ومحصول لأجل المساهمة فـي تكاليف الحرب، كما حرصت السلطات العسكرية على إجبار الفلاحين على زراعة المحاصيل التي تتناسب مع متطلبـات الحرب، وعلى القيام ببيع المحاصيل بأسعار تقل كثيرا عـن الأسعار السائدة. وتم تجنيد مئات الآلاف من الفلاحين بشكل قسري للمشاركة في الحرب فيما سمي بـ ـ "فرقـة العمـل المصرية" التي استخدمت في الأعمال المعاونة وراء خطوط القتال في سيناء وفلسطين والعراق وفرنسا وبلجيكا وغيرها.

في الوقت نفسه شهدت هذه الفترة ارتفاعا للأسعار بشكل ملحوظ، بما فيها أسعار السلع الأساسية. حيث سجلت الأرقام القياسية للأسعار ارتفاعا بلغ ٢١٦ عام ١٩١٨ مقارنة بسـنة ١٩١٤. وارتفع سعر القمح بمعدل ١٣١% والسكر ١٤٩% والفول ١١٤% والبترول ١٠٣% كما بلغ سعر الفحـم فـي نهاية الحرب تسعة أمثال ما كان عليه قبل اندلاعها. وارتبط ذلك أيضا بنقص حاد في السـلع الأساسـية. وكـان لهـذه الأوضاع أن أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية لكـل مـن سكان الريف والمـدن. حيـث شـهدت مـدينتي القـاهرة

والإسكندرية مظاهرات للعاطلين ومواكب للجائعين تطورت أحيانا إلى ممارسات عنيفة تمثلت في النهب والتخريب. ولم تفلح إجراءات الحكومة لمواجهة الغلاء، مثل توزيع كميـات من الخبز على سكان المـدن أو محاولـة ترحيـل العمـال العاطلين إلى قراهم، في التخفيف من حـدة الأزمـة. علـى الجانب الآخر كان هناك استياء من قبل كبار الملاك بسـبب تدخل السلطات في نوع المحصول على حساب زراعة القطن ولصالح السلع الغذائية وأهمها القمح، رغم أن هذه الطبقة قد استفادت من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بما فيها القطن والسلع الغذائية.

من ناحية أخرى، أدت سنوات الحرب إلى ازدهار بعض أقسام الرأسمالية المصرية بسبب إغلاق الطـرق البحريـة، ومن ثم صعوبة ورود المنتجات الأجنبية، وهو مـا أتـاح فرصة للتوسع الصناعي والتجاري. وبشكل عـام ارتفعـت معدلات العمالة خلال سنوات الحرب. غير إن هذا التوسـع تزامن مع زيادة الأسعار ونقص الغذاء، كما سـبق القـول، إضافة إلى تعرض العمال ونقاباتهم لهجوم بسـبب إعـلان الأحكام العرفية وإصدار القـوانين التـي تحـرم التجمهـر

والإضراب. وفي حقيقة الأمر فقد شهدت الفترة منـذ العقـد الأخير من القرن التاسع عشر وحتى اندلاع الحرب، قـدرا من النمو في حجم الطبقة العاملة بسبب تدفق الاسـتثمارات الأجنبية والتوسع في شبكات النقـل. ومنـذ بدايـة القـرن العشرين وحتى نشوب الحرب، خاض عمال الصناعة والنقل عددا من الإضرابات للمطالبة برفع الأجور وتقليل سـاعات العمل، كما تشكّل عدد من النقابات للدفاع عن حقوق العمـال مثل الرابطة الدولية لعمال السجائر والورق فـي القـاهرة، ونقابة عمال الصناعة اليدوية. ولكن مع نشوب الحرب تـم إجهاض النشاط النقابي وأصبح العمال عاجزين عن الـدفاع عن حقوقهم.

انفجار الغضب الشعبي

في اليوم التالي لاعتقال سعد زغلول وأعضـاء الوفـد، أشعل طلبة الجامعة في القاهرة شرارة التظـاهرات. وفـي غضون يومين، امتد نطاق الاحتجاجات ليشمل جميع الطلبـة بما فيهم طلبة الأزهر. وبعد أيام قليلة كانت الثورة قد اندلعت في جميع الأنحاء من قرى ومدن. ففي القاهرة قـام عمـال

الترام بإضراب مطالبين بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل وتخفيف لائحة الجزاءات والحصول على مكافأة لنهاية الخدمة وغيرها من المطالب. وفشلت محاولات السلطات الاستعانة بعمال سابقين لتشغيل الخدمة، وتم شل حركة الترام شللا كاملا. تلا ذلك إضراب عمال السكك الحديدية، والذي جاء عقب قيام السلطات البريطانية بإلحاق بعض الجنود للتدريب بورش العنابر في بولاق للحلول محل العمال المصريين في حالة إضرابهم، مما عجل بقرار العمال بالمشاركة في الأحداث. ولم يكتف هؤلاء بإعلان الإضراب، بل قاموا بإتلاف محولات حركة القطارات وابتكروا عملية قطع خطوط السكك الحديدية – التي أخذها عنهم الفلاحون وأصبحت أهم أسلحة الثورة. وأضرب سائقو التاكسي وعمال البريد والكهرباء والجمارك. تلا ذلك إضراب عمال المطابع وعمال الفنارات والورش الحكومية ومصلحة الجمارك بالإسكندرية. وكان ملحوظا الارتباط الوثيق بين مشاركة العمال في الحركة وبين المطالب النقابية في العديد من حالات الإضراب، وهو ما حدث على سبيل المثال في حالة إضراب عمال ترام الإسكندرية ومصلحة الجمارك والبريد،

حيث سبق الإضراب رفع هؤلاء العمال مطالب بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل. ولم تتوقف احتجاجات المدن على التظاهرات وإضرابات العمال، بل قام السكان في الأحياء الفقيرة بحفر الخنادق لمواجهة القوات البريطانية وقوات الشرطة، وقامت الجماهير بالاعتداء على بعض المحلات التجارية وممتلكات الأجانب وتدمير مركبات الترام.

ولم تكن الحركة في الأقاليم بأقل منها في القاهرة والإسكندرية، بل أنها كانت أكثر حدة وعنفا. فقامت جماعات الفلاحين بقطع خطوط السكك الحديدية في قرى ومدن الوجهين القبلي والبحري، ومهاجمة أقسام البوليس في المدن والتصدي بلا تردد لكل من يحاول الوقوف في وجههم. ففي الحوامدية قامت مجموعة من الفلاحين بمهاجمة خط السكك الحديدية المؤدي إلى معمل تكرير السكر مما أدى إلى توقفه عن العمل وإلى وإضراب عماله. وفي قليوب قام آلاف الفلاحين بتدمير خط السكة الحديد. وفي الرقة والواسطى في الوجه القبلي، قامت جماعات الفلاحين بمهاجمة خطوط السكك الحديدية ونهب القطارات وإحراق محطة السكة الحديد وهاجموا الجنود البريطانيين. وفي منيا القمح أغار الفلاحون

من القرى المجاورة على مركز الشـرطة وأطلقـوا سـراح المعتقلين. وفي دمنهور قام الأهالي بالتظاهر وضرب رئيس المدينة بالأحذية وكادوا يقتلونه عندما وجه لهـم الإهانـات. وفي الفيوم هاجم البدو القوات البريطانية وقـوات الشـرطة عندما اعتدت هذه القوات على المتظاهرين. وفي أسيوط قام الأهالي بالهجوم على قسم البوليس والاستيلاء على السـلاح، ولم يفلح قصف المدينة بطائرتين في إجبارهم على التراجع. وفي قرية دير مواس بالقرب من أسيوط، هـاجم الفلاحـون قطارا للجنود الإنجليز ودارت معارك طاحنة بين الجـانبين. وعندما أرسل الإنجليز سفينة مسلحة إلى أسيوط، هبط مئات الفلاحين إلى النيل مسلحين بالبنادق القديمة للاستيلاء علـى السفينة. وفي بعض القرى قام الفلاحون الفقـراء بمهاجمـة ونهب ممتلكات كبار الملاك مما أدخل الرعب فـي نفـوس هؤلاء الأخيرين. ولا يتسع المجال هنا لسـرد المزيـد مـن التفاصيل، لكن يمكن القول أن ما سبق ليس سوى أمثلة قليلة لما قامت به الجماهير خلال الثورة. لكن أهمية هذه الأمثلـة هي أنها تفند المزاعم السائدة حول أن المصريين هم شـعب سمته الخنوع والاستسلام وتسهل قيادته في كل العصور.

وكان رد فعل القوات البريطانية عنيفا إلى الحد الذي يمكن فيه القول أن ما قامت به هذه القوات وأعوانها من الشرطة ضد المصريين خلال الثورة كان من أفظع أعمال العنف الذي لاقاه المصريون في التاريخ الحديث. منذ الأيام الأولى، كانت القوات البريطانية هي أول من أوقع الشهداء بين صفوف الطلبة أثناء المظاهرات السلمية في بداية الثورة. وعقب انتشار قطع خطوط السكك الحديد، أصدرت السلطات بيانات تهدد بإعدام كل من يساهم في ذلك، وبحرق القرى المجاورة للخطوط التي يتم قطعها. وتم تشكيل العديد من المحاكم العسكرية لمحاكمة المشاركين في الثورة. ولم تتردد قوات الأمن في حصد الأرواح بشكل لم يختلف أحيانا عن المذابح، كما حدث في الفيوم عندما تم قتل أربعمائة من البدو في يوم واحد على أيدي القوات البريطانية وقوات الشرطة المصرية. ولم تتردد القوات البريطانية في تنفيذ تهديداتها ضد القرى، كما حدث في قرى العزيزية والبدرشين والشباك وغيرها، حيث أُحرقت هذه القرى ونُهبت ممتلكات الفلاحين، وتم قتل وجلد الفلاحين واغتصاب عدد من النساء.

انقسام قوى الثورة

كان طبيعيا أن يعكس اختلاف الانتماءات الطبقية نفسـه على سلوك ومواقف القوى المشاركة في ثورة ١٩١٩. وفي حقيقة الأمر، لم يكن يخطر ببال أعضاء الوفد المصـري أن حركتهم ستؤدي إلى ثورة شعبية. فقد كان أقصى ما يبتغيـه الوفد هو تعبئة الطبقات العليا وقطاعات من الطبقة المتوسطة للحصول على الاستقلال عن طريق التفاوض. وقد ظهر ذلك جليا من خلال النهج الذي اتبعه قادة الوفد خلال نحو أربعـة اشهر منذ أن قابلوا المندوب السـامي فـي نـوفمبر ١٩١٨ وحتى اندلاع الثورة في مارس من العام التالي. فخلال تلـك الفترة، تركز نشاط الوفد في إرسال البرقيات إلي الأطـراف التي كان يعتقد أنها ستساند المطلب المصـري بالاسـتقلال، مثل قناصل الدول ورؤساء وزراء الدول الأوروبية والرئيس الأمريكي ولسون وغيرهم. وكان هدف حركـة التـوكيلات التي قام الوفد بجمعها الحصول على تفويض مـن أعضـاء البرلمان والأعيان والمتعلمين، ولم يكن مخططـا أن تتخـذ الحركة طابعا شعبيا يشمل مختلف الطبقات – وهو ما حدث بعد ذلك. وفي اليوم التالي لترحيل سعد زغلـول ورفاقـه،

توجه وفد من الطلبة إلى عبد العزيز فهمي يسألونه عن رد الفعل الذي يجب أن يقوموا به، فطلب منهم العودة إلى جامعتهم وعدم "اللعب بالنار" وألا يزيدوا غضب الإنجليز، لكنهم لم يمتثلوا لذلك وبدأوا في التظاهر كما سبقت الإشارة.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل أن أعضاء الوفد الذين ظلوا في مصر أرسلوا برقيات إلى السلطان فؤاد الأول يؤكدون أن لا صلة لهم بأعمال الجماهير. وفي الرابع والعشرين من مارس وجه الوزراء والأعيان وأعضاء الوفد – وأغلبهم من الأعيان – نداء إلى المصريين يحذرونهم من الآثار المترتبة على قطع خطوط السكك الحديدية ومهاجمة الممتلكات، ويستحلفونهم باسم مصلحة الوطن تجنب كل الاعتداءات حتى يستطيع الذين يخدمون الوطن بالطرق المشروعة المضي قدما في مساعيهم. ومن الغريب أن العنف الذي مارسته القوات البريطانية ضد الجماهير لم يكن محل اهتمام مماثل من "زعماء الأمة". ولعله كان من البديهي أن تتبنى النخبة والزعامات الوطنية – سواء من أعضاء الوفد أو من خارجه – هذا النهج. فمن جهة كان تعطل خطوط السكك الحديدية والاعتداء على الممتلكات يضر بالمصالح

المباشرة لهؤلاء. ومن جهة أخرى، فإنه لم يكن مطروحا بالنسبة لهذه الزعامات أي برنامج للإصلاح الاجتماعي. فهدف الاستقلال، وما يرتبط به من انتهاء الهيمنة الاقتصادية للاحتلال، كان سيترتب عليه إتاحة مزيد من الفرص للطبقات العليا من كبار الملاك والأقسام المختلفة والمتداخلة من الرأسمالية. لذلك فلم يكن متصورا ولا مقبولا أن تكون الدعوة للاستقلال مرتبطة بحركة شعبية يكون من آثارها إيقاع أي أضرار بنمط الملكية السائد.

نهاية الثورة

انخفضت حدة ثورة ١٩١٩ في أبريل عقب قرار السلطات البريطانية بإطلاق سراح أعضاء الوفد والسماح لهم بالسفر لعرض مطالب مصر في مؤتمر الصلح. فعقب إصدار هذا القرار، والذي جاء تاليا لأسابيع من العنف الهائل من جانب السلطات في مواجهة الشعب، بدأت تهدأ الاحتجاجات شيئا فشيئا، وذهب الوفد إلى فرنسا لحضور المؤتمر الذي اعترفت الأطراف المسيطرة فيه، وأهمها

الولايات المتحدة ممثلة في الرئيس ولسون، بالحماية البريطانية على مصر، مما كان بمثابة ضربة كبرى لنهج التفاوض. إلا أن ذلك لم يثن الوفد عن الاستمرار في المفاوضات العقيمة لسنوات طويلة.

وإذا تطرقنا إلى نتائج الثورة، والتي لا يتسع المجال هنا للحديث عنها بالتفصيل، فيمكن القول أنها وإن لم تؤد إلى تحقيق الاستقلال – إذا ما تغاضينا على الاستقلال الشكلي الذي منحته بريطانيا لمصر في فبراير عام ١٩٢٢ – فأنه قد كانت لها آثارا مهمة على تطور الحركة الديمقراطية والنقابية. فقد أسفرت عن نشأة حزب الوفد وأحزاب الأقليات ووضع أول دستور لمصر في عام ١٩٢٣ وقيام أول حكومة منتخبة هي حكومة الوفد. من ناحية أخرى أدت ثورة ١٩١٩ إلى بعث الحركة النقابية التي كانت قد أصيبت بموات خلال فترة الحرب، فتشكلت العديد من النقابات، وانبثقت حركة إضرابات قوية في الأعوام التالية. في الوقت نفسه، فقد نبهت الثورة الطبقات العليا من البرجوازية وكبار الملاك إلى خطورة التحرك الجماهيري، ومن هنا كان حظر الوفد للحزب الشيوعي وسعيه للسيطرة على الحركة النقابية.

لو تساءلنا لماذا لم تمض ثورة ١٩١٩ إلى أبعد من ذلك لتمثل تهديدا حقيقيا للنظام الاجتماعي والسياسي السائد، فإن الإجابة ترتبط بأن كل ثورة تقودها أو تشارك في قيادتها البرجوازية تكون محملة بهذا التناقض بين ميل البرجوازية لاستغلال حركة الجماهير لتحقيق أهدافها، وبين خوفها من هذه الحركة ومن ميل الجماهير إلى المضي للأمام في اتجاه تحطيم النظام السائد. وفي مثل هذا الظرف يكون للعوامل الخاصة بحجم وتنظيم وتراث الطبقة العاملة وبوجود القوى الراديكالية المعبرة عن مصالح الجماهير والقادرة على قيادة حركتها دورا حاسما. وفي حالة ثورة ١٩١٩ أدى ضعف وصغر حجم الطبقة العاملة وعدم وجود القوى المعبرة عن الجماهير إلى عفوية الحركة وتشتتها ومحاصرتها.

وأخيرا، إذا عدنا إلى اللحظة التي نعيشها الآن، فمن الطبيعي أن نجد أن تغيرات هائلة قد حدثت خلال ما يزيد على ثمانية عقود من الزمن. فإذا كانت طبقة عاملة صغيرة جدا استطاعت أن تصيب البلاد بما يشبه الشلل في عام

١٩١٩، فإن الآفاق المتاحة اليوم لهذه الطبقة أكبـر بمـا لا يقارن. وعلى النقيض من ذلك، أصبح من الأصعب كثيـرا على الطبقية الرأسمالية أن تطرح مطالب يمكن أن تؤدي إلى التفاف الجماهير حولها، سواء على الصعيد الاجتمـاعي أو فيما يتعلق بالقضية الوطنية. لكن ذلك لا يضمن بأي حال أن تمضي أي ثورة إلى نهاية ما تطمـح إليـه الجمـاهير، لأن البرجوازية آنذاك تقاتل من أجل عرقلة الثورة ومنعها مـن التقدم إلى الإمام سواء بالعمل على الوقوف عنـد المطالـب الديمقراطية أو حتى التحالف مع النخبة القديمة إذا وجدت أن حدود التغيير يمكن أن تمثل تهديدا حقيقيا لمصالحها.

١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧: نظرة أخرى

علي منصور

في يناير من كل عام، وكطقس ثابت لا يتغير، يكتب الاشتراكيون الراديكاليون عددا من المقالات احتفاء بانتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧، يقدمون فيها التحية للانتفاضة، ويحللون مقدماتها، ويشرحون وقائعها ونتائجها. الآن نحتاج إلى ما هو أكثر من ذلك. إذا كنا مقتنعين فعلا أن سحب انتفاضة قادمة تتجمع وتتكاثر في الأجواء، فلا أقل من أن نقرأ خبرة يناير ٧٧ قراءة متعمقة كدرس ثمين للمستقبل. ولذلك، فسنحاول هنا تقديم بعض الملاحظات حول طبيعة انتفاضة ٧٧ ومسارها وحدودها ومعضلاتها. والأمل أن تفتح تلك الملاحظات بابا للمناقشة حول خبرة لا شك أنها الأهم في تاريخ الصراع الطبقي في مصر منذ ثورة ١٩١٩.

عن الانتفاضة ومنطقها

الانتفاضة ليست ثورة، ولكنها يمكن أن تكـون مقدمـة لواحدة. تبدأ الانتفاضات عادة كانفجار للغضب ضد مظـالم محدودة، كرفع الأسعار أو تزوير الانتخابات أو الهزيمة في حرب. لكن الغضب المحدود يتحول إلـى انتفاضـة عنـدما يلعب، كما يقول الاشـتراكي الثـوري البريطـاني كـريس هارمان عن حق، "دور المفجر لاستياء شعبي أعمق وأوسع نطاقا".

في أيامها الأولى، وكقانون عـام، تتسـم الانتفاضـات بدرجة من اللاوضوح في اسـتراتيجيتها وفـي منظورهـا الطبقي. الاندفاعة الأولى للحركة الجماهيرية، والحماسة التي يفجرها النجاح في التخلص من نظام بغيض، تلعبان دورا في طمس التناقضات بين الطبقات والمشاريع السياسية. من هنـا نجد أن أولئك الذين ينتفضون كرها لنظام لم يعودوا يطيقون استمراره، يظلون مفتقرين لفترة – قد تطور أو تقصر علـى حسب الظروف – للوضوح بصدد مسـألة النظـام الـذين

يريدونه بديلا للوضع القائم، وبصدد المضمون الحقيقي للخلافات بين القوى والأحزاب.

الأحزاب السياسية، ومختلف القوى الناظمة لحركة الجماهير كالنقابات والجمعيات، عادة ما لا يكون لها دور يذكر في الأيام الأولى لأي انتفاضة. ذلك أن الانتفاضة تمثل مفاجأة، حتى لأولئك الذين يحلمون بها. وبسبب هول المفاجأة، ومن فرطها، تغيب السياسة المنظَمة عن حركة الشارع. يبدو هذا الغياب المؤقت منطقيا إذا ما تذكرنا أن الجمود النسبي للبيروقراطية التنظيمية لأية قوة سياسية، حتى الثورية منها، يمنعها عن الاستجابة السريعة للأحداث المتلاحقة.

على أن غياب السياسة المنظَمة للأحزاب والقوى في الأيام الأولى لا يعني، على خلاف تصورات كثير من اليساريين، غياب السياسة أو الوعي عموما. فالجماهير المنتفضة ليست قطيعا من الغوغاء أو الدهماء كما تروج البرجوازية وكتّابها المضلِلون. إذ تختزن الجماهير غير المسيسة وعيا متناقضا اكتسبته من تجربة كدحها ونضالها

في ظل المجتمع الرأسمالي في أيامه العادية، ومـن تـأثير الأفكار البرجوازية الساقطة على رؤوسها من وسائل الإعلام والتربية. ويتفاوت وعي أقسام الجماهير، والطبقـة العاملـة بالذات، حسب خبرتها النضالية، ودرجة تنظيمها، وعلاقتهـا بالقوى السياسية التقدمية أو الرجعية.

كل هذا يظهر بشكل مفاجئ وعفوي خلال الانتفاضـة. قبل أن تخطو بيروقراطيات القوى السياسية خطوة واحـدة، يظهر في غمار النضال تباين الوعي بين أقسام الجمـاهير. آحاد من الجماهير المنتفضة ترشحهم الأحداث للعـب أدوارا قيادية في كل موقع. ربما يحدث ذلك لأنهم أثبتوا قياديتهم في معارك سابقة، وربما لأنهم يقرأون جرائد الصـباح ولـديهم شخصيات تتسم بالجرأة، وربما لأنهم ينتمـون إلـى قـوى سياسية علّمتهم ودربتهم على مدى السنين. وبين هؤلاء القادة المحليين، المرتبطين عضويا بالجماهير، تبدأ جدالات حـول ما يجب فعله يشارك فيها، ويستقطب من خلالها، الكادحون الأقل خبرة.

هنا، في أتـون الأحـداث، تظهـر بـدايات الأفكـار الإصلاحية والثورية. هنا تتناطح الاستراتيجيات في صورتها الأولية وتكتسب أنصارا أو أعداء. وهنا، بعد مرور الأيـام الأولى، إذا مرت، تغرس القوى السياسية أقدامها، بعد إفاقتها من صدمة الأيام الأولى، لتحول الأفكار الأولية إلى مشاريع واستراتيجيات مكتملة.

انتفاضة يناير ١٩٧٧

على هذا الأساس يمكننا أن نفهم ١٨ و١٩ ينـاير. مـا حدث في يناير ١٩٧٧ لم يكن ثورة، بـل انتفاضـة تمـت تصفيتها قبل أن تتحول لثورة تهدد النظام الاجتمـاعي، بـل حتى قبل أن تحقق هدفا محـدودا – نعنـي إسـقاط النظـام السياسي – حققته انتفاضات أخرى، كانتفاضـات إندونيسـيا (١٩٩٨) والأرجنتين (٢٠٠١) وبوليفيا (٢٠٠٣). فلماذا؟

ترتبط الإجابة على هذا السؤال بأمرين حـددا مسـار الانتفاضة ونهايتها السريعة: أفكار القـادة العضـويين (أي المحليين المباشرين) للانتفاضة، ووضعية البرجوازية قبـل وأثناء الانتفاضة.

نبدأ بأفكار القادة العضويين للانتفاضـة. قبـل ١٩٧٧، وعلى مدى حوالي عقد من الزمان بدأ بمظاهرات فبراير ٦٨ ضد الأحكام الهزيلة على قادة سلاح الطيـران فـي حـرب ١٩٦٧، كانت الحركة السياسية اليسارية والنضالات الطبقية تختمر بشكل متصاعد. فعلى الصـعيد السياسـي اسـتعادت الحركة الشيوعية نشاطها بعد كارثة حل الحزب الشـيوعي (١٩٦٤)، وظهرت تنظيمات شـيوعية متعـددة (الحـزب الشيوعي المصري، حزب العمال الشيوعي، منظمة ٨ يناير ... الخ) خلقت لنفسها جذورا في بعض الأوسـاط الطلابيـة والعمالية، وظهر حزب التجمع جاذبا الآلاف إلى عضـويته. إلى جانب ذلك، نمت القـوى الناصـرية (وريثـة التنظـيم الطليعي) في النقابات وفي نوادي الفكر في الجامعات.

على صعيد النضالات الطبقية أيضا كانت سنوات هـذا العقد مليئة بالأحداث. فمن مظاهرات فبراير ٦٨، إلى أحداث حلوان ٦٩، إلى مظاهرات وإضرابات ٧١-٧٢، إلى إحيـاء الحركة بعد حرب أكتوبر وصعود النضالات العمالية لتبلـغ ذروتها في ٧٥-٧٦، نمت طليعة عمالية وطلابيـة جديـدة تأثرت بالقوى اليسارية ولعبت أدوارا قيادية في تلك السنوات

الخصبة. وفي هذا السياق، أدت العلاقة الجدلية بين نمو الحركة ونمو القوى اليسارية إلى غرز آلاف من اليساريين بشكل عضوي في أوساط الطلبة والعمال. بعض هؤلاء كان منتميا تنظيميا، والبعض الآخر كان فقط متأثرا بالأفكار والأساليب.

هذا هو الوضع الذي تفجرت فيه انتفاضة ٧٧ بسبب قرارات ١٧ يناير الاقتصادية. فقد كان تأثير اليسار مهما على الأحداث ليس لأن التنظيمات الشيوعية المتآمرة أشعلتها كما أدعى النظام ووزارة داخليته، ولكن لأن عناصره والمتأثرين بأفكاره وبالأفكار الناصرية كانوا بين الجموع التي انتفضت في هذين اليومين الحاسمين. وقد لعب هؤلاء أدوارا قيادية في توجيه مسار الأحداث في كثير من المواقع – خاصة المصانع والجامعات اللتان تتسمان بطبيعتهما بدرجة أعلى من التنظيم.

ماذا فعل هؤلاء اليساريون في ١٨ و١٩ يناير؟ يطرح الكاتب الشيوعي أحمد صادق سعد في دراسته القيمة لانتفاضة ٧٧ أن اليسار، حتى الراديكالي منه، كان مقيدا

برؤية إصلاحية للحـدث مناقضـة لقـوة الـدفع السياسـية للانتفاضة. سعد يثبت تقديره هذا بتحليل بيانـات المنظمـات اليسارية التي أدانت العنف وتبـرأت مـن لعـب دور فـي الانتفاضة وحصرت أهدافها في إسقاط القرارات الاقتصادية.

سعد محق في تقديره، ولكن ليس لأن البيانات المركزية لتلك القوى وصلت للجماهير وأثرت فيها – فكمـا طرحنـا، يغيب تأثير القوى السياسية المركزي في الأيام الأولـى لأي انتفاضة – ولكن لأن هذه البيانات تكشف عن نوع التربيـة السياسية التي تلقتها عناصر تلك القوى والمتأثرون بها مـن المنغمسين في أوساط الجماهير، وتكشف بالتالي عـن نـوع المواقف التي دافع عنها هؤلاء، وهم نسبة مهمة ممن قـادوا الأحداث، خلال المناقشات في المواقع المختلفة حول الوسائل والأهداف.

سعد يورد هنا مثلا هاما. ففي أثناء المظـاهرات كـان يظهر مدافعون عن الذهاب لمجلس الشعب لرفع مطلب إلغاء القرارات الاقتصادية، وكان يظهر على الوجه المقابل تيـار المواجهة العنيفة للسلطة ورموزها عبـر إشـعال الحرائـق

وتحطيم المحلات. لن يختلف معنا كثيرون على الأغلـب إذا قلنا أن كثير من عناصر اليسار، بمختلف فصائله، كانت في "طليعة" المدافعين عـن البـديل الأول، وأن البـديل الثـاني المتحدي للنظام لم يجد من يصـححه وينضـجه ويخضـعه للهدف الثوري ولمركزية النضال العمالي. لن يختلف معنـا كثيرون إذا قلنا أن من يرى الاشتراكية هدفا مؤجل، وهـذا كان موقف معظم عناصر اليسار، لا يمكنه أن يسعى لـدفع الانتفاضة باتجاه الثورة. ومن يعتبر إسـقاط النظـام عمليـا محض خيال، لا يمكنه أن يطّور مطلب اقتصـادي محـدود (إلغاء القرارات الاقتصادية) إلى مطلب سياسي أكثر جذرية (إسقاط السلطة السياسية). ومن لا يملك رؤية واضحة للدور القيادي للطبقة العاملة، لا يمكنه أن يسعى بشكل منهجي إلى دفع انتفاضة العمال ومظاهراتهم في اتجاه الإضـراب (ثـم الإضراب العام) وفي اتجاه تكوين أشـكال تنظيميـة فاعلـة للحركة العمالية تستطيع توفير فرصة لسيطرة الطبقة العاملة على قوى الانتفاضة بدلا من ترك العملية الانتفاضية، كمـا حدث بالفعل بدءا من نهاية يوم ١٨ يناير، فـي يـد قـوى

البرجوازية الصغيرة والبروليتاريا الرثة غير القادرة علـى امتلاك مشروع تكتيكي أو استراتيجي واضح المعالم.

هذا المثل يؤكد أن المشكلة كانت أعمق من مجرد سيادة النزعة الإصلاحية على العناصر اليسارية. فلـو أن مطلـب هؤلاء – كما حدث في إندونيسيا مثلا – كـان إسـقاط رأس النظام السياسي بدون تغيير شكل المجتمـع، لكانـت هـذه إصلاحية تقليدية. لكن الكارثة أن تلك القيادات – التي التـف حولها قسم من الجماهير المنظمة التي اندفع معظمهـا فـي المرحلة الأولى من الانتفاضة إلى اليسار، ولكن ليس إلى حد تحدي قياداتها الموثوق بها – كانت أكثر من إصلاحية؛ كانت محافظة تخشى حتى من طرح مطلب إسقاط النظام السياسي. وهذا يفسر جزئيا لماذا تراجعت الحركة الطلابية والعماليـة في اليوم الثاني للأحداث مع اهتزاز قسـم مـن العناصـر المسيسة التي قادتها، ولماذا انتهت تماما فور إعـلان إلغـاء قرار رفع الأسعار. وكأن الانتفاضة، التي أثبتـت الأحـداث إمكانية تجاوزها السبب المحدود الذي فجرهـا، قـد حققـت أهدافها بمجرد الرجوع عن قرار إلغاء الدعم!

العنصر الثاني المحدِد لمسار الانتفاضة هو وضعية البرجوازية قبل وأثناء الأحداث. كثير من الانتفاضات تتفجر على خلفية انقسام داخل الطبقة الحاكمة حول كيفية حل الأزمة الاقتصادية-الاجتماعية. الانتفاضة، بدورها، تعمق هذا الانقسام وتفضحه على الملأ، ومن ثَم تعطي الحركة الجماهيرية فرصة أن تتقدم للأمام بينما الطبقة الحاكمة منقسمة. وفي هذه الحالة، إما أن تستفيد الانتفاضة من انقسام البرجوازية لتخترق حاجز التغيير السياسي وتفتح باب الثورة الاجتماعية، أو أن يتم كبحها عن طريق تقديم المعارضة البرجوازية لنفسها بوصفها الحل لأزمة المجتمع.

في ١٨ و١٩ يناير، لم يحدث انقسام مؤثر في أوساط الطبقة الحاكمة، وذلك في الأغلب لأن الأحداث لم يسبقها بدايات صراع جاد في أوساط نخبة الحكم. هذا الوضع مثّل عنصرا هاما في تصعيب مهمة الانتفاضة، ليس فقط لأنه سمح للنظام بالتدخل القمعي الحاسم والسريع، ولكن أيضا لأنه حرم الحركة من أرضية سياسية – أرضية الشرعية البرجوازية – تحتاجها أحيانا الانتفاضات في أيامها الأولى حتى يصلب عودها، وحتى تستطيع القوى السياسية الجذرية

– إن وجدت – أن تسحب البساط مـن تحـت المعارضـة البرجوازية.

درس ٧٧

لا شك أن ٧٧ تقدم لنا درسا هامـا: أهميـة التنظـيم النضـالي الحاسـم ذو الجـذور فـي الأوسـاط العماليـة (والطلابية). لو توفر تنظيم كهذا آنـذاك لاسـتطاع، عبـر التربية السياسية الجذرية طويلة المدى للعناصر الراديكاليـة من بين القيادات العضوية للانتفاضـة، أن يواجـه التحـدي المحافظ الذي مثله اليسار الستاليني والمهادن. وحتى لو كانت نسبة العناصر الجذرية ضـئيلة جـدا مـن مجمـل القـادة العضويين، فلاشك أن وضوح رؤيـتهم وتصـميمهم علـى شعارات وتكتيكات دفع الانتفاضة للأمام كانا سيلعبان دورا، في لحظة تتسم بفوران جماهيري استثنائي، في كسب عدد لا بأس به من العناصر المتذبذبة. وعلى أي حال، لا ينبغي أن ننسى أن موازين القوى فـي أي انتفاضـة لا تقـوم علـى حسابات الأعداد الساذجة. فالتأثير ذو الـوزن علـى أقسـام قيادية من الطبقة العاملة يلعـب دورا حاسـما فـي تمييـل

الموازين لصالح قوى تجذير الانتفاضة، ليس لأن هذه الأقسام تمثل النسبة الأكبر بين جموع المنتفضين، وإنما لأنها القوة الأكثر تنظيما وراديكالية وتصميما بين قوى الانتفاضة. فبرغم أن الانتفاضة ليست فعلا خاصا للطبقة العاملة، وإنما تشارك فيها كتل عريضة من البرجوازية المتوسطة والصغيرة ومن البروليتاريا الرثة، إلا أن الجذور القوية في بعض الأوساط العمالية تعطي للثوريين فرصة أكيدة للتأثير على الكتلة الحاسمة في الحركة: الطبقة العاملة. فلو أن بعض الجماهير العمالية رفعت، تحت قيادة تنظيم نضالي، شعار "إسقاط السلطة" بدلا من شعار "إسقاط القرارات الاقتصادية" البائس، ولو أن تلك الجماهير ذاتها استخدمت عضلاتها الاقتصادية، عبر سلاح الإضراب، في الضغط وفي تنظيم الانتفاضة وفي تحويل عنف البروليتاريا الرثة إلى اتجاه بنّاء سياسيا بدلا من إدانته، لتوفّر للحركة ليس فقط طول النفس، وهو عنصر مهم في أي انتفاضة، وإنما ربما أيضا القوة لقلب الموازين وشق البرجوازية. ولو أن الحركة الطلابية، تحت تأثير المناضلين الجذريين، التحمت بالحركة

العمالية تحت شعار "إسقاط النظام"، لزادت فرصـة تعميـق وإنضاج الحركة العمالية سياسيا.

لكن كل ذلك لم يحدث. لقد تبددت طاقة الجماهير، كمـا يقول تروتسكي، "كما يتبدد البخار إذا لم يتوفر المكبس الذي يضخه في الاتجاه الصحيح". والمكبس هنـا هـو التنظـيم العمالي الجذري.

أزمة اليسار المصري في ٧٧ لم تكن فقـط فـي رؤاه المحافظة أو اليمينية التي تسربت إلى أسفل، وإنما أيضا فـي مفهومه العصبوي عن الحزب. فلقد تصور كثير من القـادة اليساريين الراديكاليين أن شعارات تنظيم صغير يمكنهـا أن تُلهم حركة جماهيرية عريضة، فقط لأنها صحيحة. والنتيجة كانت أن من كانوا، لحد ما، أكثر جذرية بين اليسار، كـانوا عصبويين بدرجة قلّصـت تـأثيرهم العضـوي بالمقارنـة بالستالينيين التقليديين.

على مستوى آخر، يمكننا أن نلاحظ – للغرابة – نوعا من التشابه بين رؤية معظم اليسار للحدث ورؤيـة الطبقـة الحاكمة وجهاز أمنها له. كثير من اليساريين اتفقوا علـى أن

انتفاضة ٧٧ كانت حدثا عفويا تمامـا لا دخـل للساسـة أو للسياسة فيه. كانت الرؤية أن الانتفاضة مجرد رد فعل عفوي على قرارات ظالمة، انتهى بإسقاط القرارات التي فجرتـه. الطبقة الحاكمة من ناحية أخـرى رأت، فـي معظمهـا، أن الأحداث كانت مؤامرة من جانب الشيوعيين لا أكثر ولا أقل. وجه الشبه بين الرؤيتين هو اعتمادهما على منظـور يقـوم على الفصل التام بين عفوية الجماهير المطلقة ووعي القوى السياسية المطلق.

الفصل التام بين العفوية المطلقة والوعي المطلق خطـأ فادح ولا أساس له. وهو يؤدي بالضرورة إلى نتائج خطيرة. فإما أن تعتبر الجماهير كالقطيع الذي لا يتحرك ولا يمتلـك الوعي بدون مؤامرة (أو قيادة) شيوعية. أو أن تقدس عفوية الجماهير التي ستصل حتما، ومن تلقاء ذاتها، إلـى الـوعي الثوري. في الحالة الأولى يصبح الحزب الثوري كل شيء، وفي الحالة الثانية يصبح لا شيء!

هذه الرؤية تتناقض مع ما دافعنا عنه في هذا المقال. لا توجد أبدا عفوية مطلقة. حتى في لحظاتها الأولى، وقبـل أن

تتاح الفرصة للساسة للتدخل، تتبلور في الانتفاضـة ميـول جذرية وإصلاحية بدرجات مختلفة. ينبع هذا ليس فقط مـن الوجود العضوي لممثلين للأفكار الثورية والإصلاحية فـي داخل أوساط العمال والجماهير على وجه العموم، وإنما أيضا من طبيعة الوعي والتجربة الجماهيرية العريضة فـي ظـل المجتمع البرجوازي الذي يفصل بين الاقتصـاد والسياسـة ويطرح مهمة الإصلاح كبديهية على القسـم الغالـب مـن الكادحين، ولكنه نفس الوقت – وتحت ضـغوط الاسـتغلال وتجربة النضال – يسمح لقسم صـغير مـن المسـتغَلين أن يصلوا لاستنتاجات جذرية، أو حتى ثورية.

هذا بالضبط ما يطرح ضرورة الحزب العمالي الجذري المنغمس عضويا في أوساط الجماهير العمالية. فلأن الحزب لا يمكنه أن يقود الحركة من الخارج، ولأن الحزب لا يصنع الحركة وإنما يعكس ويطّور ويمركز جناحها الأكثر جذرية، ولأن الانفصال التام بين العفوية والوعي لا يعدو أن يكـون أكذوبة كبرى، فإن الحزب الجذري الحقيقي لا يمكن أن يبنى على أساس مفهوم الوعي القادم من الخـارج إلـى الطبقـة العاملة، وإنما على أساس مهمة مركزة وتوحيـد وتطـوير

القسم الأكثر وعيا ونضالية من الطبقة العاملة ذاتها. مهمة الحزب هي أن يبني على شيء موجود بالفعل. ولن يستطيع أن يفعل ذلك إلا إذا كان جزءا عضويا من الطبقة العاملة ومن حركة الجماهير.

امتحان ٧٧ كان قاسيا لليسار. ولكنه أيضا كان ملهما وهاما. لو أننا حقا فهمنا الدرس، فحتما سنتفق على أن واجبنا الأول هو أن نشرع، الآن وفورا، في بناء الحركة وبناء الحزب.

بين الثورة الديمقراطية
والثورة الاشتراكية

توني كليف

في كل البلدان التي تفتقر إلى الديمقراطية السياسـية – أي البلدان التي تهيمن عليها الملكية المطلقـة أو الجـيش أو الفاشية أو قوة إمبرياليـة أجنبيـة – تكـون الحاجـة إلـى الديمقراطية واضحة. ونحن الاشتراكيون الثوريون نناضـل بجدية لتحقيق ذلك: نناضـل مـن أجـل الانتخـاب الحـر للحكومات القومية والمحلية، ومن أجل حرية الصحافة، ومن أجل حرية الاجتماع والتنظيم، ومن أجل حق تقرير المصير. لكن هذا كله ليس كافيا بالنسبة لنا.

أول سبب لأننا نرى أن هذا ليس كافيـا هـو أن الـلا مساواة والاستغلال والاضطهاد يبقون جميعا علـى حـالهم طالما ظلت الثروة في أيدي أقلية صغيرة من الرأسـماليين. فبدون المِلكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ليس فقط تظل الـلا مساواة بين الفقراء والأغنياء مستمرة، ولكن أيضا، وبسـبب

المنافسة بين العمال على الوظائف وعلى المساكن وعلى الفرص التعليمية، تظل اللا مساواة داخل الطبقة العاملة مستمرة. وهذه الأرضية تنتج العنصرية ونزعة تحقير المرأة.

باستمرار سيطرة الرأسماليين على ثروة المجتمع تكون الديمقراطية السياسية أيضا مهددة، ويظل خطر عودة النظام السياسي القديم ماثلا، حيث أن حفنة ضئيلة من الرأسماليين تتحكم، ليس فقط في وسائل الإنتاج المادي، ولكن أيضا في وسائل الإنتاج الذهني مثل الصحافة والتليفزيون وغيرهما من وسائل الدعاية. ومن ناحية أخرى، لعله من المنطقي أن نعتقد أن جهاز الدولة الرأسمالي سيعضد الرأسماليين، إذ أن الجيش والبوليس والجهاز القضائي سيبقون على دعمهم للطبقة الرأسمالية. ومن ثم فلا يمكن ضمان الحقوق الديمقراطية إلا عندما تسيطر الطبقة العاملة على سلطة الدولة.

في نوفمبر ١٩١٨ تخلصت الثورة في ألمانيا من القيصر وأنهت الحرب العالمية الأولى. ولكن للأسف، ظل كبار أصحاب الإعمال، كـ"كروبس" و"ثايسن"، في مواقعهم،

تماما كما ظل الجنرالات وضباط الجيش الرجعيين – الـذين كونوا وحدات عسكرية يمينية أسموها "فريكـوربس" – فـي مواقعهم. وأصبحت ازدواجية السلطة هـي المهيمنـة فـي ألمانيا. ذلك أنه جنبا إلى جنب مع البرلمان، كانـت هنـاك المجالس العمالية.

كل الثورات لا تتخلص من أصفاد الماضي في ضـربة واحدة. فجنبا إلى جنب مع الجديد، الذي يمثل المستقبل، يظل القديم حيا. وعلى حد قول ماركس: "تراث الأجيـال الميتـة" يظل مسلّطا على الأحياء. الأحداث في ألمانيا تؤكـد تمامـا الكلمات النبوئية لـ"سان جوست"، أحد قادة الثورة الفرنسـية ١٧٨٩: "أولئك الذين يصنعون نصف ثورة يحفرون قبـرهم بأيديهم". فتحت مظلة الحكومة الاشتراكية الديمقراطية، قتـل ضباط الفريكوربس القائدين الثوريين كارل ليبكنخت وروزا لوكسمبورج. ثم استمرت الأحداث الثورية، صعودا وهبوطا، حتى ١٩٢٣، ولكنها انتهت بانتصار الرأسـمالية. فالحركـة النازية ولدت عام ١٩١٩، ثم نظمت في ١٩٢٣ انقلابا فاشلا في بافاريا، ولكنها كانت تتحين الفرصة [إلى أن اقتنصـتها].

كانت هذه، بالمقابل، فرصة ضائعة أخرى للعمال، وسـوف يدفعون ثمنها غاليا حينما يصل هتلر إلى السلطة.

شهدت فرنسا في الثلاثينات صعودا هائلا فـي نضـال الطبقة العاملة بدأ في فبراير ١٩٣٤ ووصل إلى ذروته فـي ١٩٣٦ في انتصار حاسم للجبهة الشعبية التي كانـت تمثـل تحالفا بين الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي والليبراليين – الذين كانوا يسمون خطأ الاشتراكيين الراديكاليين، وهم لم يكونوا راديكاليين أو ديمقراطيين. وبعـد الانتصـار، قـال ملايين العمال لأنفسهم "الآن نحن نمتلك الحكومة، هيـا بنـا نسيطر على المصانع". وهكذا ففي يونيـو ١٩٣٦ انـدلعت موجة من احتلالات المصانع. ولكن قادة الحزبين الشـيوعي والاشتراكي قادوا تراجعا بعد الوصول إلى حل وسـط مـع أصحاب الأعمال. بعد ذلك تم القـذف بـالحزب الشـيوعي خارج الجبهة الشعبية. وقـد كـان الاشـتراكي الراديكـالي دالادييه هو نفس الشخص الذي وقع اتفاقية ميونخ مع هتلـر عام ١٩٣٨. أما البرلمان الذي تم انتخابه في ظل الانتصـار الكبير للجبهة الشعبية عام ١٩٣٦، فقد كان هو نفس البرلمان

الذي صوت بالتأييد للمارشال بيتان، رئيس حكومـة فيجـي التي تواطأت مع النازيين بدءا من عام ١٩٤٠.

عندما نالت إندونيسيا استقلالها عن هولندا فـي ١٩٤٩، تولى البرجوازي الوطني أحمد سوكارنو قيادة البلد. كانـت أيديولوجيته ترتكز على مبادئ الـ ـ"بانكاسـيلا"، وأسسـها الرئيسية هي الإيمان با وبالوحدة الوطنية. للأسف الشديد لم يقم الحزب الشيوعي بتحدي سوكارنو، بل على العكس اتفق معه تماما على الحاجة إلى الوحدة الوطنية. وكانت النتيجـة أن كلمات سان جوست تحققت. كان لدى الحزب الشـيوعي الإندونيسي من الأعضاء ما يفوق بكثير عدد أعضاء الحزب البلشفي وقت الثورة: ثلاثة ملايين عضو فـي مقابـل ربـع مليون عضو. الطبقة العاملة الإندونيسية كانـت أكبـر مـن الطبقة العاملة الروسية عشية الثورة. الفلاحون كانوا أكثـر عددا في إندونيسيا منهم في روسيا. ولكن في ١٩٦٥ نظـم جنرال عينه سوكارنو، اسمه سوهارتو، انقلابا بدعم الولايات المتحدة وحكومتي حزب العمال فـي بريطانيـا واسـتراليا. والنتيجة أن ما بين نصف مليون ومليون شخص تم ذبحهم.

الشرق الأوسط هو منطقة أخـرى رأت اضـطرابات كبرى هزت النظم القائمة، ولكنها فشلت في تحقيق أي خطوة كبرى للأمام. في العراق، تم إسـقاط المـلك فيصـل فـي [١٩٥٨] على يد حركة جماهيرية. الحزب الشيوعي العراقي كان حزبا قويا جدا، كان هو الحزب الشيوعي الأكثر قـوة في العالم العربي. دخل الحزب في تحالف مع حزب البعـث البرجوازي الوطني. فقد آمن – تحت قيادة ستالينية – بـأن الثورة القادمة ستكون ثورة ديمقراطية، وهو الأمـر الـذي يتطلب تحالفا بين الطبقة العاملة والأحزاب البرجوازية. غير أن تحالفا كهذا، كان يعني عمليا، خضوع العمال للبرجوازية. وقد دفع أعضاء الحزب الشيوعي والعمال ثمنا باهظا لهـذا التحالف، حينما نفذ البعث، تحت قيادة صدام حسين وبمعاونة المخابرات المركزية الأمريكية، مذبحة كبرى للشيوعيين.

وفي إيران، أدى الإضراب العام إلى الإطاحة بالشاه في عام ١٩٧٩. وانتشرت مجالس الشورى (مجالس العمال) في طول البلاد وعرضها. ولكن للأسف الشديد، رأت قيادة هـذه المجالس – وكانت في الأغلب الأعم مـن حـزب" تـوده" الموالي لموسكو ومن الفدائيين – الثورة كثـورة برجوازيـة

ديمقراطية وليس كثورة بروليتارية، ومن ثم أعطت تأييـدها لإنشاء الجمهورية الإسلامية. وهكذا وصل آية ا خـوميني للسلطة، ولكنه لم يظهـر أي امتنـان لتـوده أو للفـدائيين، وأخضع اليسار إلى قمع دموي.

يمكن الإشارة إلى عدد آخر من الثـورات المجهضـة، مثل المجـر ١٩١٩ و١٩٥٦، وألمانيـا ١٩٢٣، والصـين ١٩٢٥-١٩٢٧، وأسبانيا ١٩٣٦، وفرنسا ١٩٦٨، والبرتغال ١٩٧٤- ١٩٧٥.

إن التجاور بين الثورة الديمقراطية والثورة الاشتراكية، ثم إعطاء الأولوية للأولى، لم يكـن أمـرا يخـص القـادة الاشتراكيين الديمقراطيين فحسب، ولكنه كان أيضـا الخـط المرشد للقيادات الستالينية في طول العالم وعرضه.

مثلت الثورة الروسية في عام ١٩١٧ استثناء من هـذه الثورات "نصف المنجزة". فقد خلقت ثـورة فبرايـر ١٩١٧ وضعا جديدا مثيرا: القيصر تنحى وانتهت قرون من الملكية، تم حل البوليس، ونشأت في كل مصنع لجان مصانع. وفـي

كثير من وحدات الجيش ظهرت للوجـود لجـان قاعديـة، ونشأت سوفيتات العمال والجنود في كل مكان.

ولكن بعد الثورة في فبرايـر ١٩١٧، وفـي مـوازاة السوفيتات، استمرت المؤسسات القديمة فـي الوجـود. فـي المصانع استمر الملاك القدامى والمـديرون القـدامى فـي الاحتفاظ بمواقعهم. وفي الجيش ظل الجنرالات فـي مواقـع القيادة – قائد الجيش كان الجنرال كورنيلوف الذي كان قـد عينه القيصر. في موازاة السلطة السـوفيتية كانـت هنـاك حكومة برجوازية يرأسها سياسي ليبرالي من أيام القيصرية. هذا الوضع، الذي أسماه لينين وتروتسكي "ازدواجية السلطة"، كان مليئا بالتناقضات.

وبالرغم من طبيعـة السـوفيت، فقـد توسـل قادتـه للبرجوازية أن تحتفظ بالسلطة. غالبية مندوبي السوفيت كانوا اشتراكيين يمينيين، مناشفة واشتراكيين ثوريين. لم تكن هـذه صدفة، بل كانت نتيجة حتمية لوضع انتقل فيه ملايين الناس إلى اليسار، ولكنهم ظلـوا يحملـون الكثيـر مـن المتـاع الإيديولوجي للماضي القيصري. وبالنسبة لملايين من الناس

كانوا حتى تلك اللحظة يؤيدون القيصر والحرب، لـم يكـن الانتقال إلى اليسار يعني الانضمام الفوري إلى أكثر الأحزاب راديكالية، أي الحزب البلشفي. الرجـل القـوي للمناشـفة، تسيريتيللي، الذي أصبح وزيـرا للداخليـة فـي الحكومـة البرجوازية المؤقتة، شرح السبب وراء حتمية الوصول لحل وسط مع البرجوازية قائلا: "لا يمكن أن يكون هناك طريـق آخر للثورة. إنه لمن الحقيقي أن لـدينا كـل السـلطة، وأن الحكومة سوف تنتهي إذا ما رفعنا إصبعا، ولكن هذا سـوف يعني كارثة للثورة".

عندما عاد لينين إلى روسيا من سويسرا في الثالث من أبريل [١٩١٧]، كان في استقباله آلاف من العمال والجنـود في محطة فنلندا في بتروجراد. تشخيدزه، رئـيس سـوفيت بتروجراد، رحب به بهذه الكلمات: "أيها الرفيق لينين، باسـم سوفيت بتروجراد وباسم الثورة كلها نرحب بك في روسيا .. ولكن نحن نعتقد أن المهمة الرئيسية للديمقراطية الثورية الآن هي الدفاع عن الثورة ضد أي انتهاكات سواء من الداخل أو من الخارج. نحن نعتبر أن ما يتطلبـه هـذا الهـدف لـيس التحرك في اتجاه الفرقة، ولكـن التقـارب فـي الصـفوف

الديمقراطية. نحن نأمل أنك سوف تسعى إلى هذه الأهـداف بالمشاركة معنا". وفي المقابل دعا لينين في رده إلى مواصلة الثورة على أساس أن الثورة الروسية هي جزء لا يتجزأ من الثورة الأممية العالمية. رد فعل المناشفة على خطبة لينـين كان معاديا إلى أقصى حد. وعلى ذلك أعلن جولدنبرج، وهو عضو سابق في اللجنة المركزية للحزب البلشفي، أن "لينـين جعل من نفسه الآن مرشحا لعرش أوروبي ظل خاويا علـى مدى ثلاثين عاما – عرش باكونين! كلمات لينـين الجديـدة تردد أصداء شيئا قديما – الحقائق العتيقة للفوضوية البدائية".

لم يكيف لينين نفسه مع المناشفة والاشتراكيين الثوريين، الذين كانوا بمثابة تجسيد للديمقراطية البرجوازية الصـغيرة، لكنه سار باستقامة وراء دعوة ماركس في أيام ثورة ١٨٤٨ في فرنسا وألمانيا: أن تكون مستقلا تمامـا عـن المعسـكر الديمقراطي البرجوازي الصغير. كتب ماركس: "على العمال الألمان ... أن يسهموا بشكل رئيسي في تحقيـق نصـرهم النهائي، وذلك بتذكير أنفسهم بمصالحهم الطبقيـة الخاصـة، وباتخاذ موقفهم السياسي المستقل في أقرب فرصة ممكنـة، وبعدم السماح لأنفسهم بأن يتم تضليلهم بواسـطة العبـارات

المنافقة للديمقراطية البرجوازية الصغيرة في اتجاه الشك ولو للحظة واحدة في ضرورة وجود حـزب مسـتقل التنظـيم للبروليتاريا. صيحة حربهم لابد أن تكون: "الثورة الدائمة".

بعد أيام، وأسابيع، وشهور من الأحداث العاصفة، نجح البلاشفة في أن يكسبوا غالبية العمال. ففي التاسع من سبتمبر ناصر سوفيت بتروجراد البلشفية وتـم انتخـاب تروتسـكي رئيسا له. وفي نفس اليوم حقق البلاشفة الأغلبية في سوفيت موسكو. ومن هذه النقطة لم يكن باقيا إلا خطوة صغيرة حتى يتم تحقيق سلطة العمال، وهذا ما حدث في السابع من نوفمبر ١٩١٧.

الطبقة العاملة، وليس الحزب، هي التي تصنع الثـورة. ولكن الحزب يرشد الطبقة العاملة. وكما كتـب تروتسـكي بذكاء: "بدون منظمة مرشدة ستتبدد طاقة الجماهير كما يتبدد البخار إذا لم يتم ضخه في المكبس. ولكن على الـرغم مـن ذلك، فإن الذي يحرك الأشياء ليس هو المكبس، بل البخـار ذاته".

الفارق بين النجاح والفشل، بين روسيا في أكتوبر ١٩١٧ والثورات العمالية الأخرى، كان أنه في الحالة الأولى وجد حزبا ثوريا جماهيريا وفّر القيادة الناجحة. وفي حين أن الاشتراكيين لا يمكنهم تحديد اللحظة التي تنفجر فيها الأزمة الثورية، فإنهم يحددون النتيجة النهائية للأزمة بمقدار ما يقومون ببناء حزبا ثوريا قويا.

جرت عادة" كاتو" الأكبر، أحد أعضاء مجلس الشيوخ بروما القديمة، أن ينهي كل خطبه بالكلمات الآتية: "لابد من تدمير قرطاج". وفي نهاية المطاف، دمرت روما قرطاج. ونحن ينبغي أن ننهي كلامنا بهذه الكلمات: "لابد من بناء الحزب الثوري".

القسم الثاني

أزمة النظام الحاكم *

---

* يحتوي هذا القسم على سلسلة من المقالات تحلل أزمة النظام والطبقة الحاكمة في مصر. فهو يبدأ بمقالين يلخصان سياسة النظام ويشخصان الإطار العام لأزمته. ثم ينتقل، في مجموعة تالية من المقالات، إلى تحليل مغزى تعيين وزارة نظيف الجديدة وقرارات مؤتمر الحزب الوطني الأخير (سبتمبر ٢٠٠٤).

حقيقة نظام الحكم في مصر

المحرر

ثلاثة وعشرون عاما هي سنوات حكم مبارك. ولأن الرؤساء لا يتركون الحكم في مصر إلا بالوفاة، فقد مر على مبارك ٤ رؤساء أمريكان ومثلهم روس، و٦ رؤساء وزارة إسرائيليين و٣ بريطانيين، كما مر عليه ٤ رؤساء صينيين و٦ إيطاليين و٣ ألمان.

عاش الشعب المصري في ظل مبارك ٢٣ عاما من الطوارئ وتقييد حرية تشكيل الأحزاب وغلق بعضها ومصادرة الصحف وقصف الأقلام وحبس الصحفيين؛ ٢٣ عاما من تزوير الانتخابات ومصادرة العمل النقابي؛ ٢٣ عاما صدر خلالهم العديد من القوانين المقيدة للحريات والعمل النقابي والأهلي أهمهم القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن النقابات المهنية والذي بموجبه وضعت معظم النقابات المهنية تحت الحراسة، والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ الذي

بموجبه أصبح حبس الصحفيين أسهل رد على من تسول لـه نفسه أن يوجه أي نقد أو هجـوم علـى الفسـاد ورمـوزه، والقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات الذي قيد تماماً حق تكوين المؤسسات الأهلية ووضعها تحت الهيمنة الكاملة لوزارة التأمينات.

في عهد مبارك تم العصف بمعظم الحريات، فـامتلأت المعتقلات بعدد يتراوح بين ١٦ و٣٠ ألف معتقل، وتم اغتيال ما يقرب من ١٤٠٠ شخص فـي مواجهـات الدولـة مـع جماعات الإسلام السياسي، بالإضافة لقتل العشرات بالتعذيب في المعتقلات ومقار أمن الدولة، علاوة علـى العديـد مـن قضايا التنظيم التي تلفق طيلة الوقت للنشطاء السياسيين.

في عهد مبارك كل التحركات الاحتجاجية قوبلت بعنف أمني وصل إلى حد القتل والسحل في الشوارع ومقار أمـن الدولة وزنازين المعتقلات (إضرابات عمال النقـل الخفيـف ٨٣، كفر الدوار ٨٤ و٩٤، إسكو والمحلة والسـكة الحديـد ٨٦، الحديد والصلب ٨٩، النصر للسيارات ٩٥، بالإضـافة إلى احتجاجات الفلاحين بين أعوام ٩٦ و٩٩، واحتجاجـات

الطلاب والقوى السياسية في اجتياح لبنـان ٨٢، وأحـداث ضرب منظمة التحرير وخطف الطائرة المصرية واغتيـال سليمان خاطر وضرب ليبيا أعوام ٨٥ و٨٦، والحركة ضـد ضرب العراق ٩١ و٩٨، والأحداث فلسطينية مثل اجتيـاح الخليل ومذبحة الحرم الإبراهيمي في أواسـط التسـعينات، وأخيرا الأحداث الكبرى للتضامن مع الانتفاضة في أكتـوبر ٢٠٠٠ وأبريل ٢٠٠٢ وضد ضرب العـراق فـي مـارس ٢٠٠٣ وما تلاها من أحداث تضامنية).

نظام مبارك قام بالعصف بحقوق العمال وتشريدهم عبر الخصخصة والمعاش المبكر الذي حول ما يقرب من نصف مليون إلى سوق البطالة تحت غطاء قانون قطـاع الأعمـال العام وقانون العمل الموحد الذي سيقضي على ما تبقى مـن حقوق ومكتسبات دفع العمال ثمنها من دمائهم.

نظام مبارك أيضاً معاد للفلاحين. فقد تسـببت سياسـته الزراعية في طرد مليون مستأجر من أراضي اسـتأجروها عبر عشرات السنوات، وذلك من خلال قـانون الإيجـارات الزراعية رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ الذي طبق في أكتوبر ١٩٩٧

بمذبحة أمنية أدت لقتل ٣٢ وإصابة ٧٥٠ والقبض على ٢٤٠٠ وهروب ١٢٣٠.

انخفضت الأجور في عهد مبارك إلى مستويات هائلة وارتفعت الأسعار بنسب تصل في بعض السلع إلى ٥٠٠%، مما أدي إلى أن يصبح نصف الشعب المصري تقريباً يعيش تحت خط الفقر (أكثر من نصف هؤلاء يحيون في فقر مدقع). يحدث هذا في الوقت الذي تقوم فيه سياسات الدولة بتخفيض الإنفاق العام بنسب تزيد على الـ ٥٠% ويتحمل فيه الفقراء تمويل خزانة الدولة في حين يتم إعفاء رجال الأعمال من كافة الضرائب.

نظام مبارك أكد لنا في بداية الخصخصة أن قيمة شركات القطاع العام تزيد على ٥٠٠ مليار جنيه، وفي عام ٢٠٠٠ كانت حصيلة بيع ١٣٥ شركة ١٤،٨ مليار جنيه وكانت قيمة ما تبقى مملوكاً للدولة ١٠ مليار جنيه، إضافة إلى ٤ مليار أسهم مملوكة للدولة. أي أن شركات قطاع الأعمال تحولت قيمتها من ٥٠٠ مليار جنيه إلى ٢٨،٨ مليار جنيه فقط. هذا بينما وصل حجم القروض التي نالها كبار

المستثمرين إلى ١٥٠،٤ مليار جنيه حتى عام ٢٠٠٠، منهـا ٢٣،٩ مليار مشكوك في سدادها. وفي قضية فسـاد واحـدة (قضية نواب القروض) كان حجم المـال المنهـوب ١،٢٥ مليار جنيه. وبلغ حجم التهرب عن سـداد الضـرائب ٧،٨ مليار جنيه بشهادة وزير المالية.

تعاون نظام مبارك على نطاق واسع مـع الإمبرياليـة الأمريكية فيما يتعلق بقضايا العـراق وفلسـطين. فمبـارك شارك بقواته فيما سمي بحرب تحرير الكويت، ثم غطى على الاحتلال الأمريكي للعراق، وطالب الفلسطينيين بالتعاون مع شارون. أيضاً شارك مبارك بأشكال مختلفة في محاولات وأد المقاومة الفلسطينية كحليف أساسي للصـهيونية ومشـاريعها الرامية للتخلص من القضية الفلسطينية.

هذا هو نظام مبارك، وهذا هو تاريخه. لهـذا بالضـبط نحن نطالب بالتغيير الجذري لمصلحة الجماهير.

النظام المصري ورياح التغيير

يحيى فكري

في عام ١٩٩٩ وقّع عدد من الشخصيات العامة تجاوز المائة على بيان أعلنوا فيه رفضهم لتولي حسني مبارك فترة رئاسة جديدة. نُشر البيان وقتها في عدد من الصحف غير الحكومية. وبالطبع لم يكن هناك ساعتها، ممن سمعوا عن البيان أو وقعوا عليه، من يدور بخاده ولو للحظة أن الأمور قد تأخذ مجرى آخر. فالبيان وقتها لم يكن له إلا دورا دعائيا محدودا اقتصر على إعلان موقف من جانب البعض للتأكيد على أن هناك أصواتا في مصر تطالب بالتغيير.

اليوم، وبعد أكثر من خمسة أعوام، أصبح الأمر مختلفا. المرحلة الأخيرة شهدت أصواتا عديدة ترتفع مؤكدة على أن التغيير أصبح أمرا لا مفر منه، وأن مصر في حاجة إلى إصلاح ديموقراطي شامل. لا يقتصر هذا على النشطاء السياسيين ومثقفي النخبة، وإنما يمتد ليشمل قطاعات من الجمهور غير المنتم سياسيا. وبالطبع يمكننا القول أن نقطة

البداية "الرمزية" لارتفاع الأصوات المطالبة بالتغيير هو ما حدث في القاهرة خلال يومي ٢٠ و٢١ مارس ٢٠٠٣ وما بعدهما. فأحداث هذين اليومين، وما تلاهما من قمع، لعبا دورا في إطلاق الأصوات. وبالتأكيد فإن مشهد الاحتلال العسكري لميدان التحرير طوال أيام الحرب على العراق كان مؤشرا واضحا على الفزع الذي يملأ قلوب القائمين على الأمور من أن هناك ١٨ و١٩ يناير أخرى قادمة.

لكن الحقيقة أن الرغبة في التغيير ليست فقط وليدة تلك الأحداث. الحرب على العراق وردود الفعل الشعبية المصرية وأحداث القمع أطلقت الأصوات، لكن مصدرها العميق هو محصلة تراكم كل ما جرى خلال السنوات الماضية. النظام المصري يعاني من أزمة مركبة تتفاقم مع الوقت، أدت إلى فقدانه لمشروعيته وقدرته على الاستيعاب، ليس فقط وسط الجماهير الفقيرة والطبقات المضطهدة، بل أيضاً بين أقسام من الرأسمالية والطبقات فوق المتوسطة وقطاعات من مثقفي المؤسسات الرسمية. هذا التراكم يعبر عن نفسه اليوم في أصوات عديدة مبعثرة، إلا أنها رغم تبعثرها تحمل جنين حركة واسعة مطالبة بالإصلاح الديموقراطي.

كيف فقد النظام مشروعيته؟

في منتصف التسعينات عاش النظام المصري لحظات من الانتعاش حين روجت الدعاية الحكومية لأسطورة مصر النمر الشرق أوسطي الصاعد. الجميع يذكرون مانشيتات الصحف أيامها التي تحدثت عن "نهاية عصر الديون الخارجية" و"المشروعات القومية العملاقة".. إلخ. والحقيقة أن اندفاع النظام في السياسة الليبرالية الجديدة (الخصخصة وسياسات السوق) منذ مطلع التسعينات كان قد بدأ يؤتي بعض ثماره بخفض معدلات التضخم وارتفاع معدلات النمو.

بشكل متزايد حدث اندفاع تجاه الخصخصة واقتصاديات السوق. صاحب ذلك بالطبع انتشار واسع للفقر واتساع للهوة بين الفقراء والأغنياء. إلا أن النجاح الاقتصادي المؤقت سمح للنظام بخلق أمل وهمي بأن الزمن الصعب على وشك الانتهاء. ساعتها انتظر الفقراء الفرج وشعر أصحاب الاستثمارات ببعض الاستقرار ونما لديهم طموح في التوسع. ولكن بين عشية وضحاها انهار الحلم الكاذب فوق رأس الجميع. فلم تمض إلا سنوات قليلة حتى دخل الاقتصاد

المصري في أزمة شديدة – بدءا من عـام ١٩٩٨ – تـزداد حدتها بمعدلات سريعة.

قد تكشف لنا بعض الأرقام عن التدهور الحـاد الـذي أصاب الاقتصاد المصري في السنوات الأولى من الأزمـة: فقد انخفض معدل النمو من: ٥,٥٨% عـام ١٩٩٨، إلـى: ٢,٥% عام ٢٠٠١. وارتفع العجز في ميـزان المـدفوعات من: ١,٠١% عـام ١٩٩٨، إلـى: ٥,٠٥% عـام ٢٠٠١. وتراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من: ٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠، إلى ٣٣٠ مليون دولار عام ٢٠٠١. كما شـهد عام ٢٠٠١ انهيار سعر الجنيه أمام الدولار، حيث فقد أكثـر من ثلث قيمته في الفترة من يناير إلى ديسمبر من ذلك العام (فقد البنك المركزي ٤ مليار دولار من الاحتياطي الأجنبـي عام ٢٠٠١ وحده في محاولاته اليائسة للمحافظة على سـعر الجنيه) ووصل مجمل الانخفاض في سعر الجنيه مع بدايـة تعويم سعر الصرف عام ٢٠٠٣ إلى ما يزيد عن ٨٠% من سعره عند بداية الانهيار عام ٢٠٠٠. وإذا أخذنا في الاعتبار أن مصر يزيد حجم وارداتها عن ١٧ مليـار دولار سـنويا بينما تقل صادراتها عن ٤ مليار دولار سنويا، فإن انخفاض

مثل الذي حدث في سعر الجنيه يعني كارثـة فيمـا يتعلـق بأسعار جميع السلع والخدمات الأساسـية بالنسـبة للفقـراء ومحدودي الدخل.

ذكرت مجلة الإيكونوميست (احدي أهم الدوريات التـي تعبر عن تقديرات دوائر الرأسمالية العالمية) في مقالـة لهـا عن مصر في عدد يناير ٢٠٠٢ "مصر التي وصـفت فـي منتصف التسعينات بالنمر الاقتصادي، تبـدو الآن كتمسـاح تساقطت أسنانه، فعبر انهيار سعر الصرف، وأسعار الأسهم والعقارات، انخفض حجم الثروة في مصر بمقدار النصـف خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وأدى هروب رؤوس الأموال والسياسات الخاطئة إلى انهيار الاستثمارات الأجنبية بمقـدار الثلثين بينما ارتفعت البطالة لتصل إلى ٢٠% وفقا للتقديرات غير الرسمية ومـن المنتظـر أن تزيـد بسـبب الأزمـة الاقتصادية، وبالتالي لن يجد ٨٠٠ ألف يدخلون إلـى سـوق العمل سنويا أي فرصة عمل". (معدل البطالة يرتفـع بـين الخريجين الجدد ليصل إلى ٣٦% بين الذكور، و٥٠% بـين الإناث).

وبالطبع فإن التدهور الاقتصادي الحاد صاحبه انهيـار في الخدمات والضمانات الاجتماعيـة. وإذا أخـذنا مؤشـرا واحدا مثل الأحوال الصحية للتعرف علـى حجـم الكارثـة الاجتماعية في مصر، فسنجد أن معدل وفيات الأطفال تحت ٥ سنوات في مصر يأتي كسابع أسـوأ معـدل فـي العـالم (الأسوأ من مصر في هذا المعدل هـي: الـيمن والسـودان والصومال وموريتانيا وجزر القمر والعـراق) ولا يختلـف الأمر في معدلات متوسط العمر أو سوء التغذية أو وفيـات الأمهات. وتعتبر مصر ثاني أقل البلاد إنفاقا على الصحة في العالم، كما تأتي رقم ١٥ من حيث اتسـاع فجـوة الرعايـة الصحية بين الأغنياء والفقراء. هكذا الأمر في كل المؤشرات الاجتماعية الأخرى: الدخول، مستويات المعيشـة، التعلـيم، الضمانات الاجتماعية.. إلخ.

ببساطة مصر واحدة من أكثر الـبلاد تخلفـا، ويعـيش شعبها على واحدة من أدنى مستويات الدخل، ويحصل علـى واحدة من أقل الخدمات الاجتماعية على مستوى العالم. وبعد

أكثر من عشر سنوات من بداية تطبيق بـرامج "الإصـلاح" الاقتصادي تجاوز عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر العالمي ٤٨% من المصريين، بعد أن كانوا ٣٥% عند بداية تطبيقه. والمأزق الذي يعيشه النظام في مصر أنه على الرغم من هذا القدر الهائل من الإفقار، والتدهور الحاد فـي حيـاة فقـراء المصريين بسبب سياساته، فإنه لم يستطع فـي المقابـل أن يحقق أي قدر من النجاح الاقتصـادي لصـالح الاسـتثمار الرأسمالي والاندماج في السوق العالمي. فبلد مثل كوستاريكا (التي يقل عدد سكانها عن ٤ مليون نسمة) يتجـاوز حجـم صادراتها بكثير ما تصدره مصـر. بينمـا يتجـاوز حجـم صادرات باكستان خمسة أضعاف، وتايلاند عشرة أضعاف، وتركيا خمسة عشر ضعف، حجم صادرات مصر (باكستان وتايلاند وتركيا وغيرها تعتبر من البلاد المتخلفة والمأزومة اقتصاديا، ومن فئات البلدان الأقل قدرة على الانـدماج فـي السوق العالمي). أما اقتصاد بلدان مثل كوريـا الجنوبيـة أو المكسيك فهو بالنسبة لمصر طموح لا يمكن حتى أن تحلـم بالوصول إليه (منذ ما يقرب مـن خمسـين عامـا كانـت المؤشرات الاقتصادية في مصر هـي نفسـها فـي كوريـا

والمكسيك. واليوم بينما لم يتجاوز حجم الاستثمارات الأجنبية في مصر في أفضل الأحوال ٢ مليار دولار سـنويا، يزيـد حجمها في المكسيك عن ٩٠ مليار دولار سنويا. أما كوريـا فقد أصبحت تصنف من بلدان العالم المتقدم).

وما يزيد الطين بلة الانتشار الهائل للفساد في كل ربوع الحكم في مصر، مما يسفر عن فقدان ثقة وعـدم اسـتقرار يدفعان إلى المزيد من هروب الاستثمارات، وبالتـالي إلـى تفاقم الأزمة. لقد أدت سياسـات الخصخصـة و"الإصـلاح" الاقتصادي إلى إفقار متسارع للجماهير، نجم عنـه غضـب متصاعد وفقدان لأي أمل في تحسـن الأحـوال فـي ظـل الظروف الراهنة. بينما أدى فشل النظام في تحقيق خطته لـ "الإصلاح" إلى شيوع حالة من الغضب وميل إلى الانكمـاش والهرب في أوساط الرأسماليين وأصحاب المصـالح. ومـع استمرار الوضع هكذا لسنوات مع التردي الدائم، أصبح هناك إحساسا باليأس لدى جميع الفئات والطبقـات فـي إمكانيـة الإصلاح من داخل النظام نفسه.

النظام بين مطرقة الإمبريالية وسندان الجماهير

من المؤكد أن عام ٢٠٠٠ لم يكن عاما سعيدا بأية حال على الطبقة الحاكمة المصرية. فبعد فشل مفاوضات باراك ـ عرفات، انهار مشروع السلام الصهيوني الإمبريالي، الـذي استمد منه النظام المصري طوال التسعينات جزءا مهما مـن مشروعيته. فبصفته عرابا لذلك المشروع ووسيطا رئيسـيا فيه، راهن عليه وروج له كفرصة لتحقيق الاسـتقرار فـي المنطقة، ولإنجاز مصالحة تاريخية بين الأنظمـة العربيـة وإسرائيل، في ظل هيمنة كاملة للإمبريالية تفتح الباب – من وجهة نظره – لمزيد من التنمية!! لذا كان انطلاق الانتفاضة الفلسطينية وحركة التضامن الواسعة معها بداية لتقويض مـا تبقى من مشروعية للنظام المصري.

مظاهرات التضامن مع الانتفاضة التي شهدتها مصـر في أكتوبر ونوفمبر عام ٢٠٠٠ فتحت صفحة جديـدة فـي الحياة السياسية. فمن ناحية أعادت الجماهير المصرية إلـى المشهد، ومن ناحية أخرى أعادت الأمل لأقسام واسعة مـن

النشطاء السياسيين من مختلف القوى بعد سنوات الركود، ومن ناحية ثالثة استقطبت أجيالا جديدة من المناضلين إلى الساحة. إلا أن أهم ما حققته هو أنها أطلقت موجة جديدة من العداء للإمبريالية ولتحالف النظام المصري معها في أوساط الجماهير، وأعادت القضية الفلسطينية إلى قلب الحياة السياسية وحركة الجماهير في مصر. هذا بالطبع وضع النظام في مأزق آخر، فالهتافات المعادية للصهيونية والتي تطالب بقطع العلاقات مع إسرائيل تتحول بسرعة إلى هجوم على السياسة المصرية. ومحاولات الأمن لقمع المظاهرات تنقلب بسرعة إلى هجوم على النظام والاستبداد الأمني، وهكذا.

ويبدو أن عام ٢٠٠٠ أصر ألا يمضي قبل أن يقلب جميع التوازنات الحرجة للنظام المصري، ويتركه عاجزا تماما عن المناورة. فشهدت نهايته بداية صعود اليمين المتطرف في إسرائيل (تولى شارون الحكم في فبراير ٢٠٠١) كما شهدت صعود اليمين المتطرف الأمريكي بقيادة بوش وعصابته. وقبل أن يتولى بوش السلطة رسميا بدأ أفراد طاقمه يطلقون سهام نقدهم الحادة على النظام

المصري، بصفته مسئولا – من وجهة نظرهم – عن انتشار العداء للإمبريالية في مصر والعالم العربي بسبب فشله في خطط "الإصلاح" (الإصلاح على الطريقة الأمريكية بالطبع، أي حرية مطلقة للاستثمارات، وإفقار متسارع للجماهير). هكذا مثلا صاغت كوندوليسا رايس نقدها لسياسة الإدارة الأمريكية السابقة تجاه الشرق الأوسط. فمن وجهة نظرها ورط كلينتون أمريكا في محاولة الوصول إلى حل سلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الذي تراه صراع غير ناضج للحل الآن!! بينما مشكلة أمريكا الحقيقية في المنطقة هي ردود الفعل الشعبية المعادية لها في بلاد مثل مصر والسعودية. وعلى أمريكا بالتالي – من وجهة نظرها – أن تسعى إلى تغيير الأوضاع في تلك البلاد حتى تمتص موجة العداء، وتترك لإسرائيل الفرصة لتفعل ما بدا لها مع الفلسطينيين حتى تخلق شروطا ممكنة للحل في المستقبل!!

ومع تولي بوش رسميا بدأ الهجوم يشتد على النظام المصري، حتى قبل ١١ سبتمبر، عندما جرت مناقشات واسعة في الكونجرس حول جدوى المعونة الأمريكية لمصر (٥٠ بليون دولار منذ كامب دايفيد). وبعد ١١ سبتمبر اشتد

الهجوم على النظام المصري في الدوائر الحاكمة الأمريكيـة والصحافة المرتبطة بها بصـفته مسـئولا عـن التطـرف والإرهاب في المنطقة نتيجة لفشله فـي "التحـديث". كتبـت "الواشنطن بوست" في أحد افتتاحيتها خلال شـهر أكتـوبر ٢٠٠١ "إن الحكومات العربية التي تدعي تأييد أمريكـا فـي حملتها على الإرهاب، وتحثها في نفس الوقت على الضـغط على إسرائيل وعدم ضرب العراق هي أكبر سبب للتطـرف والإرهاب. ومصر مثال واضح، فنظامها الاستبدادي مستنفد سياسيا ومفلس معنويا، ولا يملك مبارك برنامجـا سياسـيا عصريا أو رؤية للتقدم". وفي صيف ٢٠٠٢ كتب فريـدمان (الصحفي المقرب من دوائر الحكم الأمريكية) في "النيويورك تايمز" مقالا علق فيه على تصريحات لمبارك ذكر فيها أنـه حذر أمريكا من عملية ١١ سبتمبر قبل أن تحـدث. وحمـل المقال هجوما حادا على النظام المصري انطلاقـا مـن أن أمريكا لا تحتاج دعمه بخصوص "القاعدة" لكنها تحتاج دعمه بخصوص مصر!! وأن مصر لا تقوم بدورها الذي تحتاجـه أمريكا (!!) كقاطرة للتحديث في العالم العربي بسبب الركود الشديد الناتج عن الحكم الاستبدادي وغيـاب الديموقراطيـة،

وهكذا. (بالطبع فإن الديموقراطية التي تنشدها أمريكا لمصر هنا هي من نوع ديموقراطية قرضاي في أفغانستان، والجلبي في العراق).

المهم أن النظام المصري بدأ، منذ صعود إدارة بـوش إلى السلطة، يفقد كل مساحات المناورة مع الإمبريالية. بينما تتسع الحركة الشعبية المعادية للإمبريالية في مصر وتـزداد تجذيرا. فمظاهرات أكتوبر ونوفمبر ٢٠٠٠ كانت حدثا غير مسبوقا منذ يناير ١٩٧٧. ورغـم تراجعهـا إلا أن حركـة التضامن الشعبية مع الانتفاضة في مصـر اسـتمرت عبـر حملات جمع التبرعات. وخلال عام ٢٠٠١ ظهر بوضـوح أن الجماهير المصرية أصبحت أميل للنضال مع كل أزمـة تحدث. تأكد هذا عبر سلسلة من الأحداث بدأت بمظـاهرات الأقباط ضد اضطهاد الدولة في سابقة هي الأولى من نوعها، تلاها مظاهرات العاطلين التي اشتعلت في وقت واحـد فـي أكثر من ١٦ مدينة مصرية، وانتهى العام بانتفاضة بورسعيد التي استمرت لعدة أيام خلال شهر ديسـمبر. وفـي أبريـل ٢٠٠٢ بدأت موجة جديدة من مظـاهرات التضـامن مـع الانتفاضة مع الاجتياح الإسرائيلي، هذه المرة كانـت أكثـر

اتساعا وجذرية من سابقتها. وعلى امتداد هذه الفترة ومنذ نوفمبر ٢٠٠٠ كانت مبادرات النشطاء والقوى السياسية تتفتح وتحاول أن تمد جذورا مع الحركة من أسفل، بدأت بتأسيس اللجنة الشعبية للتضامن مع الانتفاضة وانطلقت بعدها في العديد من المبادرات. هذا الوضع جعل النظام المصري واقعا بين شقي الرحى، حيث الضغوط تأتيه من أسفل (حركة الجماهير) ومن أعلى (الإمبريالية).

في الشهور الأخيرة من عام ٢٠٠٢، وبينما أمريكا تدق طبول الحرب على العراق، أصبح النظام المصري في حالة من الشلل والعجز. فحركة التضامن مع الانتفاضة داخل مصر تتجمع في اتجاه مناهضة الحرب على العراق وتزداد اتساعا بشكل تدريجي، في الوقت الذي تتفاقم فيه الأزمة الاجتماعية بسبب انفلات الأسعار ومعدلات البطالة وانهيار سعر الجنيه. والنظام مضطر لقبول الضغوط الأمريكية وتقديم تسهيلات عسكرية لدعم الحرب، كالسماح بمرور السفن العسكرية في قناة السويس. وأصبحت المواقف الرسمية المصرية المعلنة من الحرب موضوعا للتندر، حيث

لا أحد يفهم بالضبط من تلك التصريحات في أي جانب يقف النظام المصري؟!

ومع بداية قصف العراق كان رد الفعل الشعبي المصري مذهلا للجميع. فلم يكن أحد يتصور أن تكون حجم الاستجابة للدعوة بالتجمع في ميدان التحرير مع بداية الحرب بهذا القدر الذي حدث يوم ٢٠ مارس. لكن ما أثار فزع النظام بشكل حقيقي مما حدث يومي ٢٠ و٢١ مارس هو التجذير الهائل للحركة، فعشرات الألوف هؤلاء كانوا يوجهون كل غضبهم بوضوح واندفاع وقوة تجاه النظام وتخاذله في مواجهة العدوان، وهم يربطون ذلك بتلقائية بشعارات معادية للفساد والإفقار والاستبداد. وخلال الأيام التالية وبينما يحاول النظام سحق الحركة بكل ألوان القمع، تأتي التصريحات من واشنطن عشية سقوط بغداد لتشد الخناق عليه. فنقرأ تصريحا لجيمس وولسي (رئيس المخابرات الأمريكية السابق) يحذر فيه مبارك وآل سعود من أن الأمريكيين قادمون، وأنهم سيقفون في صف من "يخشونهم" – أي شعوبهم!!

الأزمة.. الشلل.. والقمع

النظام إذن في أزمة مركبة. الشعور السائد أن الشـارع المصري بات أقل بكثير في إمكانيات ترويضه عما سـبق. بينما جاء احتلال العراق بأثر لا يمكن تجاهله، حيث يشـعر الجميع بأن التغيير في المنطقة برمتها قادم لا محالة (سـواء من أسفل بالجماهير، أو من أعلى بالإمبرياليـة) وأن أمثـال صدام سيرحلون. ويبدو أن الطرف الوحيد الذي لا يريـد أو لا يقدر – على التعامل مع المتغيرات الجديدة هـو النظـام نفسه. فالكثير من المحللين يلاحظون أن السياسة المصـرية لازالت تتعامل بثوابت ما قبل عام ٢٠٠٠ وكـأن شـيئا لـم يحدث!! مما يؤدي بالتبعية إلى المزيد من الشـلل والعجـز. ظهر ذلك مثلا في الهستيريا التي أصابت الدعاية الحكوميـة مع تعويم سعر الصرف للتأكيد على سيطرة الحكومة علـى الأسعار، بينما عمليا تتضاعف أسعار جميع السلع الأساسية!! كما ظهر بالطبع في موقف مصر "الواضح" تجاه الحـرب!! الذي كشف عن لخمة النظام وعدم قدرته على التعامل مـع الجديد في السياسة الإمبريالية.

هكذا بدأت ترتفع الأصوات للمطالبة بالتغيير، هي أصوات لازالت تتحسس خطاها إلا أن هذا الميل يزداد يوما عن يوم. وطالما كان النظام عاجزا عن توفير الحد الأدنى المطلوب لتحسين الشروط الاقتصادية والاجتماعية، وطالما كان فاقدا لمشروعيته، ويشعر الجميع بفشله، ولم يعد قادرا على إقناع أحد بصحة أيا من سياساته، طالما أن الأمر كذلك لا يبقى أمامه إلا القمع والمزيد منه للاستمرار في الحكم. لكن هذا بالتأكيد سيناريو قصير النفس، فلا يمكن لنظام حكم أن يظل مسيطرا على الأمور بالقمع وحده، وهذه هي عبرة كل دروس التاريخ السابق.

مرض مبارك ومرض النظام

إسماعيل زاهر

في الشهور الماضية شهدت الحياة السياسية في مصر ما لم تشهده خلال سنوات طوال. شائعات حول مرض لمبارك ينفيها بظهوره لدقائق على شاشة التليفزيون. في اليوم التالي إعلان عن حاول التغيير الوزاري بنهاية يونيو وأنه سـيكون واسعا. وهي خطوة كان قد انتظرها المصريون وبدا أنها لن تجيء أبدا. ثم، وفي خطوة غير مسبوقة، أُعلـن أن مبـارك سيتجه لألمانيا لإجراء عملية عاجلة حاول النظام التقليل من خطورتها بقدر المستطاع.

وهو على فراش المرض أزاح مبـارك فـي خطـوة مفاجئة، لم يكن يتوقعها أشد المتفـائلين بـالتغيير الـوزاري الجديد، واحدا من أعمدة نظامه وأهم مساعديه علـى مـدى سنواته الثلاث والعشرين الماضية هو صفوت الشريف. حيث فَقد الشريف حقيبته الوزارية، التـي احتكرهـا منـذ ثلاثـة وعشرين عاما تقريبا والتي أتاحـت لـه السـيطرة علـى

التليفزيون المصري، وكانت مصدر قـوة عنيـف، ليتـولى رئاسة مجلس الظل المسمى بالشورى.

ثم عندما تشّكلت الوزارة الجديدة برئاسة أحمد نظيـف اتضحت الصورة أكثر. فلقد قرر الحكم إجراء تغيير واسـع في شخوصه وفي سياساته. وقد أكد هذا التطور الجديد، وما تلاه من قرارات وإجراءات، أن الطبقة الحاكمة بدأت تتبنـى بدائل جديدة تغير إلى حد بعيد طريقتها المباركية فـي إدارة الحكم على مدى ما يقرب من ربع قرن.

أين كانت الطبقة الحاكمة قبل هذه النقطة؟

على مدى السنوات الـثلاث الماضـية كانـت الطبقـة الحاكمة في مصر أمام مفترق طرق. داخليا بدا واضحا أنـه لا يمكن لها أن تستمر في الحكم بنفس الطريقة في مواجهـة غضب ورفض شعبي عام ومتصاعد لسياساتها ورموزهـا. وخارجيا زادت التطورات في فلسطين ثم العراق على اللهيب لهيبا وكادت أن تشعل شرارة الحركة الجماهيرية في أكثـر

من مناسبة. ثم تعمق التحدي بضغوط أمريكية عنيفـة كـان سببها موقف اليمين الأمريكي من مبارك ونظامه. تناقضات الوضع المعقدة جعلت الطبقة الحاكمة على مدى هذه الفتـرة مترددة في حسم اختياراتها في كيفية التقدم.

فمن ناحية، ليس فـي المسـتطاع تغييـر التوجهـات الاقتصادية المعادية للفقراء، بل أصبح من الضروري، مـن وجهة نظر الطبقة الحاكمة، اتخاذ خطوات أكثر ضراوة فـي هذا الاتجاه. أيضـا فـإن تبنـي أي سياسـات ذات طـابع ديمقراطي أصبح يهدد النظام كله بالتداعي. من ناحية أخرى، هناك ضرورة لتبييض وجه النظام. لكن في الوقت نفسه فإن التيبس العنيف وثبات معدل الدوران في النخبة الحاكمة، إلى حد ثبات عدد ليس قليل من الوزراء في مواقعهم منذ عقدين من الزمان، جعل أي تحريك في المواقـع صـعبا للغايـة، وبالذات لو ارتبط ذلك بعملية لفضح الفساد وتبيـيض وجـه النظام.

ارتبط ذلك أيضا بصراع داخل النخبة الحاكمـة حـول درجة التحول يمينا. فبينما تبلورت شريحة من السياسـيين – تحت لواء جمال مبارك ورجال الأعمال ذوي الصلات القوية بالولايات المتحدة – ترغب في التحرك بقوة أكبر نحو مزيد من تحرير الاقتصاد والخصخصة، تبلورت المقاومـة مـن الحرس القديم المتشبث بنصيبه من الكعكة النابع من وصاية الدولة المباشرة على الحياة الاقتصادية. وقضية تحرير سعر الصرف مثال على هذا الصراع. فبينما دفع الجناح الأول في اتجاه التحرير بشكل كامل ونجح في تحقيق ذلك في خطـوة سريعة ومفاجأة، نجح الجناح المضاد، لفترة على الأقل، فـي إفساد الخطوة وأصبح تعويم الجنيه مجرد تحريك في سـعره الرسمي خلق سوقا سوداء للاستفادة من فارق السعر.

أيضا فإن سيناريو التوريث، الذي أخذ شكله السياسـي بعملية تغيير داخل الحزب الوطني لصالح حرس جديد، بـدا لوهلة غير مقبول أمريكيا، والقبول الأمريكي شرط ضروري – خاصة بعد أحداث العراق.

هذا الوضع جعل النظام مستندا بشدة لحصاة، هي وجود مبارك نفسه على رأسه. فاستمرار وجوده أعطـى الفرصـة لإتباع الأجنحة المختلفة داخل النظام تكتيكات تقدم بطيئـة لا تنزع للمواجهة العنيفة والصريحة، في نفس الوقـت الـذي يلعب فيه مبارك دور عنصر التوازن بين تلك الأجنحة حاميا النظام كله من التداعي. ففي ظل هشاشة مؤسسـات النظـام وانعدام قدرته على تجديد نخبته الحاكمة أصبح وجود مبارك هو ضمانة الاستمرار الوحيدة.

ومع التدهور في صحة مبارك الذي انكشف إعلاميا منذ حادث مجلس الشعب، ثم مع التطـورات الأخيـرة، كشـف مرض مبارك مرض النظام ولم يعد هناك بـديل، وصـار الصراع مفتوحا في أروقة الطبقة الحاكمة .. لكن إلى أين؟

أزمة خلافة مبارك

كما نعلم جميعا، رأس السلطة في مصر أصبح يبلغ من العمر ستة وسبعين عاما، وفي حال صحية معتلة، وهو أمر طبيعي في هذا السن. لذلك، فإن مسألة الخلافـة والمسـتقبل أصبحت تحتل مساحة واسعة من مشاغل نخبة الحكم والطبقة

الحاكمة في مصر. فحتى على الرغم من أنه يبدو واضحا أن النظام قد عقد العزم مؤخرا على أن الخطوة المباشرة القادمة هي التجديد لمبارك، إلا أن هذا لا يعـدو أن يكـون "هدنـة قصيرة" لترتيب أوراق المرحلة القادمة.

أحد الاحتمالات الأساسـية للمسـتقبل هـو سـيناريو التوريث. هذا الأمر يظهر بدءا من الدور المتضخم وغيـر المفهوم للجنة السياسات ولجمال مبـارك، مـرورا بإزاحـة الشريف ويوسف والي وتقليص سـلطات كمـال الشـاذلي، وانتهاء بوزارة نظيف وتكوينهـا ومهامهـا. ويقـوم هـذا السيناريو، كما نرى، علـى عمـل تغييـرات عنيفـة فـي الأشخاص لصالح رجال الفكر الجديد فـي الحـزب وفـي السلطة وفي المجالس النيابية. وتشير تعيينات مجلس الشورى الأخيرة، والتشكيل الجديد لهيئة الاستثمار تحت رئاسة زيـاد بهاء الدين، مثلا بشدة لهذا الاتجاه.

التغيير في الأشخاص سيكون مصحوبا بالمزيـد مـن التطرف يمينا في السياسات الاقتصادية كمـا يظهـر مـن

إجراءات الوزارة الجديدة، الممثلة في أغلبها للجناح الذي يدافع عن الإلغاء الكامل للدعم ودفع الخصخصة والمزيد من التساهل مع رجال الأعمال ومتعثري البنوك وزيادة الضرائب غير المباشرة.

سياسيا قد يلعب أنصار هذا البديل على فتح مساحات محسوبة للتعبير السياسي المحكوم. في هذا السياق يمكن فهم قضية خصخصة التليفزيون المصري التي تم الإعلان عنها.

سيناريو التوريث ليس سهلا ولا سلسا. لكن وجود جمال مبارك على رأسه سوف يكون عيبا رئيسيا في قدرة هذا البديل على اكتساب قبول شعبي ولو حتى مؤقت.

هناك بالطبع بدائل أخرى للتغيير من أعلى، لكن يبدو اليوم أنها ليست في قوة بديل التوريث. على أن العنصر الغائب في كل المعادلات والتحليلات البرجوازية هو الجماهير. فقد اضطر النظام على مدى ربع القرن الماضي، بسبب حاجته المتزايدة للقمع لإبقاء سيطرته، إلى تصفية كل المؤسسات الوسيطة بينه وبين الجماهير. هذا الوضع وضع الشارع المصري بعيدا عن التوازنات الفوقية. لكن صدعا في

مؤسسة الحكم، وهو أمر يتزايد احتماله مع تغيير الطبقة الحاكمة لترتيباتها، وعلى خلفية الغليان الشعبي المتزايد بفعل الغلاء وفقدان شرعية الحكم، قد يكون الدافع لهذه القوة الهائلة للتدخل لانتزاع حقها في الدفاع عن مصالحها وصياغة معادلة جديدة للحياة السياسية في مصر.

مغزى حكومة نظيف

المحرر

صدر قبل شهور قليلة القرار بتشكيل حكومة نظيف. حيث قام مبارك فور عودته من رحلة علاجه بتكليف أحمد نظيف وزير الاتصالات السابق بتشكيلها. وكما رأينا، فإن المدافعين – من داخل النظام – عن الانصياع الكامل لشروط الإمبريالية، وعن حسم كل الترددات بصدد الاندفاع السريع لإنهاء برامج الخصخصة ورفع الدعم، باتوا الآن يشكلون الحكومة. أي أن التردد داخل النظام قد حسم لصالح شروط الإمبريالية والسياسة الليبرالية الجديدة، وهذا لا يعني أن الحكومة السابقة (حكومة عاطف عبيد) كانت أقل حماسة في الاندفاع لتطبيق هذه السياسة من خليفتها، إنما المؤكد أن الشهور السابقة شهدت سجالا حادا داخل دوائر الحكم ما بين طرف يطالب بالاندفاع دون توقف بصرف النظر عن الآثار الاجتماعية الناجمة عن هذه السياسة، وبين طرف يطالب بالحذر من الاندفاع خوفا من ردود فعل الجماهير، التي لم

يعد بإمكانها تحمل المزيد. والواضح أن الطرف الأول كسب السجال.

وزارة نظيف تضم عدد من العناصر البارزة داخل لجنة السياسات في الحزب الوطني، ضمنهم رجال أعمال وبعض الاقتصاديين الأكثر مغالاة في انتماءاتهم اليمينية. صعود هذه العناصر لا يؤكد فقط على اتجاه الحكم إلى المزيد من التطرف يمينا، لكنه يكشف أيضا عن الوضعية المتميزة التي حازت عليها لجنة السياسات برئاسة جمال مبارك في الإمساك بمقاليد الأمور. وهذا يعني أن خطة النظام في توريث الحكم (على المدى الطويل) تسير على خطى ثابتة، على عكس ما يعلنون عنه بين حين وآخر، بعد أن حظوا – على ما يبدو – بموافقة الإدارة الأمريكية على سيناريو استمرار آل مبارك في الحكم.

التغيير الموعود، الذي كانوا يطنطنون به لشهور، اتضح أنه كان تغييرا في اتجاه المزيد من سحقنا وإفقارنا! هذا التغيير هو إعلان شهادة وفاة ما تبقى من النظام الاقتصادي القديم، وإصدار شهادة ميلاد جديدة لسوق حر

بمعنى الكلمة، سوف ينهش بأنيابه ما تبقـى مـن أخضـر ويابس. هذا التغيير هو خطوة حقيقيـة بالفعـل. فـالأمر لا يقتصر على تغيير بعض الوجوه، ولا على خروج بعضا من شيوخ النظام المتربعين على أنفاسنا منذ ثلاثـة وعشـرون عاما، إنما هو بداية واضحة لسلسلة من الأحـداث سـتنتهي غالبا بسيطرة نهائية وشـاملة لرجـال الأعمـال وأصـدقاء الإمبريالية على كافة مؤسسات الحكم السياسية والاقتصـادية والخدمية.

وهكذا فإن أهم ما تكشف عنه حكومة نظيـف هـو أن أياما سوداء تنتظر فقراء المصريين. لقد حسموا أمـورهم – بكل بساطة – في اتجاه المزيد من اعتصار الفقراء وانتـزاع الفتات المتبقي في أيديهم، من أجل حـل أزمـة الرأسـمالية ورجال الأعمال. لقد اختاروا بوعي وجرأة – يحسدون عليها في لحظة كهذه – المزيد والمزيد من قطع الأرزاق، وتقليص فرص العمـل، وغـلاء الأسـعار، وانتـزاع الضـمانات الاجتماعية، وتدهور الخدمات، وهلم جرا.. يحدث هذا فـي وقت يضطر فيه الفقراء إلى الوقوف في طـوابير لسـاعات حتى يحصلون على الخبز المدعوم، الذي لا يقتاتون بغيـره،

بينما تمتلئ شوارع المدن ومقاهيها بملايين من الباحثين عن عمل دون جدوى. يحدث هذا في وقت تصل فيه معدلات هجرة فقراء الفلاحين إلى المدن، وإغلاق المصانع وطرد العمال، وتشريد السكان الفقراء، ..الخ، إلى أرقام غير مسبوقة. هم حقا يتمتعون بجرأة يحسدون عليها، أو قل بغباء مفرط، إن دل على شيء، فلا يدل إلا على العجز الشديد عن الوصول لمخرج، وضيق الأفق المبالغ فيه في التعامل مع المعضلات الاقتصادية والاجتماعية، وشيخوخة النظام التي وصلت إلى درجة العفن على الرغم من تراجع متوسط الأعمار في التشكيل الجديد للحكومة.

بالطبع كان هناك من بين أقطاب المعارضة الأليفة المستأنسة من هللوا لخروج بعضا من رموز الفساد من الحكومة. هم فعلوا ذلك وهم يتجاهلون حقيقة أن راية الفساد أصبحت ترفرف الآن علنا وعلى رؤوس الأشهاد. رموز الفساد الذين خرجوا هم صنيعة النظام الذي دعمهم لعشرات السنوات في مص دماء المصريين، وخروجهم لا يعكس حربا على الفساد، وإنما يعكس انتصار أقطاب جدد للفساد على منافسيهم الأقل شأنا.

أياما سوداء حقا تنتظر فقـراء المصـريين (الأغلبيـة العظمى من شعبنا) لو سارت الأمور على هدي ما يخططون له. لكن هل ستسير؟ لا أحد في مقدوره أن يصـادر علـى المستقبل، ورغم ذلك يمكن القول بقدر من الثقة أن الأمـور لن تسير على هواهم.

إجراءات حكومة نظيف وادعاءاتها سيؤديان بالضرورة إلى ثورة توقعات في الشارع. الواقفون في طـوابير الخبـز سيحلمون بنهاية معاناتهم، والباحثون عن عمل سـينتظرون الفرج القادم، وهكذا.. لكن العكس سيحدث. ستتسع البطالـة والفقر وغلاء الأسعار، وستتخذ الحكومة إجـراءات حـادة ومتعسفة ضد عمـال المصـانع، وأصـحاب المعاشـات، والموظفين، وفقراء الفلاحين، وغيـرهم، تتعلـق بـالأجور والأرباح والضمانات الاجتماعية، ولن يحدث تراجع عنهـا تحت الضغط أيا ما كان. باختصار ستعبر الحكومة الجديـدة والسياسة التي ستنتهجها عن الطبيعة الطبقية للنظام بوضوح لا لبس فيه ودون أية مواربة. بل أنهم سيتصـرفون بجـرأة ودون أية محاولة للخداع حول المشروع الطبقي الذي يتبنونه ويدافعون عنه، حتى يغلقوا الباب أمام أية مساومات. هذا ما

تعكسه التقارير والمواقف التي تخرج من لجنـة السياسـات والآراء التي يعبر عنها جمـال مبـارك طـوال السـنوات الماضية. وطالما كان الأمر كذلك، فسيتسع دون شك القمـع الأمني بحيث يظهر بوضوح كأداة للسيطرة الطبقية وللعصف بالفقراء.

سيؤدي كل ذلك سريعا إلى تحول ثورة التوقعات إلـى يأس شديد وسط عامة المصريين من أية إمكانية للتغيير مـن قلب النظام، وإلى المزيد من الغضب بينهم ضـد كـل مـا يحدث. هذا الغضب هو حقيقة واقعة اليوم، قد تهدئـه قلـيلا ثورة التوقعات الناتجة عن اجـراءات الحكومـة وادعاءهـا الكاذب بأن تخفيضات الجمارك سـتخفض الأسـعار، لكنـه سيعود حتما بعد وقت قصير أشد مما هو عليه الآن. فالحقيقة التي لا تخفى على أحد، حتى هؤلاء الذين يدبرون الأمـور، أن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لغالبية المصريين لم تعد قابلة للاحتمال، وأن بقاء الحال على ما هو عليه من المحال.

كتب أحد المفكرين الماركسيين مرة وهو يحلل وضع الطبقة الحاكمة في روسيا قبل ثورة عام ١٩١٧، بأنها كانت قد وصلت إلى درجة من التردي والعفن جعلتها غير قادرة على اتخاذ إجراءات حقيقية لتحسين أحوال الجماهير، على الرغم من أنها كانت تشعر بقوة أن الأرض تميد تحت أقدامها وأن الجماهير على وشك الانفجار. ما أشبه النظام المصري اليوم بهذا الوضع. هم يعرفون جيدا أن الأمور لا تحتاج إلا لشرارة حتى يحدث الانفجار، لكنهم أعجز من أن يتخذوا أية تدابير لتحسين الحال ولو قليلا، وليس لديهم إلا القمع والاندفاع قدما في اعتصار الفقراء.. وهذا لا يمكن أن يستمر.

الليل الحالك مؤشر على قرب النهار.. وطالما أصبحت طبقات الظلام تثقل على أنفاسنا لهذه الدرجة، فلنثق أن فجرا جديدا يقترب.. لن تسير الأمور على هواهم، ولن ينجحوا في خططهم.. وفي يوم قريب سيملأ فقراء المصريين الشوارع في مظاهرات تطيح بنظام دقت ساعة نهايته منذ زمن..

التغيير الوزاري

وضعف الطبقة الحاكمة

إسماعيل زاهر

في العاشر من يوليو ٢٠٠٤ أعلن النظام عـن قبـول استقالة حكومة عاطف عبيد وتكليف أحمـد نظيـف وزيـر الاتصالات بتشكيل أخرى جديدة. التعديل الـوزاري الـذي انتظرته الجماهير منذ ما يزيد على عام اشتمل على أربعـة عشر وزيرا.

هذا التغيير، والطريقة التي تم بها، يعكـس عـدد مـن العناصر الهامة في وضعية وخيارات الطبقة الحاكمة.

أول هذه العناصر هو أن الضغوط من أجل تغيير واسع ازدادت بعد أن فتح مرض مبارك الباب لجدل داخل الطبقـة الحاكمة وتوابعها حول ما كان يعد من المقدسات. فقد انكسر الحاجز الخرافي الذي كان مرسوما بين الوزارة التي تخطيء والرئيس الذي لا يخطئ. وهز الخوف من فوضى محتملـة،

أو هبة شعبية في حالة عدم استجابة النظام لأزمته وعزلتـه العنيفة عن الشارع، قطاعات من مثقفي وسياسيي وصحفيي البرجوازية الصغيرة التي ارتزقت طويلا من خدمتها للنظام.

ويلخص مقال نُشر منذ فترة لمجدي مهنا – وهو ممثل معتمد لليبرالية المصرية العاجزة التي تعيش كالطفيليات فـي أمعاء النظام – في جريدة "العربي" هذا الوضع بأوضح مـا يكون. إذ يخير مهنا مبارك مباشرة بين أن يتحمل المسئولية كاملة عن السياسات التي أدت للتردي الاقتصادي والسياسي والفساد، أو أن يتخلص بسرعة من المفسدين. إمـا هـذا أو سيأتي يوم تتحرك فيه الجموع لتطالب بالحساب، ليس بالكلام وإنما بالحركة والفعل.

العنصر المؤكد الثاني هو أن الخيوط مازالـت بشـكل كامل في يد مبارك الذي يحتكر وحده تقريبا عجلة الحركـة السياسية في مصر. وهنا فلم يكن غريبـا مـثلا أن تغـرق الصحف في عملية لا نهائية من التكهنات حول بقـاء هـذا الوزير أو ذاك أو حتى حول فلسفة التغيير ذاته، هذا بينمـا

كان من المفترض أن مبارك مريضا وبعيدا مؤقتا عن الدائرة المباشرة لصنع القرار.

لكن الأكيد أيضا هو أن هذا الاحتكار بالضبط هـو مـا صار يقلق الطبقة الحاكمة كما أشارت أزمة مرض الـرئيس وهو ما يولد ضغوطا إضافية حول التي ستدير بهـا الطبقـة الحاكمة أمرها مستقبلا.

ويبدو الآن، في ضوء أزمة البدائل ومخـاوف الطبقـة الحاكمة، أن الخيار الذي تم الاستقرار عليه هو تأجيل لحظة الحسم لبعض الوقت. فقد أصبح في حكم المؤكد أن سيناريو التجديد لمبارك هو الذي سيطبق على الأرض، وذلك انتظارا للمرحلة المناسبة للتقدم على طريق الوصول للبديل النهـائي المناسب الذي يهدئ مخاوف الرأسماليين ومراكز القوى فـي النظام.

ولكن على الأغلب، فإن مسار الأمور، وما نـراه مـن تسلم تيار الليبرالية الجديدة الفج لمقاليد السلطة (الاقتصـادية على الأقل)، يفصح عن دور كبير منتظر لرجال الأعمـال،

أولئك الحيتان الذين لم ينتخبهم أحد، في تقرير مصير شكل الحكم القادم.

العنصر الثالث المؤكد هو أن مستقبل النظام في مصر متوقف على المسار الذي سيتخذه في المدى القريب. فكما يشير المفكر السياسي أليكس دي توكفيل فإن اللحظة الأخطر بالنسبة لأي حكومة سيئة هي تلك التي تنوي فيها البدء بالإصلاح. وفي ظل حقيقة أن التغيير الوزاري لم يمس السياسة الاقتصادية المعادية للفقراء، بل زادها ضراوة وعنفا، وفي ظل حقيقة أن خطط اليمين في دفع الخصخصة وتخفيض الضرائب وإلغاء الدعم على الوقود تم البدء في تنفيذها بالفعل، فإن الجماهير المستبعدة قسرا من المشهد السياسي قد تظهر في الصورة. وهو ما سيقلب الموقف رأسا على عقب بالنسبة لخطط الطبقة الحاكمة وذيولها ويفتح الباب لتغيير حقيقي لمصلحة الكادحين.

وزارة نظيف الجديدة القديمة!

علي منصور

هناك طريقتان لفهم وتقييم التغيير الوزاري من عبيد لنظيف: أن تراه بعين الكادحين والفقراء الذين يفرشون أرجاء مصر، أو أن تراه بعين الطبقة الحاكمة من رجال الأعمال والسلطة.

الأجراء والفقراء لا يشعرون بأي تغيير. هم ينظرون لما يحدث في القصر وبين الحاشية كأحداث بعيدة ومعادية. التعليق الرئيسي على ألسنتهم أنه "لا فرق بين زيد أو عبيد أو نظيف".

هذه النظرة فيها شيء كثير من الصحة. ليس هذا فقط لأن أكثر من نصف الوزراء (عشرون من أربعة وثلاثون) لم يتغيروا، أو لأن رئيس الوزراء الجديد كان عضوا مطيعا في الوزارة القديمة، أو لأن كمال الشاذلي وحسن خضر وفاروق حسني وغيرهم من المكروهين لازالوا في الحكم.

الأهم من ذلك كله أن الجميع أصبح يدرك أن التغيير ينبغـي أن يبدأ من الرأس.

لكن أيضا لابد أن نعترف أن الإحسـاس الغالـب فـي أوساط الجماهير هو أنه ربما يكون هناك تغيير للأسوأ! هذا ربما فيه شيء كثير من الصحة. فقد كوفيء نظيـف علـى خصخصته لقطاع الاتصالات بتعيينه رئيسا للوزراء "لتعميم التجربة". وكوفئ خضر على عودة طوابير العيش بالبقاء في الوزارة. وكوفئ محمود محيي الدين – ولجنة السياسـات – على تعويم الجنيه ورفع الأسعار بالصعود للوزارة. وكـوفئ العادلي على تلفيقه القضايا لكل التيارات وعلى قمعـه لكـل المظاهرات بالاستمرار في موقع رئيس الشـرطة. وأخيـرا كوفئ رجال الأعمال (رشيد محمد رشيد وأحمد المغربـي) على احتكاراتهم وامتصاصـهم لـدماء العمـال بالصـعود للمناصب الوزارية لإدارة البلد مباشرة بدلا من إدارتها مـن وراء ستار.

من ناحية أخرى الطبقة الحاكمة والنخبة السياسية لهـا رأي آخر فيما حدث. هذا الرأي يمكن أن تلمس بعضا منـه في ثرثرات الصحافة ونميمة منتديات الأثريـاء والوجهـاء. وخلاصته أن هناك تغييرا هاما حدث وأن هذا التغييـر هـو خطوة على طريق توريث الحكم لجمال مبارك. فبالحسـابات تم اكتشاف أن ثمانية من الوزراء الجدد ينتمون إلـى لجنـة جمال مبارك المسماة بلجنة السياسات، وأن صفوت الشريف قد تلقى "شلوتا لأعلـى"، وأن يوسـف والـي أحيـل إلـى الاستيداع، وأن كمال الشاذلي قد تم تقليصه إلى النصف.

ربما يكون ما سنقوله غريبا. لكن المفارقـة أن رؤيـة رجال الأعمال والحكم هي أيضا صـحيحة. فبالفعـل هـذه الوزارة هي أحد المعابر للانتقال من عصر حسني مبـارك إلى عصر جمال مبارك. فلأن الكل يعلـم أن مبـارك قـد أصابته الشيخوخة، ولأن النظام الذي يحكمنا لا يتضـمن أي آليات لنقل السلطة، فقد أصبح هاجس التغييـر هـو الشـغل الشاغل للطبقة الحاكمة. ومن ثم فقـد انتعشـت منـاورات ومؤامرات القصر بين المجموعات والشـلل المختلفـة فـي أوساط النخبة.

لكن مرض مبارك ليس السبب الوحيد لمـأزق الطبقـة الحاكمة. ربما يكون مرض رأس النظام قد لعب دور العامل المساعد والمكثف، ولكنه ليس لب المشكلة. اللـب الحقيقـي للمشكلة يكمن في إفلاس هذا نظام وعدم قدرته علـى قيـادة البرجوازية المصرية خـارج متاهـة الأزمـة الاقتصـادية والمجتمعية التي تزلزل المجتمع بأسره. ففي عالم يفقد توازنه وتتحطم فيه كل أسس الاستقرار الرأسمالي تأكد الإخفاق التام والنهائي للنظام الحاكم: خسر أسهمه كسمسار للسـلام فـي الشرق الأوسط، تعقدت علاقته الخاصة بالإمبريالية الأمريكية وزادت سهام النقد ضده، تبخرت مشاريعه الوهمية لتحويـل مصر إلى نمر على النيل، وزكمت رائحة فساده الأنوف.

كيف إذن يمكننا التوفيق بين ما تراه النخبة ومـا تـراه الجماهير؟ ولماذا رأت الجماهير جمودا والتفافا على التغييـر فيما رأت الطبقة الحاكمة فيه خطـوة هامـة علـى طريـق الإصلاح؟ السبب واضح: معـايير التقيـيم وأدوات القيـاس مختلفة لدى الطبقتين. الجماهير تريد الخبز والعدل والحرية، وأصحاب السلطة والثروة يريدون مزيدا من النهب والأرباح. الجماهير لا تريد النظام لأنها ترفض سياسات التعذيب فـي

الأقسام والخصخصة في المصانع ورفع الأسعار في الأسواق والإفقار في كل مجال. أما البرجوازية فهي تبحث في كيفية تغيير النظام لأنه بفساده وبطؤه وتخبطه يمثل عبئا على أرباحها وتراكمها.

رأت الجماهير في الوزارة الجديدة – وهي محقة – استمرارا لنفس السياسات القديمة. رأت فيها صعودا لرجال الأعمال والخصخصة واستمرارا لنفوذ الأثرياء والقطط السمان الذين رفعوا الأسعار وخفضوا الدعم وطردوا العمال من المصانع. أما رجال الأعمال الاحتكاريين فقد رأوا في وزارة نظيف بشارة بإنهاء مشكلة علاقتهم بالسلطة التي نفخت في صورتهم على مدى الثمانينات والتسعينات. فجمال مبارك يمثل – في ضوء الممكن والمتاح – التركيبة المثلى للعلاقة بين الاستقرار والتغيير. جمال مبارك سيقوم بتصفية البيروقراطية القديمة وبترشيد جهاز الدولة الأخطبوطي الفاسد، وسيدعم نفوذ البيزنيس في كل حال ومجال. ولكن من محاسن الصدف أنه سيفعل ذلك بدون صراعات خطرة على القمة .. بدون انقلابات، مظاهرات، أو حركة

جماهيرية. إذن فالرهان ينبغي أن يكون على جمال ورجال جمال.

هذه الوزارة الجديدة هي إذن مجرد صب للخمر القديم في آنية جديدة. ولكن ربما لا يلاحظ كثيرون أن هذه الآنية أكثر هشاشة من سابقتها. فالطبقات الحاكمة تكون في أضعف لحظاتها عندما تبدأ في إصلاح شئونها وتغيير مساراتها. البحث عن إصلاحات دليل على عقم الطرق القديمة وعلى تصاعد الأزمة. والسير في طريق الإصلاح الجزئي يفتح الباب للسؤال عن التغيير الجذري. فبالضبط لأن حسني "مبارك" وطبقته لا يريدان تغييرا أبعد من جمال "مبارك"، يصبح السؤال المشروع على لسان كل الكادحين والمقهورين: أوليس من حقنا أن نحلم بما هو أعمق وأكثر جذرية؟ أوليس من حقنا أن نحلم بأن نسيطر على مصيرنا بأيدينا؟ أوليس من حقنا أن نحصل على الخبز والعدل والحرية؟

مؤتمر الوطني بين اقتصاد
وسياسة صقور اليمين الجديد

إسماعيل زاهر

في مايو ٢٠٠٤ أصدرت وحدة استخبارات مجلة الإيكونوميست البريطانية تقريرها السنوي عن مصر. أكد التقرير أن تسريع عملية التحرير الاقتصادي والسياسي أمر غير محتمل. تأمين الاستقرار الاجتماعي – يقول التقرير – هو الهم الرئيسي والأولوية القصوى للنخبة الحاكمة في مصر. وبالتالي، فبالرغم من أن إلغاء الدعم المباشر وغير المباشر هو خيار استراتيجي لها، إلا أنه هو الآخر غير محتمل حاليا. بعد مرور أقل من أربعة أشهر على صدور تقرير الإيكونوميست أثبتت الأحداث عكس هذه التقديرات.

هجمة مباغتة

ففي وقت قصير للغاية تبدلت حكومة عبيد بحكومة نظيف. وبعد أقل من شهرين من توليها فتحت الحكومة

الجديدة، التي احتل فيها صقور لجنة السياسات زمام الأمور، بالذات على جبهة الاقتصاد، جميع الملفات المحظورة. وبدأت القرارات تتوالى لترسم ملامح هجمة جديدة شرسـة علـى الفقراء لحساب رجال الأعمال، هي الأكثر إخلاصا لمبـادئ الليبرالية الجديدة منذ بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي فـي مطلع التسعينات.

برنامج الخصخصة المجمد منذ سنوات يتحرك. مطالب أوساط الأعمال القريبة من الولايات المتحدة بإلغاء الجمارك وتخفيض الضرائب بدأ تنفيذها بمجموعة من القرارات. وفي المقابل اقتحمت حكومة اليمين الجديد منطقـة الـدعم التـي وصفها تقرير الايكونوميست بأنه لن تمس قريبـا، ورفعـت أسعار السولار بنسبة خمسين في المائة في خطوة اعتبرهـا الجميع الخطوة الأولى نحو الإلغاء الكامـل للـدعم بنوعيـه المباشر وغير المباشر. ثم لحقتها بقرارات لإعـادة تنظـيم البنوك العامة من أجل إعدادها للخصخصة.

ولم تصمد دعاوى دخول الاقتصاد المصـري عصـر المستهلك، أو أن هذه القرارات لخدمة محدودي الدخل، أمام

ما لمسه هؤلاء بأنفسهم من ارتفاع فوري في أسعار المواصلات والنقل وما سيؤدي إليه ذلك من ارتفاع لأسعار جميع السلع.

هذه هي الخلفية التي انعقد على أساسها مؤتمر الحزب الوطني في الواحد والعشرين من شهر سبتمبر ٢٠٠٤. وهي خلفية لا مناص منها لفهم حدود ودرجة الإصلاح السياسي التي يتشدق بها ببغاوات الحكومة والحزب الوطني، وينتظرها منهم أغبياء المعارضة المدجنة.

لماذا غيرت الطبقة الحاكمة الاتجاه؟

في اللحظة التي صدر فيها تقرير الإيكونوميست كانت الطبقة الحاكمة مازالت تحاول جاهدة تجاوز تبعات تحرير سعر الصرف الذي تم في يناير ٢٠٠٣ وأدار طاحونة الأسعار التي هددت بانفجار اجتماعي. تفكير الطبقة الحاكمة السائد كان مماثلا للاتجاه التي كانت يشير له تقرير الإيكونوميست الذي أشرنا إليه: محاولة احتواء الغضب الاجتماعي والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، وفي نفس الوقت التقدم ببطء على طريق وصفة الإصلاح الاقتصادي

النيو ليبرالية. هذه الصياغة بدا أنها المقبولة لدى مبارك الأب الذي كان ممسكا بجميع الخيوط.

في الوقت نفسه كان جناح اليمين الجديد يتقـدم بـبطء. فعلى مدى مؤتمرين للحزب استطاع هـذا الجنـاح احـتلال مواقع مؤثرة فيه خاصة مع تحاق هذا الجناح حول مشـروع التوريث الذي شكل حلقة الوصل بينه وبين النظام.

جناح اليمين الجديد كان يرى أن المشكلة تكمـن فـي انعدام الجرأة وانعدام المصلحة لـدى الحـرس القـديم فـي المضي قدما. رفضت رؤى الجناح الجديد، الذي سيطر عبر لجنة السياسات على عقل الحزب، فكرة الاستقرار الاجتماعي كمبرر للتأني بخصوص هذه الخطوات. ثقل هذا الجناح تدعم بشدة بفضل جهود لوبي الأعمال المقرب من غرفة التجـارة الأمريكية الذي يمتلك وشائج مع رأس المال العالمي بصورة أو بأخرى، ويمتلك بالتالي المصلحة في المزيد من التحريـر الاقتصادي.

لكن اللحظة الفارقة كانت لحظة مرض مبارك. في هذه اللحظة عرفت الطبقة الحاكمة أنها أمام مفترق طرق وأن اليد

التي تمسك كل الخيوط وتحفظ التوازن قد تختفـي فـي أي لحظة، وكان لابد من الحسم في اتجاه ما.

هنا أصبح اليمين الجديد يمثـل بـديلا ملائمـا بـرغم مشاكله. فهو يمثل فرصة لتقديم عـدد مـن الشـباب غيـر الملوثين بالفساد (مثل أقرانهم من الحرس القديم) المتمتعـين بتأييد بلا حدود سواء من المؤسسات الدولية (وهو ما يضمن تخفيف الضغوط الخارجية من أجـل الإصـلاح السياسـي والاقتصادي) أو من رجال الأعمال المحليين. مـن ناحيـة أخرى، فهؤلاء "الشباب" الجـدد يتحلقـون حـول مشـروع التوريث، وهو ما يضمن درجة من الاسـتمرارية أصـبحت شيئا فشيئا مقدرة من الأمريكيين الذين تغيرت لهجتهم بشـأن جمال مبارك بشكل ملموس خلال الشهور الأخيرة.

الأهم من ذلك أن الصقور يستندون على مقولـة هامـة للغاية هي أن السبب الرئيسي في جدب السياسة الاقتصـادية الحالية هي أنها ليست يمينية بالدرجة الكافية وأنه جاء الوقت لتجاوز عنق الزجاجة الذي أدت إليه الحسابات السياسية. هذه المقولة تستند على فشل مزمن للحرس القـديم فـي تجـاوز

ركود مزمن يعاني منه الاقتصـاد المصـري علـى مـدى السنوات الماضية وتدهور عنيف في معدلات النمو والتصدير وكفاءة الإنتاج الرأسمالي.

وهكذا جاء التعديل الوزاري ليزيح الحرس القديم إلـى الصفوف الخلفية ويطلق يد برنامج صقور اليمين الاقتصادي بقيادة محمود محيي الدين.

إصلاح الصقور السياسي

لكن جناح الصقور مازال يواجه معضلة. أولا عليه أن يواجه الغضب الاجتماعي المحتمل. وثانيا عليـه أن يمهـد الأرض لعملية التوريث، المطروحة كبـديل علـى المـدى المنظور، بأقصى ما يمكنه من سلاسة، وهـو مـا يقتضـي إحاطتها بسلسلة إصلاحات وتمهيدات في الفترة الانتقالية بعد التجديد لمبارك، يقدمها الوريث كبائنـة لعرشـه. وهاتـان مهمتان بالغتا الصعوبة بسبب تناقضهما. فـالأولى تقتضـي الاستمرار في استخدام سياسات اليد الباطشة، بل التوسع فيها أحيانا، لإيقاف أي تحرك اجتماعي عند حده. والثانية تقتضي

عمل إصلاحات سياسية تكسر، ولو قليلا، الستار الحديـدي للديكتاتورية.

في هذا الإطار جاءت مشاريع الإصلاح السياسي التـي ناقشها مؤتمر الوطني. لقد اختار النظام الحاكم، للمرة الألف، استمرار الديكتاتورية. فإصلاح الحزب الوطني تمخض عن مجموعة من المشروعات التي تطرح أطرا فضفاضة تقـدم رجلا وتؤخر الأخرى. إصلاح الحزب الوطني يقـوم علـى رفض إلغاء الطوارئ، والإعداد لزفة مبايعة جديدة.

يكفي أن نلقي نظرة على تصريحات جمال مبارك فـي هذا الشأن. بحسب ما قاله جمال مبارك للصحفيين بعد أحـد الاجتماعات للجنة السياسات، فـإن المشـروعات الجديـدة ستتضمن مراجعة لقوانين الأحزاب وإصدار مجموعة مـن القوانين الجديدة لتنظيم النقابات وممارسة الحيـاة السياسـية ولتدعيم اللامركزية لكنهـا، لا تتطـرق لموضـوع تعـديل الدستور. أبرز الأمثلة على هذه المشـروعات هـو وثيقـة لحقوق المواطنة المصرية تتضمن ١٩ حقا للمواطن مصـانة

في الدستور والقوانين. إذن فما نحن بصدده هو دورة جديدة من الأوهام التي لا تمس جوهر النظام وطبيعته.

وأخيرا، فبرغم أن جناح الصقور يبني حساباته واستراتيجية الطبقة الحاكمة في الفترة المقبلة على شعار لا شيء يعلو فوق صوت الاقتصاد، فإن ما يمثله هذا الشعار، الذي دشن انتصاره في معركته مع الحرس القديم، سيصطدم لا محالة بعواقب سياسته الطبقية المعادية للجماهير. وساعتها لن يكون أمامه إلا تصعيد القمع، ولن يكون أمام الجماهير إلا مواجهته ومواجهة ما يمثله، وذلك من أجل الدفاع عن نفسها وعن مصالحها.

مؤتمر الوطني:
عقد اجتماعي جديد بين الحكومة والبيزنيس

إسماعيل زاهر

"الفلسفة والمنهج والمبادىء التي تحكم فكـر الحكومـة والحزب ويعكسها هذا المؤتمر هي عقد اجتماعي جديد بـين الحكومة والمواطن المصري. هـذا العقـد يـنظم الحقـوق والواجبات بين الطرفين في إطار من الثقـة الكاملـة التـي بادرت بها الحكومة تجاه المواطن وتنتظر الحكومة بـدورها أن يقوم المواطن بصدق بالتفاعل الإيجابي مع هـذه الثقـة". هكذا عبر طاهر حلمي رئيس الغرفـة الأمريكيـة وعضـو الحزب الوطني المقرب من جمال مبارك عن رؤيته لمؤتمر الحزب الوطني في سبتمبر الماضي. ولـو اسـتبدلنا كلمـة المواطن في النص بكلمة المسـتثمر أو صـاحب العمـل أو الرأسمالي لأصبح المعنى أدق وأكثر تعبيرا عن حقيقة هـذا المؤتمر.

فأهم ما خرج من هذا المؤتمر لم يكن متعلقا بالإصلاح السياسي كما انتظر الكثيرون، وإنما مجموعة من القرارات الاقتصادية الجديدة الخاصة بتخفيضات للضرائب على الشركات وعلى الأغنياء. واستبعد المؤتمر من جدول أعماله إلغاء قانون الطوارىء الذي أكد صفوت الشريف أنه ليس بين أولويات الحزب في المرحلة القادمة. أما قضية تغيير الدستور وتعديل طريقة انتخاب رئيس الجمهورية فلم تكن واردة للمناقشة من الأصل.

وباستبعاد ما طنطنت به وسائل الإعلام من توسيع لعضوية لجنة الأحزاب وشروط إصدار الصحف الحزبية وإلغاء شرط الخدمة العسكرية للترشيح لمجلس الشعب، تركزت النتائج السياسية للمؤتمر على تطورين.

الأول هو الوضوح والبلورة الكاملين لنفوذ جمال مبارك وأنصاره في الحزب. فهذه المرة غاب الحرس القديم تماما فيما عدا صفوت الشريف الذي ارتدى قناعا مختلفا وأخذ يتحدث عن إيمانه وإيمان الحزب بضرورة التخلص من فكر زال وتآكل. من ناحية أخرى بدا مبارك الابن ممسكا بجميع

الخيوط. وكانت كلمته أمام المؤتمر تقييما لسياسة الحكومة خلال العامين الماضيين وعرضا لسياستها في المستقبل – كلمة إعلان النصر الكامل على معارضيه من الحرس القديم.

التطور الثاني هو ذلك العقد الاجتماعي الذي كشفت عن مرحلته الأولى تشكيلة نظيف وسياساتها، ووثّقته فعاليات المؤتمر – نعني هنا العقد الاجتماعي بين الحزب ورجال الأعمال. فوزراء الحقائب الاقتصادية الثلاث محمود محيي الدين ورشيد محمد رشيد ويوسف بطرس غالي كانوا الأعلى صوتا والأكثر تأثيرا وبدا واضحا في أروقة المؤتمر مدى التأييد الذي يتمتعون به من حشد كبير من رجال الأعمال من نوعية طاهر حلمي.

وهكذا جاءت حزمة الضرائب المطروحة في مكانها تماما. تخفيض للضرائب على الشركات ينزل بها من أربعين إلى عشرين في المائة. وتخفيض هو الأعلى على دخول الأغنياء حيث تتراجع الضريبة على أولئك الذين يحصلون على أكثر من أربعين ألف جنيه سنويا أي أكثر من ثلاثة آلاف جنيه شهريا من أربعين لعشرين في المائة، إلى جانب

وعود بتخفيض الضريبة على المبيعات، ولكن ليسـت تلـك التي يدفعها المستهلكون وإنما على السلع الرأسـمالية التـي تدخل في الإنتاج. مطلب تخفيض الضرائب هام جدا بالنسبة لقطاعات واسعة من الرأسمالية المصرية التي تبحث بشـدة عن طريقة لزيادة معدلات ربحيتها.

وهكذا يكون تصريح جمال مبارك بأن القيادة لا يجـب أن توجهها استطلاعات الرأي العام ولكن مصلحة المجتمـع في مكانه. فهو يؤشر بوضوح لمصدر تحالفات وتوجهـات الحزب الحاكم في مرحلتـه الجديـدة. برنـامج الإصـلاح الاقتصادي له الأولوية المطلقة. على حد تعبير محمود محيي الدين في افتتاح مؤتمر دولي بالقاهرة: لن يوقفنا شيء.

هذا الموقف من الطبيعي أن يؤدي إلى غلبـة تصـور سياسي من النوعية التي يمثلها تصريح جمـال مبـارك. لا مكان الآن للرأي العام. لا مساحة للمعارضة، بالـذات تلـك القادمة من أسفل من الفقراء والعمال، وبالتـالي لا مسـاحة للحديث عن إصلاح سياسي يتجاوز بعض التعديلات القانونية المحدودة.

القسم الثالث

الاستراتيجية الاشتراكية الجذرية للتغيير *

* يضم هذا القسم خمس مقالات تقدم، بصياغات مختلفة، الرؤية الاشتراكية الجذرية للتغيير في مصر.

حول مشروع التغيير الجذري في مصر

تامر وجيه

على مدار مائة عام أو يزيد، هي كل عمرهـا تقريبـا، سقطت البرجوازية المصرية في كل امتحان دخلت فيه. ثورة ١٩١٩ التي قادتها أجنحة من البرجوازية بالتحالف مع كبار ملاك الأراضي تحت مظلة حزب الوفد انتهت إلى حل وسط أرضى كل من الحكام والمالكين – من السراي إلـى قصـر الدوبارة إلى البورصة. فلا الملكية أزيحـت ولا الاسـتعمار حمل عصاه ورحل ولا كبار الملاك فقدوا نفوذهم، بل جرمت الشيوعية في ظل ديمقراطية عرجاء أنجبتها تسويات ما بعد الثورة. أما ثورة ١٩٥٢ التي وضعت رجـال البرجوازيـة الصغيرة في موقع السيطرة على جهاز الدولـة فقـد أتـت بالجمهورية والإصـلاح الزراعـي وبالسياسـة المناهضـة للإمبريالية. ولكن سرعان ما تبلـورت طبقـة برجوازيـة بيروقراطية تبنت مشروع رأسمالية دولة انتهى به الحال إلى هزيمة ١٩٦٧ وما تلاها من انفتاح ورأسمالية سوق وتحالف مع الإمبريالية وسلام مع الصهيونية. واليوم تأتي البرجوازية

المصرية بعد قرن كامل من الفشل في بناء مركـز تنافسـي للتراكم الرأسمالي ومن الهزائم في مواجهة الإمبريالية لتبيـع لنا الوهم مؤكدة أن جرعة إضافية مـن الليبراليـة الجديـدة سوف تكون هي التريـاق النـاجع لكـل مشـاكل مصـر المحروسة. أي فجور هذا؟!

الكارثة أن هناك من يشتري الوهم ويسوقه للجمـاهير! غالبية قوى المعارضة الشرعية وغير الشرعية، التي اعتادت على الاختلاف على كل التفاصيل، اتضح أنها تتفـق علـى الأمور الجوهرية جميعا. فنضال الجماهير وثورتهم أخطـار مرعبة لابد من تجنبها. والاشتراكية إما خيال أو تجربة ثبت فشلها أو شمولية بغيضة. وسياسات السوق الليبرالية الجديدة بما تتضمنه مـن خصخصـة وتـدليل للرأسـمالية وغـبن للكادحين، وإن كان مع بعض التعديلات غير الجوهرية، تعد من ضرورات العصر. أقصى طموح للمعارضـين اليـوم، حتى كثير من اليساريين منهم، هو الديمقراطية السياسية التي تعني في قاموس السياسة المصرية المعاصرة ليس أكثر من تغيير شكل الحكم دون المساس بمضمونه الطبقي.

هذا المقال يحاول أن يتحدى التفكير السائد. فللاشتراكية مستقبل في مصر. وهذا ليس وهما نبيعه للقراء. فبمقدار مـا أفلست البرجوازية المصرية وأصبحت لا تقدم لهـذا البلـد سوى الأزمات والإفقار والبطالة والمذلة تجـاه الإمبرياليـة، بمقدار ما يلوح الأمل في نضال الكادحين ضد الظلم ورجاله والنظام الذي يحرسه. بمقدار ما تمر مصر بأزمة عامة غير مسبوقة أمسكت بخناقها، بمقدار ما تبدو الحلـول الجذريـة واقعية. بمقدار ما أصبح الإصلاح غير ممكن، بمقدار ما إن الثورة غدت منطقية وضرورية.

فيما يلي سوف نقدم، بأكبر اختصار ووضوح ممكنين، وفي عدد من النقاط المتتالية المترابطـة، رؤيـة اشـتراكية لطبيعة الأزمة الراهنة ولحلولها. الهدف هو إعـادة تعريـف المأزق المجتمعي الشامل الذي تمر به مصر من وجهة نظر طبقية، وطرح حل له يقوم علـى تبنـي مصـالح الفقـراء والمستغَلين، وهم أغلبية هذا المجتمع.

أولا: مصر تمر بمرحلة أزمة عامة

انظر إلى المأزق الذي يمر به هذا البلد. يمكنك القـول بثقة – وبناء على التجربة الهامـة للأعـوام الأخيـرة – أن مصر تعيش حالة أزمة عامة غيـر مسـبوقة منـذ عقـود. عمومية الأزمة تأتي من إمساكها بخناق الحكام والمحكومين على حد سواء. فمن ناحية أولى هناك أزمة الطبقة الحاكمة. تلك الطبقة التي طرحت على نفسها، على الأقل بـدءا مـن مطلع التسعينات، وفي سياق صفقات ما بعد حـرب الخلـيج الأولى، مشروعا سياسيا متكاملا يقوم على قيـادة المنطقـة العربية على طريق السلام برعايـة إمبرياليـة والليبراليـة الجديدة. هذا المشروع اليوم هو محض أطلال. فلا تسـويات مدريد وأوسلو أدت إلى السـلام، ولا سياسـات الليبراليـة الجديدة أدت إلى تدشين نمرا على النيل. أتت الرياح بعكـس ما اشتهت سفن الطبقة الحاكمة، فأصـبح عـراب السـلام سمسارا رخيصا خدماته غير مرغوبة، أما النمر أصبح فأرا يترنح في سوق عالمي لا يرحم.

ومن ناحية ثانية هناك الأزمة الطاحنـة التـي يعانيهـا المحكومين من كادحين ومستغَلين. منّـى هـؤلاء أنفسـهم بالرخاء الذي وعدتهم به الطبقة الحاكمة. صدقوا، ولو لوهلة، ادعاءات السلطة عن الرابطة التي لا تنفصم بـين انتعـاش الرأسمالية وانتعاش الفقراء. فمـاذا كـان حصـاد سـنوات التسعينات العجاف؟ انهيارا اقتصاديا وتضخم رهيب وكسـاد وفقر وبطالة تأكل زهرة أكثر من خمس شباب هذا المجتمع. في هذا السياق انفجـرت الانتفاضـة الفلسـطينية، فوجـد المحكومين السلطة تحمي سفارتي إسرائيل وأمريكـا، بينمـا توجه أسلحتها إلى صدور الشباب الأعزل المطالب بالتضامن مع الانتفاضة. تناقض يفقأ الأعين!

هذا المأزق الخطير كان هو أسـاس انعـزال السـلطة وغرقها في مستنقع فسادها وديكتاتوريتها. رد فعـل الحكـم على الأزمة الاقتصادية والسياسية المتفاقمة كان رفع شـعار "لليمين در". كيف يمكن حل الأزمة الاقتصادية؟ بمضـاعفة جرعة سياسات الرأسمالية الفجة. ببيع كل شيء وأي شيء. بتحويل كل شيء إلى سلعة وبتشديد نهب الفقراء وبالإغـداق على الأغنياء. وكيف يمكن حل أزمة العـدوان الإسـرائيلي

على الشعب الفلسطيني والعدوان الأمريكي على الشعب العراقي؟ بالتغطية على سياسات الإمبريالية وبالحفاظ على علاقات استراتيجية مع الصديق الأمريكي!

باختصار - الحل من وجهة نظر الحكام كان تعميقا للأزمة وتكريسا للطلاق النهائي بين الطبقة الحاكمة والجماهير. السلطة التي ظلت مترددة سنوات وسنوات في اتخاذ خطوات نهائية وجريئة على طريق تصفية كل وأي أثر لسياسات رأسمالية الدولة، اتخذت من الأزمة ستارا لإزاحة الجناح البيروقراطي المتذبذب وللإفصاح عن وجهها سافرا بلا رتوش. من هنا فقد تلقف قسم مهم من الرأسماليين سيناريو التوريث والتف حول لجنة السياسات بوصفها حلا عبقريا لأزمته. فها هو حل يحتفظ بالديكتاتورية و"الاستقرار" الذي يأتي معها ويعد بتغيير سلس في السلطة، ولكنه في نفس الوقت يتبنى بشكل كامل برنامج الرأسمالية الاحتكارية "الإصلاحي" الذي يفتح كل الأبواب أمام الاستثمار ويسدها في وجه عموم الشعب.

ثانيا: الحلول الإصلاحية من أعلى أصبحت تقريبا غير ممكنة

يمكن لأي مراقب موضوعي منصف، حتى ولو لم يكن مناضلا أو اشتراكيا أو ثوريا، أن يقر بأن إمكانيات الإصلاح من أعلى، أي بمبادرة من الطبقة الحاكمة بأجنحتها المختلفة، أصبحت تقريبا معدومة في هذا البلد. يمكنك أولا قراءة هـذا في أداءات السلطة الحاكمة وفي "فكرها الجديـد وأولويـات إصلاحها". فبعد تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة أحمد نظيف وعضوية نخبة من رجال الأعمال الاحتكـاريين والساسـة والأكاديميين اليمينيـين ورجـال السـلطة والبيروقراطيـة الفاسدين، وبعد مؤتمر الحزب الوطني بلاءاته الشهيرة، وبعد قرارات تخفيض أسعار جمارك الأغنياء ورفع أسعار سولار الفقراء، لم يعد أي عاقل مقتنع بأن السلطة لديها أدنى رغبـة في الإصلاح، ناهيك عن التغيير.

وماذا عن البديل الآخر – المعارضة الشرعية؟ قـدمت المعارضة أوراق اعتمادها مؤخرا في مبادراتها الإصـلاحية وفي ما أُطلق عليه "أمانة المعارضة"، حيث لا توجـد كلمـة

واحدة عن حق الجماهير في النضال والثورة علـى الظلـم، وحيث لا يوجد موقف واحد جرئ من طبيعة نظـام الحكـم الغاشم؛ يوجد فقط نبذ للمعارضين "غير الشرعيين" واستعداد للحوار مع نظام الحكم، وتوجد أيضا قائمـة مـن النصـائح والتوصيات للنظام بأن يقوم بالإصلاح قبل فـوات الأوان – أي قبل ثورة الجماهير على العبودية والاستغلال!

السؤال الحقيقي هو: هل المعارضـة المصـرية التـي نعرفها، بتاريخها وسماتها وأمراضها، قادرة على قيادة حركة جماهيرية للتغيير؟ هل المعارضة المصرية التـي نعرفهـا مستعدة لقطع كل روابطها مع سلطة "شاخت في مواقعهـا"، بحسب العبارة الشهيرة لمحمد حسنين هيكل؟ الإجابة علـى هذه الأسئلة يمكن أن تعرفها على الفـور إذا مـا تـذكرت التاريخ "الحافل" للمعارضة المصرية؛ إذا ما تذكرت ميلادها في كنف السلطة والتصاقها بتلك الأخيرة في معركتها ضـد الإسلاميين الراديكاليين على مدار التسعينات وتبنيها لرؤيـة ومشروع البرجوازية فـي كـل المراحـل والمنعطفـات. المعارضة المصرية مفلسة، وإفلاسها هو بلا شك أحد أوجه الأزمة الضاربة في أعماق نخبة مجتمع أصابه التعفن وبـدأ

يتحال بفضل طبقة حاكمة تذكرنا بنهايات حكم المماليك في أواخر القرن الثامن عشر بصراعاتهم الرخيصة ومؤامراتهم التي لا تنتهي وفسادهم الذي أزكم الأنوف.

ثالثا: النضال الديمقراطي ضروري ولكنه ليس كافيا

في السنوات الأخيرة، وعلى خلفية الحركة الجماهيرية الباهرة للتضامن مع الانتفاضة ولمناهضة حرب العراق، بدأت تتبلور حركة معارضة أكثر جذرية من المعارضة الشرعية سيئة الذكر. إحدى ثمرات الحركة الجديدة، بالذات في ظل أزمة الحكم، كانت ميلاد جبهات للنضال ضد الديكتاتورية؛ جبهات تضم كثير من القوى المغضوب عليها والممنوع عنها "صك الشرعية"، وتضم أيضا أعدادا متزايدة من المثقفين والنشطاء المستقلين الذين ضجوا من الفساد والديكتاتورية والقمع. ففي الشهور القليلة الأخيرة ظهرت إلى الوجود جبهتان رفعتا شعارات مناهضة ديكتاتورية النظام الحاكم: الحركة المصرية للتغيير (كفاية)، والحملة الشعبية

للتغيير. وفي هذا وحده الدليل على أن هناك بدايات حركـة جريئة لم نعهدها منذ عقود.

لا شك أن هذه الجبهات وتلك الحركات تمثـل خطـوة كبرى للأمام. ولا شك أيضا أن الانخـراط فيهـا ومحاولـة بناءها فرض عين على كل مناضل من أجل الحرية. ولكـن المشكلة هي أن الغالبية الساحقة من المنضوين تحت لواء تلك الحركات يحملون رؤى استراتيجية ويتبنون تكتيكات عمليـة تضعف الحركة وتبعدها عن أهدافها. فبعيدا عـن أمـراض العصبوية والحلقية، وهي آفات مصرية أصيلة، هناك أمران على قدر عظيم من الأهمية يقيدان معظـم قـوى الحركـة ويربطانها بالبرجوازية ومشروعها المفلس: الشك في حركة الجماهير، واعتبار الديمقراطية حلا نهائيـا وسـحريا لكـل مشاكل المجتمع.

هناك فارق بين المطالبة المهادنة بالديمقراطية، وبـين النضال الديمقراطي الجذري. البديل الأول يسـتبعد حركـة الجماهير ويستبعد بالتالي مصالحها. أما البديل الثاني فيضـع حركة الجماهير فـي صـدارة أسـاليبه الكفاحيـة ويعتبـر

الديمقراطية أداة لتحقيق مصالح الجماهير. والفـارق، كمـا ترون بالقطع، كبير.

الديمقراطية ليست شكلا مجردا للحكم. كل ديمقراطيـة لها مضمون اجتماعي-اقتصادي. وهي فـي النهايـة شـكل للحكم الطبقي. والمسألة هنا ليست فـي نبـذ الديمقراطيـة بوصفها "مجرد شكل للحكم الطبقي القائم علـى الاسـتغلال" (!)، وإنما هي على العكس في ربط النضـال الـديمقراطي بالنضال الاجتماعي للتأكد من أن ديمقراطية الحكـم تحمـل مضمونا اجتماعيا في مصلحة الجماهير. ما نقوله هنا لـيس كلاما أجوف. التجارب المعاصرة تعلمنـا أن هنـاك دائمـا الخطر أن تُفرغ الديمقراطية من مضمونها وتصـبح مجـرد شكلا بلا مضمون يحمي نفس المصالح الطبقية ويفرز نفـس القهر والمهانة. انظر مثلا إلى حالة إندونيسيا وكيف تحايلت الطبقة الحاكمة على نضال الجماهير، وانتهى بالحركة الحال إلى سيطرة طغمة رأس المال الاحتكـاري المتحالفـة مـع الجيش على الحكم وعلى الثروة، في حين ظـل الكـادحون يعانون نفس المعاناة ويعيشون نفس الحياة. الامتحان الحقيقي لأي حركة ديمقراطية أصيلة هو في قدرتها على تعبئة أوسع

الجماهير. وهل يمكن للحركة أن تعبئ الجماهير إلا إذا تبنت مصالحهم؟

رابعا: البديل الجماهيري الجذري ممكن وضروري

عبارة "السياسة فن الممكن"، بـرغم الجـرائم التـي لا حصر لها التي ارتكبت باسمها، تحمل قدرا مـن الوجاهـة. فمن زاوية ما يمكنك القول أن المجتمعات لا تطـرح علـى نفسها إلا المهام التي تقدر على القيام بها، ولا تختار لتنفيـذ تلك المهام إلا أيسر الوسـائل وأقلهـا مخـاطرة. الثـورات والانتفاضات والهبات الشعبية والعصيانات المدنية وغيرهـا من أشكال النضالات الجماهيرية لا تحدث كل يـوم. فـأي شعب هذا الذي يختار طريق الثورة والعصيان بينما يمكنـه تحقيق ولو جزء من مطامحه الملحة بوسـائل أقـل تكلفـة وخطرا؟ الحلول الجذرية هي بالقطع خيار أخير يلجـأ إليـه فقط المضطر.

من هنا فالثورات تظهر دائما كمفاجأة لم يتوقعها أحـد. ليس هذا فقط لأن ذاكرة الطبقات المقهورة - بفضل غسـيل الأدمغة المنهجي الذي تمارسه الطبقة الحاكمة - تكون غالبا ضعيفة تنسى بالذات تاريخها النضالي الباهر، ولكن أيضـا لأن الثورات، كحل أخير، تأتي في وقت يكـون فيـه كـل الساسة منشغلين بالبحث عن "أي حـل إصـلاحي ممكـن" للأزمة الممسكة بخناق المجتمع. حتـى الجمـاهير صـانعة الثورات ذاتها تفاجأ بالثورة! كثير من الثورات الكبرى فـي التاريخ (مثلا: الثورة الفرنسـية ١٧٨٩ والثـورة الروسـية الأولى ١٩٠٥) بدأت كمسيرات سلمية تبتهل إلـى الملـوك المقدسين أن يحققوا أحلام رعاياهم، ثم انقلبت المسيرات إلى ثورات فقط عندما اصطدم "الرعايا" بتعنت مذهل من جانـب حكام فقدوا قدرتهم على الاتصال بالواقع أو فهمه.

من هنا يبدو تهافت الفكرة القائلة بخيالية بديل النضـال الجماهيري الجذري من أسفل في مصر. إذ يستمد هذا البديل قوته في مصر لا من وجود قوة سياسية مؤثرة تدافع عنه – هذا شيء كما نعلم للأسف غير متوفر – وإنما مـن أمـرين أساسيين ينساهما، أو يتناساهما، غالبية "الساسة الأفاضل" في

هذا البلد! أولا أن عمق الأزمة في المجتمع ومصالح غالبية أبناء هذا الشعب من عمال وفلاحين فقراء وعاطلين ومعدمين تتطلبان إيقاف العجلة الجهنمية لسياسات الليبرالية الجديدة واستبدالها بسياسات جوهرها هو الخبز للفقراء والعمل لكل عاطل والتعليم للجميع والضمان الاجتماعي والصحي الكامل لكل الكادحين. وثانيا أن الطريق الإصلاحي لتحقيق هذه الأهداف قد أصبح مسدودا بسبب إفلاس الطبقة الحاكمة ورجالها في الحكومة والمعارضة وعدم قدرتها على الاستجابة لمطالب الشعب.

هذه التركيبة – أزمة المجتمع ومأزق الحكم وإفلاس المعارضة وانسداد طريق الحل الإصلاحي – هي تركيبة استقطاب بامتياز. فعندما تتأزم المجتمعات ويتهافت الساسة ويظهر للكل التناقض السافر بين الحكام والمحكومين، تأخذ الحلول المطروحة أشكالا قصوية لا مواربة فيها. هذا هو السياق الذي نتحرك فيه. وهذا هو السبب في تأكيدنا أن من يقرأ الأحوال بدقة وموضوعية سيستخلص أننا نعيش في أجواء نهايات العهود بما تنذر به من انطلاق المارد الجماهيري من القمقم الذي وضع فيه قسرا.

خامسا: الثورة الدائمة بديل استراتيجي يحمي الجماهير من غدر البرجوازية

على أن تجارب التاريخ تعلمنا أيضا أن الهبات الشعبية والنضالات الجماهيرية، وهي أمور يزيد احتمالها في مصر اليوم، ليست عملا سهلا ينتهي دائما نهاية سعيدة. الثـورات تُهزم وتُسرق وتُخان ويغدر بها! التـاريخ ملـيء بقصـص الثورات الناقصة والمبتورة. وهـذا لسـبب بسـيط تمامـا: الطبقات الحاكمة لا تتخلـى عـن عروشـها وصـولجاناتها بسهولة. من منا يمكنه أن ينسى صورة بوريس يلتسين، أحد فاسدي العهد الشمولي البائد، وقد تحول إلى ثوري يقف على دبابة ويحرض الجماهير ضد السلطة؟! من منا ينسى مشـهد استبدال سوهارتو بنائبه حبيبي دون خلع طوبة واحـدة مـن أركان النظام السياسي الذي أورثه سوهارتو لخلفائه. .يلتسين وحبيبي لعبا نفس الدور الذي لعبه، قبلهما وبعدهما، عشرات في مشهد تكرر مرات ومرات: أن تلبس أجنحة من الطبقـة الحاكمة المأزومة ثوب الديمقراطي الوديع عندما يظهر لهـا أن حركة الجماهير حسمت الموقف وكنست النظام القديم.

معضلة الحركات الجماهيرية الجذرية هي أن مصـالح من يتنطحون لقيادتها غالبا ما تتناقض مـع مصـالح مـن يصنعونها. القوى السياسية البرجوازية ترتدي رداء الثـورة وتتحدث بلغتها بالضبط لتقوم – من خـلال قيـادة حركـة الجماهير – بكبح الحركة وإيقافها عند حد التغييرات الشكلية دون المساس بجوهر السلطة السياسية والاقتصادية القائمـة. هذه هي المعضلة التي تحاول اسـتراتيجية الثـورة الدائمـة حلها: أن تكون لحظة خروج الجماهير إلى الشارع هي بداية مسيرة نضالية تُتوج بتحقيق المصالح السياسية والاجتماعيـة لمن صنعوا الثورة وضحوا على متاريسها؛ أن يزيح النضال الجماهيري ليس فقط النظام الحاكم، وإنما أيضـا المصـالح الطبقية التي يخدمها هذا النظام. الثورة الدائمة هـي شـعار تجـذير حركـة الجمـاهير وديمومتهـا – مـن المطالبـة بالديمقراطية السياسية، إلى المطالبة بـالخبز للفقـراء، إلـى المطالبة بحق الكادحين في صنع مصيرهم بأيديهم. الثـورة الدائمة هي استراتيجية الكفاح من أجـل تخلـيص الحركـة الجماهيرية من هيمنة البرجوازية وحلفائها؛ من أجـل بنـاء

مجتمع جديد يضع البشر فوق الأرباح ويعطـي المقهـورين الحق في حكم أنفسهم بأنفسهم.

سادسا: الطريق إلى التغيير الجذري طويل ومحطاته كثيرة

بديهي أن هدف التغيير الجذري لمصـلحة الجمـاهير هدف صعب. وبديهي أن استراتيجية الثورة الدائمة لن تتحقق في يوم وليلة. من هنا فإن عملا تحضيريا طويل الأمد يعـد ضرورة لا مناص منها. والفكـرة الرئيسـية فـي العمـل التحضيري في اتجاه التغيير الجذري بسيطة ومحددة: تنميـة حركة الجماهير العريضة وتعميق ثقتها بنفسها في كل تجربة ومنعطف، ومساعدة الحركة الجماهيرية علـى الـتعلم مـن أخطائها الاستراتيجية والتكتيكية. كل معركة ضد الظلـم أو القهر أو الاضطهاد، وكل نضال من أجل العدل والتحـرر، مهما صغر شأنه، يعد خطوة على الطريق الهدف النهـائي. فطالما كانت ثمرة المعركة أو النضال هي بناء الجسور مـع

الجماهير وزيادة ثقتها بنفسها، فإن هذا يعد رصـيدا ثمينـا للمستقبل.

النضال الديمقراطي اليوم يلعب هذا الـدور. المعركـة السياسية ضد نظام الحكم الديكتاتوري يمكنها أن تكون ساحة ليس فقط لتخليص الشعب من سلطة فقدت مبررات وجودها، وإنما أيضا لتنمية حركة جماهيرية واسعة ونشطة تستطيع أن تكمل الطريق وتنطلق إلى تحقيق مجمل مصالحها الاقتصادية والاجتماعية.

هذا بالتحديد هو أساس خيار العمل المشترك الذي يتبناه اليسار المناضل في مصر. فبـالقطع لـيس هـدف العمـل المشترك هو ذوبان القوى السياسية المختلفة في كيان واحـد له برنامج استراتيجي منسجم. هذا مسـتحيل. وهـذا أيضـا خداع. وهو، على المستوى العملي، لا يعني أكثر من تخلـي من يتبنون خيار التغيير الجذري عن هدفهم واستبداله بمجرد تغيير سياسي فوقي. الهدف، على العكس من ذلك، هو تنمية الحركة الجماهيرية على مطالب عملية مشتركة بـين قـوى مختلفة استراتيجيا. فإن تحقق ذلك، وإن وثقـت الجمـاهير

بنفسها، وإن خلقت لنفسـها مؤسسـات للتعبئـة والنضـال والتنظيم، فإن هذه سـتكون البيئـة الصـالحة لأن يتخطـى الكادحون، بمساندة النضال السياسي الجذري في أوسـاطهم، حاجز القهر والخوف منطلقين إلـى تحقيـق كـل أهـدافهم وأمانيهم.

تغيير سياسي أم ثورة اجتماعية؟

علي منصور

سان جوست أحد قادة الثورة الفرنسية العظمى (١٧٨٩) قال ذات مرة أن من يصنعون نصف ثورة يحفرون قبـرهم بأيديهم. هذه مقولة صحيحة أكدها التاريخ القريب والبعيـد. ولكن الأكثر صحة اليوم أن نقول أن من يرفضـون الثـورة يرفضون في الحقيقة كل تغيير، أو حتى إصلاح، حقيقي.

الديموقراطية في خدمة رأس المال

شجعت ظروف السنوات الأخيرة كـل ألـوان الطيـف السياسي في مصر على الحديث بجرأة غير معهـودة عـن التغيير. الأمر ذو الدلالة أن غالبية التيارات أجمعـت، مـع خلافها على بعض التفاصيل هنا وهناك، على أمرين: رفض الثورة الشعبية ورفع شعار "الديمقراطية السياسية كفاية".

من لا يزالون يتغنون بثورتي عرابي و١٩١٩، ومـن احترفوا حشر يوليو ١٩٥٢ في زمرة الثورات، باتوا اليـوم متخصصين في الوعظ حول مخاطر الهبات الشـعبية. مـن كانوا ذات يوم يرفعون الراية الحمـراء، ومـن كـانوا ولا يزالون يرفعون الرايات الخضر المنقـوش عليهـا الهـلال والنجوم أو المكتوب عليها لا إلـه إلا ا ، اتفقـوا علـى أن الديمقراطية السياسية هي الغاية التي تسبق كل غاية.

"الديمقراطية السياسية كفاية"، بـرغم بريقـه، شـعار ليبرالي ردئ. الليبراليون المعاصرون يـرون المجتمعـات كتكوينات متجانسة تحتاج إلى إدارة رشيدة. فكما تقوم آليات السوق في الاقتصاد بتوزيع الموارد المحدودة بشكل رشـيد فيما بين الاستخدامات المتعددة، كذلك فـإن الرشـادة فـي السياسية تعتمد على آليـات الديمقراطيـة، وعلـى رأسـها الانتخابات البرلمانية، التي ستختار الأكفأ لإدارة المجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوره.

علـى أن المجتمعـات ليسـت تكوينـات متجانسـة. المجتمعات تتكون من طبقات متصارعة ومتناقضة المصالح. والدولة ليست حكما عادلا بين الطبقات. الدولة جهاز يحفظ، بالقوة المسلحة في نهاية المطاف، مصالح الطبقة المسـيطرة اقتصاديا واجتماعيا. من هنا فإن الديمقراطية، كما نراها في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة، هي آلية شديدة الخصوصية لضمان استمرار سيطرة أصحاب الثروة والسطوة.

الطبقة البرجوازية تفضل، من حيث المبدأ، الديمقراطية. ميزة الديمقراطية أنها تسمح للرأسـماليين أن يغيـروا مـن سياسات الدولة من مرحلة لأخرى وفقا لمصالحهم من خلال ميكانيزم يمنع أي تناحر أو عنف ويعطي الانطباع بالمشاركة الجماهيرية. بعبارة أخرى، الديمقراطية مـن وجهـة نظـر الرأسمالي هي آلية سلسة وسهلة لتغيير السياسات العامة بلا مخاطر.

قارن النظم الديمقراطية بالنظم الديكتاتورية حيث يبـدو أحيانا أن صدام النظام السياسي مع الطبقة البرجوازية لا حل له إلا الوسائل العنيفة التي تحمل مخاطر عديـدة لا تحمـد

عقباها. في ظل الديكتاتورية تضطر البرجوازيـة، عنـدما يصبح النظام السياسي عبئا عليهـا، إلـى محاولـة تغييـره بواسطة أساليب عنيفة، خطرة، ومرهقـة، كالانقلابـات أو التعبئة الجماهيرية.

لذلك لا تلجأ البرجوازية للديكتاتورية إلا عندما تكشـف لها الأحداث أن الديمقراطيـة تمثـل خطـرا داهمـا علـى مصالحها. انظر مثلا إلى تجربة شيلي في مطلع السـبعينات أو إلى تجربة فنزويلا مؤخرا. فعندما اكتشفت البرجوازيتان الشيلية والفنزويلية أن الديمقراطية أتـت بحكومـات ربمـا تضرب مصالحهما في الصميم، كان الرد هو استخدام كـل الوسائل للانقضاض علـى الحكومـة المنتخبـة وتحطـيم الديمقراطية.

نظام مفلس وطبقة مأزومة

نفس الشيء يمكن أن نقولـه علـى مصـر. الطبقـة الرأسمالية التي ترعرعت في كنف نظام مبارك دانـت لـه بالولاء على مدى عقدين من الزمان. كان النظام الديكتاتوري ضروريا من أجل حماية نظام شبه السخرة السائد في مصانع

القطاع الخاص. كان ضروريا من أجل تحطيم إضرابات إسكو وكفر الدوار والمحلة والسكة الحديد في النصف الثاني من الثمانينات. كان ضروريا من أجل قتل الإسلاميين في الشوارع على مدار التسعينات.

لذا فقد قبلت الرأسمالية المصرية بالديكتاتورية لأنها كانت شرطا ضروريا لدفع التراكم المجنون. ولكن كان هناك ثمن: الفساد وتوحش النخبة الحاكمة بعشوائيتها وأوتوقراطيتها وانعدام كفاءتها. النكات التي تدور حول بعض رجال السلطة ذات مغزى هام هنا. الأسطورة الشعبية تقول أن أشخاصا معينين من رجال السلطة العليا لهم حصة معلومة في كل مشروع وصفقة، وأن الرأسماليين يرتفعون إلى أعلى عليين ثم يسقطون من شاهق وفقا لأهوائهم.

الحقيقة أن الأسطورة الشعبية ليست بالضبط أسطورة. إنها الحقيقة وقد أخذت شكلا شعبيا. فالنظام الديكتاتوري أصبح عبئا على الرأسمالية ليس فقط بعمولاته ورشاويه، ولكن أيضا بجموده وانعدام إحساسه بالواقع السياسي وتداعياته.

دلالة هذا التحليل هامة جدا. فالديمقراطية ليست فكـرة مجردة تتربع فوق المجتمع وتناقضاته. فتماما كما أن العدالة ليست أبدا عمياء كما يصور لنا البعض، الديمقراطية كـذلك ليست محايدة. قل لي من يدافع عن الديمقراطية أخبرك مـا هو المضمون الاجتماعي لديمقراطيته. اشرح لي كيف تتحقق الديمقراطية، أدلك أي نوع من الديمقراطيـة هـي. فعنـدما تسعى أجنحة من عقلاء الطبقة البرجوازية إلى الديمقراطيـة لإجهاض الانفجار الاجتماعي أو كراهية لنظام أصبح ضرره أكثر من فائدته، فإن ما تسعى إليه حقا هو ضمان مصـالحها الاستراتيجية تحت مظلة سياسية جديدة. الديمقراطية في هذه الحالة لا تعدو أن تكون تسوية داخل القصـر. وهـي تولـد هزيلة عرجاء محرومة من أي حيوية. فلأي سـبب تعطـي ديمقراطية صممت لتحقيق مصالح أصحاب الثروة والسلطة، ونُفذت مـن وراء ظهـر الشـعوب، أي شـيء جـوهري للجماهير؟

الجناح من البرجوازية المصرية الـذي يريـد التغييـر اليوم، على خلفية إفلاس النظام وتباعـده عـن الإمبرياليـة الأمريكية، يعيش تناقضا غريبا. هو يريد ديمقراطيـة تحـل معضلته مع نظام مبارك. ولكنه يريدها ديمقراطية مستأنسـة شكلية لا تقوي شوكة العمال، ولا تعطيهم أسـلحة نقابيـة أو سياسية، وذلك حتى لا تؤدي إلى الاقتصاص من الأرباح أو إلى عرقلة ماكينات مص الدماء في شبرا الخيمـة وحلـوان والعاشر من رمضان. والتفاف هذا الجناح حـول سـيناريو التوريث ليس صدفة. هو انعكاس للجبن المتأصل في الطبعة المصرية لليبرالية. فمن خلال سيناريو التوريـث يمكـن أن تحل المعادلة التي تبدو بلا حل: التغيير بدون صـدام بـين الطبقة والسلطة السياسية التي تمثلها؛ التغيير السلس من الأب إلى الابن الملئ بالحيوية "الليبرالية الجديدة".

هنا نفهم أكثر لماذا شعار "الديمقراطية السياسية كفايـة" شعار مضلل إلى أبعد حد. فأولئك الذين يقولون "هيا بنا ننسى خلافاتنا ونسعى جميعا، من خلال الإصلاح السياسي الهادئ والمحكوم من أعلى، إلى الديمقراطية"، كأنما يقولون "هيا بنا نعطي انقلاب القصر الذي ينقذ الطبقة الحاكمة ويجدد قدرتها

على مص دماء الجماهير فرصـة"!! مـن يضـع مصـالح الكادحين في المصانع والحقول والورش وكل أماكن العمـل بين جوانحه لابد أن يسعى إلى فضح وتعطيل هذا المشروع الذي يحمل في طياتـه كـل السـوء للجمـاهير المصـرية العريضة. هذا مشروع لن ينجب شيئا يختلف كثيـرا عمـا يسمى بالديمقراطية التركية التي يمنحها ويمنعها الجنـرالات بين يوم وآخر وفق أهوائهم.

على أن المفارقة هي أن الوضع الراهن يمثل، في وجه آخر من أوجهه، فرصة فريدة للتغيير الجذري فـي مصـر. فصحيح أن الطبقة الحاكمة تسعى عبر سياسة التوريث إلـى إخراج عملية التغيير بشكل سلس لا يسمح لـ"استقرار" إياه أن يهتز، إلا أنه من الصحيح أيضا أن ما دعا تلك الطبقة في أول الأمر إلى التفكير في التغيير هو الأزمة المستحكمة التي تلف المجتمع. فعندما يتأزم المجتمـع وينسـد الأفـق أمـام استمرار عملية الاستغلال بنفس الأساليب القديمة، عندئذ تبدأ الطبقة الحاكمة في التململ والمناقشة والاختلاف، ومـن ثـم تولد فرص جديدة غير مسبوقة أمام الحركة الجماهيرية. فأي شرخ مهما كان بسيطا في جدار الطبقة الحاكمة يشيع جـوا

من الثقة في أوساط قوى المعارضة والحركة الجماهيرية. وهذا – في كثير من الحالات – يمثل الطاقة التي ينفذ منها قدرا كافيا من النور ومن الحيوية.

ثورة دائمة أم ثورة مجهضة؟

من هنا فإن من يتحدثون عن ثورة جماهيرية في مصر ليسوا بالحالمين. الوضع السياسي كله يشير إلى هذا الاحتمال. المشكلة – كما يمكن أن نستشف من كل مشاريع الإصلاح المطروحة – أنهم يريدونها ثورة سياسية فقط. الليبرالية السياسية أصبحت اليوم دينا مقدسا لغالبية القوى المعارضة من الإخوان إلى اليسار المهادن. وهي ستجد لنفسها ألف مدافع في غمار المعركة. النشيد الجماهيري المفضل لكل هؤلاء سيكون "عودوا إلى منازلكم واتركوا للطبقة السياسية الفرصة لتؤدي دورها" .. "كفوا عن القتال ودعوا السادة المحترمين يقررون كيف يمكن استثمار نصر صنعتوه أنتم بدمائكم".

ينبغي أن يكون الرد الثوري على من سيسـعون بقـوة الإقناع وقوة السلاح إلى إيقاف عجلة الثـورة عنـد أضـيق الحدود السياسية هو "الثورة الدائمة". فلمـا تثـق الجمـاهير بنفسها، ولما تعرف من تجربتها أنها هـي صـانعة الحيـاة والتاريخ، تولد الفرصة أن تتجـاوز الثـورة أفـق التغييـر السياسي إلى آفاق أرحب وأعظـم. المجـالس الجماهيريـة والثورية التي تتشكل بشكل تلقائي في معظـم الانتفاضـات والثورات، من روسيا ١٩١٧ إلى الأرجنتين ٢٠٠١، تطرح دائما سؤالا أساسيا: هل نكتفي بما حدث من إسـقاط للنظـام القديم ونحل مجالسنا ونعطي الفرصة للطبقة القديمة أن تدير الأمور؟ أم أن علينا إعطاء مجالسنا مهام وسـلطات أوسـع لتحسين أحوالنا اقتصاديا واجتماعيا؟ هل نعود إلى البيوت؟ أم نواصل الثورة؟ إقرأ تاريخ كل الثورات ستجد هذا السـؤال مطروحا، وستجد دائما أن الإجابة النهائية تعتمد على وجود قوة منظمة تدافع سياسيا وعمليا، ومن خلال التجربة، عـن ديمومة الثورة حتى تقضي الجماهير ليس فقط علـى نظـام سياسي تعفن وإنما على علاقات اقتصادية واجتماعية فقـدت مبرر وجودها.

حول التحرر والديموقراطية والاشتراكية

يس شاكر

دعونا نناقش الأمر بطريقة مختلفة: ماذا لو وجدنا مصر ذات صباح جميل وقد صارت دولة ديموقراطية، على غرار تلك الديموقراطيات العريقة في بلـدان الغـرب الصـناعية المتقدمة؟! لم يعد هناك قانون طوارئ، ولا محاكم استثنائية، ولا معتقلين، ولا تعذيب في أقسام الشرطة والسجون ..إلـخ. صحيح المعتقلـون يملئـون اليـوم سـجون العديـد مـن ديموقراطيات الغرب، والتعذيب هنـاك بـدأ يعـود، لكـن فلنتجاهل ذلك الآن. المهم، أصبحنا فوجدنا مصر جمهوريـة برلمانية: رئيس الجمهورية مقيد السلطات وينتخب من بـين أكثر من مرشح؛ هناك فصل واضح بين السلطات، والحكومة مسئولة أمام برلمان منتخب بحرية ونزاهة؛ القضـاء عـادل ومستقل، والإجراءات القضائية تتم طبقا للقانون بحيدة كاملة؛ باتت التعددية هي طبيعة الأمور ولا مجال لنقضها، فلا قيود على إنشاء الأحزاب أو إصدار الصحف أو تأسيس النقابات؛

وقد استقرت تماما حقوق الإضراب والتظاهر وكافة الحريات المدنية.

تعالوا نوغل في التفاؤل، ونحلم بأن مصر في ذلك الصباح الجميل أعلنت فك ارتباطها بالإمبريالية. وتحاول الآن دعم الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة العراقية، وحشد القوى ضد الهيمنة الإمبريالية الصهيونية في المنطقة. وقد أصبحت ترفع شعارات اقتصادية جديدة تعزز من شأن التخطيط والتنمية المستقلة للموارد وقوى الإنتاج، وتؤكد على رفضها للخضوع لشروط الصندوق والبنك الدوليين.

صحيح أن الفرضيات السابقة غير قابلة للتحقق، لكن دعونا من ذلك الآن. ماذا لو أصبحنا فوجدنا أنفسنا على هذا الحال؟! كيف سيكون موقفنا نحن الاشتراكيون؟ المؤكد بالنسبة لنا أن ذلك التغيير، بالرغم من أهميته، لن يمس مسألة واحدة أساسية: فالأقلية الطبقية المسيطرة على ثروة المجتمع ستستمر على حالها مع بعض التعديل، والأغلبية المطحونة ستبقى مطحونة؛ من يسيطرون على الثروة سيحتفظون بالسلطة، رغم الخدعة التي توحي بتداول تلك

السلطة؛ الفكاك من أسر الإمبريالية سيكون مجرد دعاية للاستهلاك المحلي، فمصالح الأقلية المسيطرة على الثروة والسلطة لا تنفصم عن مصالح الإمبريالية، ولا يمكن التحرر من شروط السوق العالمي إلا بتحطيم هذا السوق نفسه؛ الفصل بين السلطات واستقلالها سيبقى مجرد وهم، لأن من يملكون الثروة يتحكمون في كل شيء؛ كثير من موبقات الديكتاتورية ستستمر مع بعض التحسينات، فالطوارئ والتعذيب والمحاكم الاستثنائية وعسكرة الدولة هي في الأصل وبشكل كلي أدوات للقهر الاجتماعي، للحفاظ على سيطرة الأقلية على الثروة.

هذا لا يعني أن الاشتراكيين سوداويون ولا يرون المكاسب التي تحققت في ذلك الصباح الجميل. فقد زادت قدرة الجماهير على تنظيم نفسها، واتسعت فرص الدعاية السياسية الراديكالية، والممارسات الاستبدادية باتت تخضع لقيود أكبر، وهكذا. باختصار: تحقق تلك الفرضيات – إذا حدث – سيأتي بمكاسب بالتأكيد. لكنها ستكون مؤقتة وهشة، وفي كل الحالات لن تغير شيئا من الأحوال الاقتصادية الفقراء والمضطهدين.

لكن السؤال الأهم:

كيف سيأتي إلينا ذلك الصباح الجميل؟ هناك بالطبع من يروجون لخطة التغيير بجيوش الإمبريالية!! هـذا الـرأي لا يستحق – على الأقل في الوقت الحاضـر – عنـاء الـرد. فالتغيير بجيوش الإمبريالية ينسف الفرضيات السـابقة مـن أساسها، ويضع الأمور في سياق مختلف. آخرون يناشـدون السلطة أن تبادر بتغيير نفسها قبـل فـوات الأوان (راجـع مقالات رفعت السعيد)!! هؤلاء أيضا يحرثون في البحـر – لو صدقت نيتهم – فلا يوجد أدنى احتمال لأن يقوم النظـام المصري بأي قدر من الإصلاحات أبعد من دعايته المكررة عن "فكره الجديد"!! كتب مرة أحد المـؤرخين: إن أصـعب لحظة في حياة أي نظام مستبد هي تلك التي يبدأ فيهـا فـي تقديم إصلاحات، لأنه ساعتها سيقوي من شـوكة خصـومه وسيمنح الجماهير ثقة ويدفعها إلى المطالبة بالمزيـد. ومـن يشك في هذه الحقيقة عليه أن ينظر لما يحدث في السـعودية اليوم، بعدما أعلنوا عن توجههم لتشـكيل مجـالس محليـة بالانتخاب النصفي. والنظام المصري يدرك جيدا أن اللحظة التي سيبدأ فيها في تقديم إصلاحات ستكون بداية نهايته.

عموما، وجهتي النظر السابقتين (التغيير بالإمبريالية، أو بمناشدة النظام) لا تحوزان إلا قدرا ضئيلا من الشعبية وسط حركة المعارضة اليسارية والديموقراطية، التي باتت تضـع قضية التغيير على رأس جدول أعمالها اليوم. المتابع مـثلا لسيل المقالات والحوارات على صـفحات جريـدة العربـي خلال الفترة الماضية (منذ سقوط بغداد)، أو لسـيل الأوراق المتداولة على شبكة الإنترنت (خلال نفس الفترة) المنفـردة منها أو المنشورة على المواقع التقدميـة كموقـع مجموعـة التقدم، سيجد أن الأغلبية منها تتحدث – بشكل أو آخر – عن طريق مختلف: الجماهير والتحركات الشعبية.

إذن فنحن متفقون – حتى الآن على الأقـل – إذا مـا ارتضينا تعبئة الجماهير كسبيل وحيد للتغيير. لقـد كشـفت أحداث ٢٠ و٢١ مارس الماضيين للجميع عن طاقة الغضب الكامنة في صفوف الجماهير المصرية، وعـن الإمكانيـات الهائلة التي تملكها لو اندفعت الأمور إلى الأمام. ومع تفـاقم أزمة النظام داخليا وخارجيا، بات احتمـال الانفجـار واردا

أكثر من أي وقت مضى. هذا الانفجار هو ما يراهن عليـه البعض، وما يرتجف منه البعض الآخر، وما يدفع الـبعض الثالث إلى التفكير في تلافيه أو تحجميه أو الاستيلاء عليـه، وما يجعل آخرين مستغرقين اليوم في التخطيط لسحقه. المهم أن الجماهير أصبحت طرفا لا يمكن تجاهله، وأصبح بالتالي الكثيرون من أوساط اليسار والقوى الديموقراطيـة يتبنـون منظورا مختلفا للتغيير بواسطة الجماهير.

أما السؤال الأصعب:

ما الذي سيدفع الجماهير لخوض معركة التغيير حتـى تمنحنا ذلك الصباح الجميل؟ تعالوا في البداية نحدد عـن أي "جمـاهير" نتحـدث. "الجمـاهير" التـي تخصـنا – نحـن الاشتراكيون – هي بالأساس الطبقة العاملة (بالمعنى الواسع: أي كل من يعملون بأجر ويبيعون قوة عملهم كسلعة، ولـيس لهم أي دور أو صفة في إدارة أو السـيطرة علـى عمليـة الإنتاج. مضاف إليهم بالطبع من هم على شاكلتهم، لكن فـي حالة بطالة ينتظرون الفرج)، وفقـراء الفلاحـين، وعمـوم المهمشين من فقراء المدن والريف. وأيضا أقسام لا بأس بها

من الطبقات الوسطى (التقليدية والحديثة) الذين تدهورت أحوالهم على مدار العقود الماضية إلى أوضاع شديدة التدني. نحن نقصد إذن الغالبية العظمى من المصريين، هؤلاء الذين إما يعيشون تحت خط الفقر، أو يتجهون بخطى واسعة نحوه، والقليل منهم بالكاد يقدر على توفير ضرورات حياته اليومية.

حسنا، ما الذي سيدفع تلك "الجماهير" إلى أن تمنح صباحا جميلا للمعارضة اليسارية والديموقراطية؟ صباحا سيقدر من بعده مثقفو الطبقة الوسطى على إبداء آرائهم وإعلان مواقفهم بحرية دون خوف من الاضطهاد أو الاعتقال أو التعذيب. وسيصبح باستطاعتهم تأسيس أحزابهم وإصدار صحفهم والدخول في معارك سياسية مفتوحة مع النظام الحاكم دون قيود تذكر. وسيتمكنون من إطلاق إبداعاتهم وممارسة كافة أنشطتهم السياسية والثقافية في ظل نظام يحترم حرية المواطن "الفرد" واستقلاليته. هل ستحصل تلك "الجماهير" على حريتها في ظل أحوال كهذه؟ بالقطع لا، فحريتها مشروطة بقدرتها على توفير لقمة عيشها، وبسيطرتها على منتجات عملها وثرواتها. فإذا كان الكاتب أو المبدع لا يصبح حرا إلا بسيطرته على منتج عمله، أي

كتاباته أو إبداعه، العامل أيضا لا يصبح حرا قبل أن يسيطر على منتج عمله ويوفر بـه احتياجاتـه. وطالمـا أن كـل الفرضيات والأماني السابقة لا تحقق هذا الشرط، فلن تحظى "الجماهير" في ظلها بحريتها. ومن غيـر المعقـول إذن أن تخوض "الجماهير" معركة التغيير في مواجهة النظـام، بمـا يعنيه ذلك من آلام ودماء وصراعات مدويـة، فقـط لتمـنح مثقفي الطبقة الوسطى صباحا جميلا يتمتعون فيه بحـريتهم، وتعود هي من بعده إلى ظلمات ليلها القاسي!!

تجوع الحرة ولا تأكل بثدييها، نعم. لكنها، فـي جميـع الأحوال، ستسعى إلى توفير الطعام لنفسها وأطفالها. وعندما يضيق عليها الخناق ستندفع لتنهش أكباد من يجوعونها. وهنا بالضبط تكمن المعضلة. الناقد المسرحي الأستاذ فاروق عبد القادر عبر عن خوفه لأنه "سيخرج المصريون إلى الشوارع احتجاجا وسيقمعون وسيتكرر هـذا حتـى يصـبح قمعهـم مستحيلا" في حواره مع جريدة العربي – عدد ٣١ أغسطس ٢٠٠٣. وهو وإن كان لا يرى بديلا لهذا السيناريو إلا أنـه خائف منه بسبب ما ستعانيه الجماهير من قمع. أما الباحـث الأستاذ سامر سليمان فقد كتب في ورقته المتداولة على شبكة

الإنترنت "نحو رؤية يسارية للمسـألة الديموقراطيـة"، فـي أغسطس ٢٠٠٣ أيضا، والتي لاقت قـدرا مـن الترحيـب وحفزت الكثير من التعليقات: "إننا بلا شـك نشـهد مرحلـة انهيار في سلطة الدولة. سأكون شديد الصراحة وأقول أننـي لا أحتفي بهذا الانهيار، لأنني لا أعتقد أنه سيصل بنـا إلـى مرحلة أكثر تطورا في تاريخنا السياسي والاجتماعي، بل من الممكن أن يعود بنا إلى الوراء كثيرا. السـيناريو الأقـرب للواقع ليس الثورة ولكن الفوضى .. أننا يمكن أن نتعـرض لاحتمال كارثة يمكن أن تذهب بنا إلى الجحيم نحن وأبنائنـا لفترة قد تمتد لسنوات طويلة"!!

وانطلاقا من نفس مشاعر القلق هذه يؤكد معظم رمـوز التيارات السياسية على أن الخطوة الرئيسية للإصلاح يجـب أن تبدأ بإصلاح العملية الانتخابية، دون أن يشرح لنا أحدهم كيف سيتم إصلاحها: الأستاذ ضياء الدين داود رئيس الحزب الناصري، في حوار مع جريدة العربـي - عـدد ٤ مـايو ٢٠٠٣؛ والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح عضو مكتب إرشاد الإخوان المسلمين، في حوار مع جريدة آفاق عربية ـ عـدد ١ مايو ٢٠٠٣؛ كذلك المرشد العام للإخوان الأستاذ مـأمون

الهضيبي، والقيادي الإخواني الدكتور عصام العريان، في تحقيقات صحفية أجرتها جريدة العربي في شهر إبريل ٢٠٠٣؛ وفي النداء الذي وقعه رؤساء أحزاب المعارضة الشرعية الأربعة الأهم (الناصري، والتجمع، والعمل، والوفد) في شهر إبريل ٢٠٠٣ أيضا؛ والعديد غيرهم.

المعضلة إذن هي أن الحرة ستنهش أكباد من يجوعون أطفالها، لكن هذا قد يؤدي إلى "الفوضى" أو إلى "قمع" غير مسبوق. ومن الأنسب في هذه الحالة أن تكتفي "الحرة" بإصلاح صندوق الانتخابات، وتعود بعدها لتلقم أطفالها حجرا!! والحقيقة أن معظم من كتبوا خلال الشهور الماضية حاولوا الخروج من هذه المعضلة بالتأكيد على ضرورة مواجهة الأزمة الاجتماعية: القضاء على الفساد والبطالة (الأستاذ فاروق عبد القادر في الحوار المشار إليه)؛ التنمية الاقتصادية والاجتماعية كخطوة رئيسية على طريق الإصلاح (الكاتب الماركسي الأستاذ محمود أمين العالم في تحقيقات جريدة العربي)؛ تحرير الإرادة السياسية والتصدي للهجمة الإمبريالية (المفكر الإسلامي المستشار طارق البشري في حواره مع جريدة العربي - عدد ١٩ أكتوبر

٢٠٠٣)؛ وهكذا. لكن في كل الحالات يبـدو الأمـر وكـأن الأزمة الاجتماعية هي نتاج لعصابة تحكـم منفصـلة عـن السياق الاجتماعي والتاريخي، وليست نتيجـة موضـوعية لمصالح طبقية وثيقة الارتباط بالنظام الرأسـمالي المحلـي والعالمي.

هناك وجهة نظر أكثر إسـهابا فـي تحليـل الأزمـة الاجتماعية قدمها الدكتور سمير أمين في حواره مع جريـدة العربي في أكتوبر ٢٠٠٣. وإن كان الدكتور سمير محق في تحليله للدور الذي لعبته الإمبريالية والأنظمة التابعة لها فـي تعويق التنمية الاجتماعية في مصر والمنطقة العربية، إلا أن القضية هي أن التنمية الرأسمالية لا يمكن أن تتحـرر مـن الإمبريالية وأدوارها، وأنها لا يمكن أن تأتي بأية إصلاحات اجتماعية في ظروف أزمة الرأسـمالية العالميـة الممتـدة. وصحيح أن الحرة التي تسعى لإطعام أطفالها لا تشغلها كثيرا أزمة الرأسمالية، إلا أنها لن تحصل على ذلك الطعام قبل أن تحطم الرأسمالية.

هل نحن إذن أمام معضلة بلا حل؟!

بالطبع لا، المعضلة الوحيدة هي فرضياتنا الوهمية وأمانينا القاصرة. المعضلة هي أننا ننظر للأمر بالمعكوس. ماذا لو تركنا الحرة تنهش في من يجوعونها؟ هكذا، وبكل بساطة. ماذا لو التحقنا بها ودعمنا موقفها ودفعنا الأمور في هذا الاتجاه؟ أليس من يجوعونها هم من يكممون أفواهنا ويضعون رقابنا تحت أحذيتهم؟! وأليسوا هم من يدعمون الهيمنة الإمبريالية والصهيونية على مقدرات شعوبنا؟! إذن فهي إن نهشت فيهم لتحصل منهم على ما تطعم به أطفالها، ستحقق لنا بفعلتها هذه كل ما نحلم به ونتمناه.

الجميع يصرخون الآن على أوراق الصحف ومواقع الإنترنت: دعونا نقطع الخطوة الأولى أولا بدلا من أن نرمي أنفسنا إلى التهلكة، وبعد أن تستقر ستأتي الخطوة الثانية بالتأكيد!! وهم بقولهم هذا إما مخادعون أو مخدوعون. فالأمر ببساطة أنهما ليسا خطوتان وإنما خطوة واحدة. إما أن نقطعها الآن، أو سنقبع في الظلام لسنوات وعقود تالية. نعم، علينا النضال الآن من أجل التحرر من التبعية ومواجهة

الإمبريالية والصهيونية. ونعم، أيضا، علينا النضال الآن من أجل الديموقراطية والإصلاح السياسي. لكن هذا لن يأتي لنا بخردل مكاسب دون أن يرتبط بالنضال من أجل الاشتراكية والإصلاحات الاجتماعية الجذرية.

النضال من أجل الخبز هو نفسه النضـال مـن أجـل الحرية. والذين يطالبون اليوم بـالخبز ولا يجدونـه، قريبـا سيخرجون حتما لينتزعوه. ساعتها سيشرق علينـا صـباحنا الجميل، فماضي الإنسانية، والتاريخ بأكمله، وكـل تجاربنـا السابقة تعلمنا أن ذلك الصباح لا يأتي أبدا قبل أن تحل مملكة الفقراء على الأرض.

إصلاح أم ثورة في مصر؟

تامر وجيه

تقف مصر الآن عند مفترق طرق. الحديث عن التغيير الذي يصم آذاننا صباح مساء ليس محض جعجعة جوفاء. فبعد أن اكتشف كل من الرأسماليين والكادحين على حد سواء أن الطريق الذي سارت فيه السلطة الحاكمة على مدى سنوات التسعينات – طريق الليبرالية الجديدة والسلام برعاية إمبريالية – لم يؤد إلا إلى الأزمة الاقتصادية والجمود السياسي واستفحال الفساد وعودة جيوش الإمبريالية – نقول بعد أن اكتشف الطرفان الحقيقة المرة بدأ الكل يعزف لحن التغيير.

كيف يمكن أن تتغير مصر؟ كيف يمكن أن يتوقف التدهور المريع الذي أوصل المجتمع إلى الوضع المزري الذي نلمسه جميعا؟ غني عن البيان أن الإجابة على هذين السؤالين ستختلف باختلاف الموقع السياسي- الطبقي للمجيب. صحيح أن سكان القصور ربما سيتفقون مع سكان

العشش على أن هذا البلد يمر بأزمة عميقة، لكن الأكيـد أن تصوراتهما للأزمة وحلولها ستختلف جـذريا. هنـاك مـن سيقول أن مفتاح الحل يكمن في تحطيم كل العقبات في وجه رأس المال، وهناك من سيقول أن مفتاح الحل يكمـن فـي تحطيم سطوة حيتان السوق وحلفائهم في السلطة.

في سوق مشاريع التغيير

ربما يمكننا القول، مع بعض الاختزال، أن هناك ثلاثـة مشاريع رئيسية للتغيير في مصـر. هنـاك أولا مشـروع الليبرالية الجديدة الفج. هذا هـو مشـروع تحـديث النهـب وتعميقه. وهو يدعو إلى *جراحة اقتصادية* تقطع اللحم الحـي للفقراء، ولكنه في ذات الوقت يعطي ألف عذر وعذر للتلكؤ في إجراء أي *جراحة سياسية*. حاملو هذا المشروع هم رجال الأعمال الاحتكاريون الذين ركبوا عربة "لجنـة السياسـات" ليدخلوا بها مباشرة، وبدون الحاجة إلى "الديمقراطية"، إلـى السلطة فيديروا شئون الدولة والاقتصاد بما يحمي مصالحهم ومصالح إمبراطورياتهم المالية المهولة. وجهة نظر الليبرالية الجديدة فيما حدث ويحدث هو أن مأزق الرأسمالية والسـلطة

في مصر يكمن ببساطة في التردد والمراوحة التي وسمت السلطة طوال سنوات الثمانينات والتسعينات بين الليبرالية الجديدة وبين "مخلفات الماضي الاشتراكي". "لا يمكن لمصر أن تخرج من أزمتها الراهنة إلا إذا حسمت أمرها وتخلت عن سياسة إمساك العصا من المنتصف بين مشروع رأسمالية السوق الحرة وبين متطلبات التوازن الاجتماعي ومصالح محدودي الدخل" – هذه هي حكمة الليبراليين الجدد الذين أصبحوا، تقريبا، يتربعون على عرش السلطة في مصر الآن. فبعد حوالي ثلاثة عقود من العمل الدءوب على تفكيك كل مسئولية للدولة عن الفقراء والكادحين، يرى "خبراء" السوق أن حل معضلاتنا المستعصية ليس أقل من المزيد من "العمل الدءوب على تفكيك كل مسئولية للدولة عن الفقراء والكادحين"!!

المشروع الثاني للتغيير هو مشروع التغيير الجذري بما يتضمنه من آفاق للثورة السياسية والاجتماعية. هذا مشروع تقريبا بلا صاحب؛ هذا إذا كنت تعني بالـ"صاحب" وجود

قوة سياسية ذات شأن وأثر تسهر عليه وتناضل مـن أجـل تحقيقه. فباستثناء مجموعات سياسية صغيرة الحجم والتأثير، تطبل كل الجوقة السياسية وتزمر ضـد الثـورة أو الهبـة الشعبية بصفتها شر مطلق لابد مـن تجنبـه كمـا يتجنـب المجذوم. لكن قوة هذا المشروع – وهو أكثر احتمالا مما قد يتخيل كثيرون – تكمن في المسار الموضـوعي للصـراع الاجتماعي وفي القدرات الخلاقة التي تتحلى بها الجمـاهير والتي تجعلها دائما تدخل مسرح التاريخ بالضبط في اللحظة التي يظن فيها كل "الساسة" و"العارفين ببواطن الأمـور" أن "عصر الثورات الشعبية قد ولى"!

المشروع الثالث الكبير للتغيير هو "مشروع البين بـين" أو ما يمكننا تسميته بـ"مشروع الترقيع السياسي الإصلاحي للمعارضة المصرية المعتدلة". وهذا تجده في سـوق عكـاظ واسعة تضم خليطا من المبادرات التي تجمع الشـامي علـى المغربي، ولكن – يا للغرابة – التي تملك جميعهـا طعمـا واحدا لا يتغير. الطريف أن الكثيرين ينفقون وقتا ثمينا طويلا في تحليل الفوارق بين مشاريع الإخوان المسلمين والتجمـع وغيرهما من قوى المعارضة المصرية، بينما ربما سـيكون

من الأجدى لهؤلاء المحللين أن ينفقوا وقتهم في البحث عـن التربة الواحدة التي استنُبتت فيها كل هذه المشاريع. لاحـظ مثلا أن كل القوى السياسية المهادنة، على اختلاف مشاربها بين إسلاميين ويساريين وقوميين، تتفق على قبولهـا ثابـت واحد أساسي هو أن الإصلاح لا يمكن ولا ينبغي أن يمـس الأسس الطبقية للمجتمع الراهن، بل لابد أن يقف عند حـدود الإصلاح السياسي الذي لا يقترب مـن السـلطة السياسـية للبرجوازية و/أو السلطة الاقتصادية للرأسمالية.

سر الإصلاحية المصرية

إذا اتفقنا تجاوزا على اعتبار قوى المعارضة المعتدلـة الشرعية (التجمع، الوفد، الخ) وغير الشـرعية (الإخـوان) بمبادراتها السياسية المختلفة على أنهـا تمثـل "الإصـلاحية المصرية"، يصبح السؤال: وما هي سمات وإمكانيـات هـذه الطبعة المصرية من الإصلاحية؟

ربما يعلم كثيرون من قراء هذا المقال أن الإصلاحية كمصطلح، وكظاهرة نشأت في المجتمعات الرأسمالية الأكثر تقدما في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، لها معنى مختلف تماما عما نردده في مصر الآن. الإصلاحية الأوروبية نشأت كتيار سياسي في الأوساط العمالية بلور نفسه في أحزاب اشتراكية ديمقراطية ذات رطان يساري ولكن ذات أدوات برلمانية. جوهر تلك الإصلاحية هو الاقتناع بأن الطريق إلى الاشتراكية يمر عبر الإصلاح التدريجي، بأدوات سلمية وشرعية، للمجتمع الرأسمالي القائم. أما مصدر قوتها فكان – ولا يزال إلى حد ما – تأثيرها على قطاع أساسي من الطبقة العاملة والجماهير الكادحة، أي جذورها الشعبية التي تقدر من خلالها على الضغط والمفاوضة.

الإصلاحيون المصريون بالطبع لا يمتون بأي صلة لهذه "الإصلاحية الكلاسيكية". ونقطة البدء لفهم طبائعهم السياسية وأسسهم الطبقية، ومن ثم لفهم صلة القرابة التي تربط فيما بينهم، هي النظر في التاريخ السياسي-الطبقي لمصر في العقود الأخيرة.

إذا أردت أن تلخص في سطور قليلة مضمون المشروع الذي أنجزته سلطة مبارك على الصعيد الداخلي على مدار أربعة وعشرون عاما هي عمرها، يمكنك أن تتحدث عن أربعة مسائل رئيسية: ١. محاولة صرف شبح ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ بتحطيم الحركة العمالية؛ ٢. محاولة صرف شبح ٦ أكتوبر ١٩٨١ بتحطيم الحركة الإسلامية الجهادية وبناء الدولة البوليسية؛ ٣. تدجين المعارضة السياسية المعتدلة بقطع روابطها بالجماهير وتوثيق روابطها بالسلطة؛ ٤. وأخيرا وليس آخرا، تنمية ورعاية طبقة رأسمالية جديدة بدأت صغيرة على عهد السادات وتوحشت في عصر مبارك. هذه المسائل مترابطة، وهي جزء من مشروع طبقي واحد. ولكن أيضا يمكن التمييز بينها كعناصر في طبخة واحدة!

انخرط النظام الحالي منذ أول أيامه في معمعة صراع اجتماعي عميق. فهو من ناحية أولى سعى لتحطيم الحركة العمالية داخلا في الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٩ في معركة تكسير عظام مع طبقة عاملة باسلة خاضت، معزولة،

نضالات باهرة انتهت للأسف في كشـف حسـابها النهـائي بالهزيمة والتفكك. وهو من ناحية أخرى تعهد الرأسـماليين الجدد بالرعاية والدعم حتى أن من بدأوا منهم في السبعينات كسماسرة وتجار شنطة وتجار عملة انتهوا اليوم كاحتكاريين كبار يقيمون الأسواق فلا يقعدوها!

هذه "الهندسة الاجتماعية" العميقة تزامنت مع لعبة ماكرة أدارها النظام مع المعارضة المعتدلة بكافة قواها. باختصار، هو بالتأكيد مخل، استطاع النظام – بالذات على مدى سنوات الحرب الضروس ضد الإسلاميين الجهاديين في التسعينات – أن يدجن المعارضة تماما وأن يقطع صلاتها الجماهيرية. لا شك أن استشراس الديكتاتورية في التسعينات سبب أساسـي لهذا التطور. لكن لا شك أيضا أن اختيار المعارضة الوقوف في خندق النظام ضد الإسلاميين لعب دورا حاسما في إعادة توجيه سياساتها وأولوياتها بما تكفل بتعريتها أمام الجماهير.

على مدى سنوات الثمانينات والتسـعينات، وبـالأخص التسعينات، دشنت كافة قوى المعارضة، من الأخـوان إلـى التجمع إلى كثير من الناصريين، ثورات صامتة في رؤاهـا

وبناها تمثلت في برامج جديدة وتعهدات بنبذ العنف والثورات وصلات أوثق بالسلطة وبالبرجوازية وبرجالهما. فتماما كما استغل توني بلير فرصة ضعف وتشتت معارضـيه داخـل حزب العمال البريطاني فأعلن انقلابا داخليا قضى على كـل نكهة يسارية داخل الحزب – تماما كما فعل بلير ذلك، فعلت أحزاب المعارضة شيئا مماثلا، وأصبحت اليوم تعلن بشـكل واضح اعتمادها على قوى اجتماعية وأدوات سياسية أخرى، عدا الجماهير، للوصول إلى السلطة "بدون تصادم مع النظام القائم، بل من خلاله"!! هذا هو السر وراء التقارب الغريـب بين قوى سياسية لا تجمعها مرجعية فكرية واحدة. سـنوات الاستدفاء بالسلطة والبعد عن الجماهير قربت بين "الشـامي" والمغربي" فأصبحا ينتميان – بغض النظر عن الرطان وعن الاختلافات الحقيقية المتبقية – إلى ما يمكن أن نطلق عليـه "الوسطية السياسية المائعة" بمشـروعها الإصـلاحي إيـاه. وكانت مسيرة التقارب الموضوعي بين قوى المعارضة هي نفسها مسيرة إفلاسها السياسي والجماهيري.

مضمون الإصلاحية المصرية

الإصلاحية، سواء الكلاسيكية أو المصرية، لا تنشط إلا في ظل الديمقراطية. فبغض النظر عـن أوهامـه وضـعفه الأصيل، كيف يمكن للإصلاحي أن يحدث تغييرا فـي ظـل الديكتاتورية إذا نبذ الجماهير ورفض الثورة؟ كيف يمكن لـه أن يصل للسلطة، أو حتى يحلم بها، بدون وجود آلية لانتقال السلطة؟

إذن، فإصلاحية بدون ديمقراطية وبدون تـأثير علـى الجماهير لا تعدو أن تكون نكتة سخيفة. الأخطر من ذلك أن تلك الإصلاحية التائهة والتافهة تضطر بسبب منطقها الداخلي ذاته إلى البحث، في ظل الديكتاتورية، عن رافعـة سياسـية تسندها وتحقق أحلامها في الوصول إلى السلطة. في أكثـر الأحيان – وهذا هو ما نراه معظم الوقت في مصر – تلجـأ الإصلاحية إلى السلطة ذاتها كجسر لتحقيق مشاريعها! مـن هنا نرى أن معظم مشاريع الإصلاح التـي تنهمـر علينـا كالمطر تأخذ شكل الابتهالات والتحذيرات للسـلطة. وفـي أحيان أخرى تلجأ الإصلاحية إلى الإمبريالية كطريق لتحقيق

المطامح. ونحن بالطبع رأينا في السنوات والعقود الأخيرة سيناريوهات عديدة في بلدان أخرى للإصلاح بدعم إمبريالي، وفهمنا أي نهاية وأي خاتمة يمكن ترجيها من هذا الطريق.

المعارضة المصرية الإصلاحية إذن في مأزق عميق. في أغلب الظن هي تحلم بتحولات داخل السلطة تدفع تلك الأخيرة إلى طلب العون من المعارضة في إطار تحول ديمقراطي ما. وإذا أردنا التعبير عن هذه الحقيقة المرة بصياغة أخرى يمكننا القول أن المعارضين المصريين المعتدلين، في معظمهم، ينظرون للأزمة الاجتماعية العميقة التي تمر بها مصر الآن من زاوية تأثيرها على الطبقة الحاكمة وليس من زاوية تأثيرها على الجماهير. الإصلاحيون يتخيلون أن الأزمة بكافة أبعادها ستدفع، إن عاجلا أو آجلا، البرجوازية المصرية إلى التململ وإلى الضغط من أجل التغيير، ويتخيلون أن السيناريو العراقي ومناورات الإمبريالية مع سوريا والتحول الليبي سيدفعون النظام المصري من جانب آخر إلى تبني مشروع إصلاحي "ما" على وجه العجلة لاستباق الكارثة القادمة. وفي سياق هذا وذاك يعتقد الإصلاحيون أن زمنهم قد لاح. من هنا فقد بدأوا

ينشطون، على عجالة، في عقد التحالفات وتدبير المؤامرات وطرح المبادرات .. لعل وعسى!

وبغض النظر عن طوباوية أو عـدم طوباويـة حلـم المعارضة هذا، وهي نقطة سنناقشها حالا، إلا أن المهم هـو أن نلتفت إلى مضمون مشروع الإصلاح بدعم البرجوازيـة ومن داخل السلطة. المضمون هو، بطبيعة الحال، برجوازي. إذا قبلت بالبرجوازية كرافعة لمشروعك السياسي، فلا شـك أنك ستقبل ببرنامج البرجوازية كأساس لرؤاك الإصـلاحية. وإذا استندت على مساحة اتفاق مع السـلطة، فـلا شـك أن إصلاحك سيقوم على صفقة سياسية مع أحد أجنحتهـا. هـذا بالضبط ما يحدث الآن. اقـرأ بـتمعن مشـاريع الإصـلاح المختلفة ستجد نغمة متكررة: "بدلا من أن يطاح بكـم فـي ثورة، وبدلا من أن تصل الأمور إلى حد الثورة، المطلـوب هو بعض الإصلاحات لتجميل الليبرالية الجديدة، ومـن ثـم لإعطاءها دفقة حياة جديدة"!! الإصلاحيون المصـريون إذن هم وجه آخر لليبرالية الجديدة، يحمل من المساحيق الكثير .. ولكن هل تخفي المساحيق "الوش العكر"!

إصلاح أم ثورة؟

على أن سيناريو الإصلاح من أعلى بضغط البرجوازية و/أو الإمبريالية ليس هو السيناريو الوحيد المحتمل، وليس هو السيناريو الأكثر احتمالا. بل الأكثر من ذلك أنه لا يقطع بالضرورة الطريق على الثورة الاجتماعية، بل ربما يعجل من حدوثها!

فلننظر في احتمال حدوث سيناريو الإصلاح من أعلى. ربما سيتفق معنا كثيرون أن الطبقات الحاكمة تتفاوت فيما بينها في درجة استجابتها للضغوط والأزمات التي تواجهها. في بعض الحالات تستشعر الطبقة الحاكمة العاصفة القادمة وتستبقها بتغيير سياسي يحاول أن يجهض فرصة الثورة الشعبية من أسفل. وفي حالات أخرى، يكون الجمود فيها قد بلّد إحساس الحكام وحوارييهم، تصمم الطبقات الحاكمة على المضي قدما في سياستها المعادية للجماهير وفي الاحتفاظ بأشكال سياسية تعفنت وتجاوزها الزمن. بالطبع الفارق بين الطبقات الحاكمة في هذه الحالة أو تلك لا يكمن في طبيعتها الجوهرية، فهي في كل الأحوال رأسمالية. الفارق يكون في

درجة جمود (أو حيوية) السلطة السياسية لهذه الطبقة الرأسمالية.

السؤال هنا هو: هل النظام الراهن يتسم بالحيوية وبعد النظر؟ نترك للقارئ اللبيب الإجابة، على أن يتذكر فقط التاريخ الطويل من التصلب وانعدام المرونة والركود السياسي والفساد المجتمعي. ربما يذكرنا هذا النظام، على عهد شيخوخته، بنظام باتيستا في كوبا في أواخر الخمسينات أو النظام القيصري في روسيا في نهاية الحرب العالمية الأولى وقبيل الثورة البلشفية: نظام فقد صلته بالواقع وغمرته شبكة فساد تخللت أوصاله حتى الصميم.

هل يعني هذا أن إصلاح النظام من داخله مستحيل؟ أو هل يعني أن سيناريو تغيير من أعلى غير ممكن؟ ليس بالضرورة. ولكن ما نقوله يشير إلى أن جمود النظام وتلكؤه في التغيير سيلعب دورا كبيرا في تعميق الأزمة. النظام اليوم يغذي أوهام التغيير، ولكنه لا يقدر عليه. هو يعطي الليبرالية الجديدة كل المفاتيح الاقتصادية، ولكنه يعطل كل فرص التغيير السياسي. هذه التخبطات ستخلق، في الأجل المتوسط،

بيئة أكثر التهابا وتوترا، وستنعكس في استفحال تناقضات لا يمكن حلها بالتلفيق. فحتى لو حدث إصلاح بهـذا القـدر أو ذاك، فربما يلعب دور المفجر وليس دور عنصر الاستقرار!

هذا ما يدعونا إلى النظر إلى البديل الآخر: بديل الثورة الاجتماعية. ينسى كثيرون أن الثورات كثيرا ما تبـدأ مـن أعلى! عندما تصل الأزمة المجتمعية إلى حد الخـلاف، ثـم الشقاق، بين أجنحة الطبقة الحاكمة، وعندما تصل إلـى حـد ظهور وتهاوي المشاريع الإصلاحية الواحد تلو الآخر – في هذه اللحظة بالتحديد يتبين للخاضـعين والمقهـورين حجـم الأزمة ومستوى استفحالها، ويتبين لهم أيضا درجة ضـعف الطبقة الحاكمة وعدم قدرتها علـى إدارة المجتمـع بسـبب إفلاسها وبسبب ما ينخر فيها من فساد وتذبذب وصـراعات. الثورة الفرنسية على سبيل المثال بدأت بصراع بين النـبلاء وبين الملكية المستبدة، ثم تجاوز الصراع حدوده المرسـومة وأصبح ثورة اجتماعية عميقة قلبت المجتمـع رأسـا علـى عقب.

اليوم يبدو للجميع أن أجنحـة مـن الطبقـة الحاكمـة المصرية، على الرغم من تماسكها الظاهري، بدأت تتململ وتتأفف. النظام السياسي الذي ترعرعت في ظله تلك الطبقة، والذي حماها من كل الأخطار، أصبح ثوبا ضـيقا يصـعب احتماله. من هنا بدأ الحديث يدور على الإصلاح واحتمالاته. ومن هنا بدأت السلطة في اتخاذ قرارات إصلاحية ليبراليـة جديدة رفعت مجموعة لجنة السياسات – جنـاح الليبراليـة الجديدة الفج في السلطة – إلى سدة الحكم، لعل هـذا يمثـل مخرجا من الأزمة المزمنة. ولكنها، أي السلطة، جبنت، كما أشرنا، عن إحداث أي تغيير في التركيبة السياسية للنظـام. والاحتمال الأقرب أنها ستجبن عن القيام بجراحة عميقة فـي شكل النظام السياسي، بالرغم من أنها غالبا سـتحتاج عنـد نقطة ما إلى إجـراء بعـض التغييـرات الشـكلية لإلهـاء المعارضة وتمرير مشروع التوريث.

لكن هل يمكن لجرعة إضافية من الليبراليـة الجديـدة، تقدمها سلطة ممزقة وغير قادرة لأسباب موضوعية وذاتيـة على التغيير الحقيقي، أن تحل العقدة و"تفك النحس"؟ لا أحـد يمكنه أن يقرأ المستقبل. لكن علينا أن نعترف أن أي عاقـل

سيشكك تماما في هذا الاحتمال. الاحتمال الأكبـر – وهـو الاحتمال الذي علمتنا إياه تجارب التسعينات من روسيا إلـى الأرجنتين إلى إندونيسيا – أن يؤدي مزيـد مـن الليبراليـة الجديدة إلى الانفجار الشعبي، أي إلى فتح أفق بديل التغييـر الجذري السياسي والاجتماعي. فبالضبط عندما تبدأ الطبقـة الحاكمة في تغيير أساليبها، تكون تلك هي لحظـة اخـتلال عجلة القيادة بين يدي السلطة، ومن ثم لحظة تعميق الاختمار الثوري في المجتمع وإحياء الحركة الجماهيرية التـي يظـن الكثيرون أنها قد ماتت أو شارفت على ذلك.

ثورة داخل الثورة

الانتفاضة الجماهيرية المصرية، وهي بـديل محتمـل بشكل كبير في ظل إفلاس الليبرالية الجديدة الفجة وإفـلاس الإصلاحية المصرية إياها، ستكون نقطة البدايـة لمعركـة سياسية-طبقية كبرى. يخطئ من يظن أن الانتفاضة سـتمثل غاية المنى والنهاية السعيدة لفيلم التغيير المصري. الحقيقـة أن الإصلاحيين، بل والليبراليين الجدد، الذين يخافون اليـوم من الثورة خوفهم من الأمراض المعدية والوحوش الكاسرة،

سيقفزون فور ظهور تباشير انتصار الانتفاضة إلى معسكر عاشقي الجماهير وممجدي ثورتهم! هذا كان الحال في كل ثورة كبرى في التاريخ. وهذا كان الحال في كل انتفاضة منتصرة. طموح البرجوازية المصرية في حال فشل النظام الراهن في الاستمرار أو في تغيير نفسه بطريقة سلمية سيكون، ببساطة، هو خلق سلطة جديدة تخدم نفس المصالح. "فلنضحي بالنظام الراهن طالما كان في هذا تحقيقا لمصالحنا" – هكذا سيكون لسان حال كبار الرأسماليين المصريين، كما كان لسان حال نظرائهم في بلدان عديدة أخرى.

الانتفاضة إذن معركة لابد من خوضها حتى النهاية. الثورة السياسية الأولى ستكون إما نقطة بداية لتعميق الثورة، أو نقطة نهاية لآمال الجماهير في العدل والحرية. ما تحتاجه انتفاضة الأيام الأولى – تلك التي يسقط فيها سوهارتو أو قيصر روسيا أو أشباههما – هو التعميق والتجذير؛ هو ثورة أخرى داخل الثورة .. ثورة الكادحين ضد الاستغلال التي ستكمل ثورة الشعب من أجل الحرية السياسية. وبالرغم من أن الكثيرين قد يعتبرون هذا كلام من الماضي (الرديء أو الجميل!)، إلا أن الحقيقة هي أن هذا هو بالضبط، وبغض

النظر عن تمنيات اليمين أو الوسط أو اليسار، جوهر التناقض في أي انتفاضة تصنعها الجماهير بينما تحاول البرجوازية أن تكبحها وتمنعها من تحقيق كل مصالح من صنعوها.

لا نكاد نشك لحظة في أن العمال في المصانع والفلاحين في الحقول والمأجورين في كل موقع عمل، إذا ما دخلوا مسرح التاريخ وانتفضوا، سوف يسعون إلى تعميق ثورتهم وتجذيرها. لماذا يكتفي هؤلاء بالإطاحة بنظام سياسي فاسد ومتعفن؟ أوليس من المنطقي أن يسعون، وهم يملكون الشارع، إلى تحقيق مصالحهم في العدل الاجتماعي وفي تحطيم سلطة حفنة المالكين الرأسماليين؟ الحقيقة أن هذا هو عين العقل والمنطق، وهذا بالضبط ما يحدث في كل ثورة كبرى. المشكلة – كما أكدنا – هي أن هناك من سيحاول أن يوقف العجلة ويسرق الثورة. من هنا فإن واجب كل مشتاق إلى العدل وإلى الحرية بأعمق معانيها أن يحاول الإجابة على السؤال الصعب: كيف يمكن أن نضمن للثورة – إذا ما حدثت – الديمومة والانتصار؟

أي تغيير نريده؟

تامر وجيه

لمصلحة من؟

يحتاج اليسار المناضل في مصر إلى أن يبلور موقفـا واضحا من مسألة "التغيير" أو "الإصلاح" التي غطى الحديث عنها في الآونة الأخيرة على كل حديث. أرى أن نقطة البدء هنا هي طرح السؤال: تغيير لمصلحة من؟ وإلى أي مدى؟

الإجابة على هذا السؤال لدى الاشتراكيين بسيطة إلـى حد مذهل: تغيير لمصلحة الجماهير الكادحة، وإلـى أقصـى مدى. بتعبير آخر: ثورة اجتماعيـة تقضـي علـى أسـس الاستغلال والاستبداد في مجتمعنا الرأسمالي.

المشكلة في هذه الإجابة هي أنها عادة ما تثير السخرية. إذ تتفق الأغلبية الساحقة من "الساسة" و"المثقفين"، حتى مـن أوساط اليسار، أن هذه أهداف مستحيلة. وتتفق أيضا أن من

يرددونها هم واهمـين يـرددون أفكـار وعبـارات لينـين وتروتسكي دون فهم أو تقدير للظرف الذي نعيش فيه.

إذا ما وضعنا السخرية جانبا، فسنجد أنه ربمـا يكـون السبب الرئيسي لرفض فكرة التغيير الثوري الجـذري هـو أزمة اليسار ذاته. فما هو بالضبط وجه الجنون في أن تطالب بوقف جنون السوق الذي يدفع ملايين الأطفال إلى العمل في أسوأ الظروف بينما يعاني ملايين الشباب من البطالة؟ ما هو وجه الجنون في أن تطالب بتوزيع ملايـين الشـقق غيـر المسكونة على الملايين من سكان العشش والمقابر؟ ما هـو وجه الجنون في أن ترفع شعار الأرض لمن يفلحها؟ وما هو وجه الجنون في أن تدافع عن حق صناع الحياة من الكادحين في أن يقرروا مصيرهم بأيديهم؟

الديمقراطية والتغيير

يبدو لي أن هناك فكرتان رئيسيتان تتردان بين بعـض اليساريين للرد على من يقولون بأن التغيير الجذري والثورة الاجتماعية أمران ضروريان وممكنـان. الأولـى تـرى أن الإصلاح السياسي الديمقراطي، وليس الثورة الاجتماعية، هو المدخل لتحقيق مطامح الجماهير. أما الثانية فترى أن الثورة الاجتماعية، وطبعا الاشتراكية، ليسا مطروحين على جـدول أعمال المجتمع. أنا اعتقد أن الفكرتين خاطئتان.

لا شك أن الديمقراطية هدف صحيح ونبيـل. ولا شـك أيضا أن النضال من أجلها واجب على كل اشتراكي. ولكـن لا ينبغي أن ننسى أنها ليست شكلا بلا مضمون. ممكـن أن تكون هناك ديمقراطية في خدمة رأس المـال، وممكـن أن تكون هناك ديمقراطية في خدمة الجماهير.

الديمقراطية ليست كما يتوهم البعض إطارا محايدا يمكن أن تملأه بالخصخصة أو إذا شئت بالتأميم! الطريقـة التـي تتحقق بها الديمقراطية، ونوع الصراع السياسي-الطبقي الذي ينتجها، هما اللذان يحددان مضمونها الاجتماعي.

خذ عندك مثال ثورة ١٩١٩. التسوية الديمقراطية التي أتى بها دستور ١٩٢٣ لم تقض على الاستعمار ولم تقـض على الاستغلال. زد على ذلك أن حكومة سعد زغلول لاحقت الشيوعيين وجرمت الشيوعية.

كيف نفسر ذلك؟ تفسيره أن ثورة ١٩١٩ لم تتجذر بمـا فيه الكفاية، ومن ثم انتهت بنصف هزيمة ونصف انتصـار. البرجوازية التي قادت الثورة كبحت الجماهير ومنعتها مـن تحقيق مطامح أوسع من مجرد "نصف ديمقراطية سياسـية". الثورة التي كان من الممكن أن تتحدى الاسـتعمار وكبـار الملاك فشلت في ذلك لأنه كان هناك تناقض فـي المصـالح بين من قادوها (الباشاوات) وبين من صنعوها (الجماهير).

هذا درس جوهري. كل ثورة تشارك فيها أو تحاول أن تركبها البرجوازية تحمل تناقضا. ربما يؤيد الأثريـاء هبـة الجماهير. ولكنهم يؤيدون مصالحهم أكثر من أي شيء آخر. ولذا فعندما تندفع الجماهير الثائرة إلى الأمـام محاولـة أن تطالب بحقها في الخبز والحرية، عنـدما يطـالبون بتـأميم

المصانع ورفع الأجور ومواجهة البطالة، نجد البرجوازية وقد انقلبت على الثورة رافعة شعار "في هذا الكفاية"!

هل نريد ثورة مصرية ناقصة؟ هل نريد أن تتوقف هبة شعبية مقبلة عند حدود إسقاط الديكتاتورية فقط؟ هل نريدها أن تقدم ثمرة التضحيات الجماهيرية على طبق من ذهب لطبقة الرأسماليين الاحتكاريين؟

هذا الاحتمال "السيئ وارد في مصر الآن. الأزمة الاجتماعية والاقتصادية دفعت كل القوى للحديث عن "التغيير" و"الديمقراطية". البرجوازية المصرية نفسها تتحدث عن التغيير. ومن الوارد، كما أثبتت تجارب بلدان أخرى، أن تحاول فئات منها أن تركب على الهبة الشعبية لتوظيفها لمصلحتها - أي للإطاحة بنظام حكم أصبح عبئا على رجال الأعمال واستبداله بنظام حكم يسير بخطى أسرع على طريق رأسمالية السوق.

من هذا المنطلق فإن رفع شعار "الإصلاح السياسي أولا" يعد خطأ سياسيا كبيرا لا ينبغي أن يقع اليسار المناضل فيه. إذا كانت قناعتنا أن هبة شعبية وليس انقلاب قصر هي

الطريق الوحيد للتغيير، وإذا كانت قناعتنا أن هذه الهبة تحمل إمكانيات مفتوحة إما للهيمنة عليهـا وكبحهـا أو لتعميقهـا وتجذيرها - إذا كانت هذه قناعتنـا فواجبنـا أن نخـوض المعارك بأفق تعميق كفاح الجماهير من خلال طـرح مهـام اجتماعية أوسع من مجرد الإتيان بديمقراطيـة تخـدم رأس المال.

عصر الثورات الشعبية

الفكرة الأخرى التي يطرحها معارضـو الاسـتراتيجية الاشتراكية الجذرية للتغيير هي أن الثورة الشعبية غير ممكنة في عصرنا. هذه الفكرة برغم انتشارها تتسم بالسذاجة. كـل مطلع على التاريخ المعاصر لابد أن يعترف بمركزيـة دور الهبات الشعبية في التغيير. انظر إلى زلزال الكتلة الشـرقية. انظر إلى جنوب أفريقيا، ثـم إلـى إندونيسـيا والأرجنتـين وبوليفيا وفنزويلا. انظر إلى انتفاضة الخبز اللبنانية مؤخرا، وقبلها إلى حركة مناهضة العولمة والحرب التـي حركـت الملايين في أوروبا وآسيا والشرق الأوسـط. انظـر إلـى الإضرابات العامة في إيطاليا واليونان وأسـبانيا ونيجيريـا

وغيرها من الدول. كل هذه مؤشرات على أن دور الجماهير في تصاعد.

بل إن أي متأمل لوضع الحركة الجماهيرية في مصـر لابد له أن يعترف أن ليل التسـعينات الطويـل آخـذ فـي الانحسار. من منا كان يحلم قبل خمس سنوات فقط بمـيلاد كل هذه اللجان والجبهات من "اللجنة الشعبية" إلـى "مـؤتمر القاهرة" إلى "أجيج" إلى "حركة عشرين مارس"؟ من منا كان يتوقع موجات المظاهرات من أكتوبر ٢٠٠٠ إلـى أبريـل ٢٠٠٢ إلى مارس ٢٠٠٣؟ ومن منا كان يجرؤ على تنظـيم سلسلة مظاهرات ناجحة في قلب ميدان التحرير؟

المراهنة على الجماهير ليست حلما ساذجا وليست أمرا يمكن التفاوض حوله. انقلابات القصور لا تلقـي للكـادحين بالا. والاستجداءات للحكام تغذي الأوهام حـول شـرعيتهم وقوتهم. فقط النضال الجماعي من أسفل هو السـلاح الـذي يمكن أن يراهن عليه من يريد تغيير لمصلحة الجماهير.

مشكلة عصرنا ليست في أن الهبات الشعبية والنضـال الجماهيري آخذين في التراجع. مشكلة عصرنا في الحقيقـة

هي أن الهبات الشعبية تقف عند حدود التغيير السياسي فقط. انتفاضة إندونيسيا أزاحت سوهارتو وديكتاتوريته. ولكنها لم تنجح في تحقيق مطامح الجماهير في نظام اجتماعي أكثر عدلا ومساواة. شيء مشابه يمكن أن يقال عما حدث في الأرجنتين وغيرها من البلدان.

هذا درس لنا. انتفاضة الجماهير ليست نزهة. البرجوازية لن تترك مواقعها بسهولة. وعلى من يسعى إلى تجاوز أفق التغيير السياسي البحت أن يبحث في شروط الانتصار الكامل لانتفاضة صنعتها جماهير تسعى ليس فقط إلى "الديمقراطية المجردة"، وإنما إلى "الديمقراطية التي تخدم مصالح الكادحين والفقراء".

ما العمل؟

لا يعني كل ما سبق أن نتخلى عن النضال الديمقراطي. على العكس، المطلوب هو تعميق وتجذير النضال الديمقراطي. أجنحة رئيسية في الطبقة الحاكمة المصرية تحلم بتغيير سلس يأتي بجمال مبارك إلى السلطة. واجبنا أن

نناضل ضد هذا "الحلم" وأن نرفع شـعار "لا للتجديـد .. لا للتوريث .. نعم للديمقراطية".

ولكن هذا لـيس كافيـا. علينـا أن نبشـر بـالطريق الجماهيري للتغيير. علينا أن نعارض كل أوهام التغيير مـن أعلى وكل صفقات القصر. التسويات داخل الطبقة الحاكمـة لن تحقق للكادحين شيئا. والتغيير بالتعـاون مـع واشـنطن سيفتح الباب لهمجية الطبعة الأخيرة من الليبرالية الجديدة.

فوق كل ذلك علينا أن نكون واضـحين تمامـا حـول المضمون الاجتماعي للديمقراطية التي ندافع عنها. إذا كنـا نريد ديمقراطية يصنعها نضال جماهيري على المتاريس، فلا أقل من أن ندعو هذه الجمـاهير لـيس فقـط إلـى إسـقاط ديكتاتورية القمع، وإنما أيضا إلى إسقاط المصـالح الطبقيـة التي تحرسها. المعركة التي ستسقط السلطة الشمولية ينبغـي أن تسـقط سياسـات الخصخصـة والإفقـار. شـعار "لا للديكتاتورية" لابد أن ينصهر في شعار "لا لسياسات السوق".

لقد فتح إفلاس النظام الديكتاتوري الباب للحـديث عـن التغيير. وضع كهذا يحمل الكثير من البشارات. ولكنه أيضا

يحمل الكثير من المخاطر. واليسار المناضل مطالـب بـأن يكون على قدر المسئولية. لا بديل عن أن ننخرط في مهمتين تكملان بعضهما البعض: النضال اليومي جنبا إلى جنب مـع الجماهير في مصانعها ومزارعها ومواقع عملهـا، وطـرح استراتيجية سياسية للتغيير من أجل وبواسطة الجماهير.

القسم الرابع

المعارضة والتغيير *

---

* يتناول هذا القسم مواقف عدد من قوى ورموز المعارضة بالنقد والتحليل. يبدأ القسم بمقال يتناول مواقف المعارضة الشرعية من مسألة التغيير. ثم يفرد مقالا لتحليل طبيعة ورؤى الإخوان المسلمين. وينتهي بمقال يساجل المستشار الجليل طارق البشري ودعوته للعصيان المدني في مصر.

العودة لسياسة الاستجداء

رضوان صالح

على هامش احتفالات حزب الوفد بزعمائه التـاريخيين الثلاثة، اجتمع رؤساء حزبي التجمـع والناصـري بـرئيس حزب الوفد في أغسطس ٢٠٠٤ بدعوة مـن الأخيـر. فـي الاجتماع اتفق زعماء الأحزاب على "بدايـة تحـرك جـاد ومتواصل لتحديد مسار للخروج بالبلاد من الأزمة الخانقـة التي تمر بها في جميع المجالات." كان هذا الاجتمـاع هـو نقطة الانطلاق لما سمي بأمانة المعارضة التي تطورت فيما بعد لمجموعة الوفاق الوطني (مجموعة الأحزاب الثمانيـة)، التي من المفترض أنها تطرح مشروعا للإصلاح السياسـي والديمقراطي يهدف إلى تغيير طريقة وشـكل الحكـم فـي مصر.

في هذا الاجتماع التمهيدي مثّل خطاب نعمـان جمعـة رئيس حزب الوفد النواة الأساسية لرؤية أحزاب المعارضـة الإصلاحية. أعلن نعمان جمعة رئيس حزب الوفـد خمسـة

مطالب ديموقراطية – أقر كثيرون مـن المشـاركين فـي الاحتفالية بأنها تصلح كميثاق للعمل الوطني – تهدف جميعها إلى إنهاء حالة الطوارئ، وتنظيم الانتخابات القادمـة وفـق رؤية جديدة بإشراف قضـائي كامـل، وانتخـاب رئـيس الجمهورية بين أكثر من مرشح، واسـتمرار الحـوار بـين الأحزاب للوصول إلى الوفاق الوطني.

كيف يمكننا تقييم حركة أحزاب المعارضة الشـرعية من أجل الإصلاح؟ الإجابة، لأول وهلة، هي باختصـار "لا جديد تحت الشمس". مجرد تعبير فج عـن حالـة الإفـلاس السياسي والجماهيري والذي تعـاني منـه كـل الأحـزاب الموجودة على الساحة، وذلـك بترديـد نفـس الشـعارات والمطالب الحزبية المهادنة التقليدية دون ربطها بأي مطالب شعبية تستند لحركة الجماهير من أسفل. ولكن إذا دققنا بعض الشيء في الأمر ربما نجد جديد أكثر رداءة مـن الوضـعية السابقة.

في بداية أغسطس ٢٠٠٣ ذهب نائب المرشـد العـام للإخوان المسلمون إلى الأحزاب الثلاثة لفتح حوار منفرد مع كل منهم بهدف تجاوز الماضي وفتح صـفحة جديـدة مـن التنسيق ربما تحمل بداخلها اتفاقات محددة حول الانتخابـات التشريعية القادمة المزمع عقدها فـي نـوفمبر ٢٠٠٥ بعـد الاستفتاء على الرئاسة بشهر واحد. واضح أن هدف الإخوان كان البحث عن حزب شرعي يدخل مرشحيهم الانتخابات من خلاله كما حدث مع حزب الوفد في ٨٤ والعمل في ٨٧ وما تلاها من انتخابات بالنظام الفردي. هذا الهدف من الممكن أن يقوي من وضع الإخوان في وقت يتعـرض فيـه كـوادره ومرشحوه في أي انتخابات لضربات أمنية عنيفة رغم كـل سياسات المهادنة من جانب التنظيم مع الدولة.

ولأسباب مختلفة رفضت تقريباً الأحزاب هذا التنسـيق، ليس من زاوية نقدهم لرجعية الإخوان، ولكن مـن زاويـة ضعف وهشاشة هذه الأحزاب نفسها. فتنظيم الإخوان قـادر على ابتلاع أي حزب يدخل فيه، بل قادر على ابتلاع هـذه الأحزاب مجتمعة. ثانياً الدخول في تنسيق مع الإخوان مـن الممكن أن يعرض علاقة هذه الأحزاب بالنظام لهزات عنيفة.

وهنا مربط الفرس. فبالرغم من الشعارات التي ترفعها هـذه الأحزاب وتتصدر بها جرائدها، إلا أنها لا يمكنها أن تطرح نفسها كبديل لهذا النظام. فمطالب هذه الأحزاب في النهاية لا تعدو أكثر من مجـرد تعـديلات قانونيـة لتجميـل شـكل الديكتاتورية القبيح بحلية ديموقراطية.

وقد تأكد هذا الأمر حينما خرج علينا رفعـت السـعيد المتحدث باسم مجموعة الوفاق الوطني ليؤكد أنـه لا مكـان للأحزاب والتنظيمات "غير الشرعية" (لاحظ التعبيـر!) فـي تلك المجموعة. هذا بالتحديد هو ما يفسر لنا لماذا لـم تأخـذ تلك المجموعة موقفا من مسألة التجديد والتوريث، بـالرغم من أنها هي القضية المركزية في أي حديث عن الإصـلاح السياسي في هذا البلد.

من ناحية أخرى، فلقد أقر رؤساء الأحزاب الثلاثة فـي اجتماعهم الأول بأن مشروعهم هذا لا يعد بأي درجة تنسيقاً للانتخابات المقبلة. إذن تقدم الأحزاب الثلاثة نفسـها، عبـر مطالبها، على أنها مستعدة طيلة الوقـت لأن تبقـى مجـرد معارضة مستأنسة في فلك ديموقراطية النظام المزعومة. فلا

تحالف مع قوى يبغضها النظام ويطاردها ويرفض إعطاؤها أي صبغة شرعية (رفعت السعيد صرح بأن "أن التنسيق مع الأحزاب لا يعني قطع الحوار مع الحـزب الـوطني الـذي أجهضه بنفسه")، ولا مانع من مشاركة الحزب الوطني نفسه في "مسيرة النهوض الوطني"، وأخيراً لا تفاعل من أي نوع مع الجماهير، ولا دخول فـي أي نـوع مـن التحركـات والحملات التي تلعب فيها قوى سياسية سرية أدوارا قياديـة مخافة أن تدفعها في اتجاهات أكثر جذرية. والثمن المنتظـر هو بالتأكيد السماح بزيادة الحصة من المقاعد البرلمانية.

هناك جديد إذن .. فهذه الأحـزاب تجتمـع الآن علـى تشييع جنازتها. فالتجمع والناصري يقبلان السير وراء حزب الوفد و"ميثاقه الوطني". صحيح فعندما تصل مجموعة مـن الأحزاب لمنطقة الركوع الكامل تصـبح وقتهـا برامجهـا وأفكارها وتاريخها أشياء ليست ذات قيمة ولا محل للخـلاف حولها.

الإخوان المسلمون والتغيير

علي منصور

لن يختلف اثنان أن تنظيم الإخوان المسلمين هو أكبـر تنظيم سياسي في مصر. لا توجد قوة أخرى في هـذا البلـد تنافسه في تأثيره وانتشاره. بل الأدق أن نقول أنه فيما عـداه لا يوجد حزب سياسي له جذور جماهيرية على الساحة. من هنا فهو التكوين الوحيد المؤهل، في ظرف أزمـة سياسـية وهبة جماهيرية محتملة، أن يلعب دورا محوريا في توجيـه الجماهير وفي لعب دور البديل الجاهز.

نظن أن هذه أسباب كافية لأن يهتم كل السياسيين، ومن بينهم الاشتراكيين، بالإخوان المسـلمين. إذا كنـا نـرى أن "تغييرا ما" أصبح على جدول أعمال الطبقة الحاكمة، وإذا كنا نرى أن العوامل المهيئة لانتفاضة جماهيريـة تتجمـع فـي الأفق، فلا أقل من أن ننظر ببعض الإمعان إلـى المشـروع السياسي ـ الطبقي لأكبر حزب في هذا البلد.

الأساس الطبقي للإخوان

لا يكفي حتى تفهم مشروع حزب ما أن تقتصر على تحليل الطبيعة الطبقية لعضويته. الأحزاب العمالية قد تكون إصلاحية وقد تكون ثورية. والأحزاب البرجوازية الصغيرة قد تكون فاشية وقد تكون وطنية تحررية. الأهم من هذا وذاك أن الأحزاب البرجوازية الكبيرة لا تجذب غالبية عضويتها من بين أبناء الطبقة البرجوازية. على العكس: أحزاب البرجوازية تستمد أعضاءها وقوتها من قدرتها على جذب كوادر من طبقات أخرى (الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة) لتلعب أدوار القادة والمنظرين والحركيين.

يمكننا إذن القول أنه بالرغم من أن الأحزاب تمثل في الجوهر مشاريع طبقية اتخذت شكلا سياسيا متكاملا، إلا أنه ليست هناك علاقة بسيطة ومباشرة بين الطبيعة الطبقية لعضوية الحزب وبين مشروعه. هذه الملاحظة مهمة جدا لفهم تنظيم الإخوان المسلمين ولفهم خطته لإصلاح المجتمع.

الإخوان المسلمون بالأساس تنظيم للطبقة الوسطى التقليدية والحديثة (بالذات: الأطباء، المهندسون، المحامون، المدرسون، الخ)، وللبرجوازية المتوسطة والصغيرة (التجار المتوسطون، الطلاب وخريجو الجامعات من أبناء متوسطي ومحدودي الدخل، الموظفون، الخ)، ولكنه يحاول باستماتة تقديم أوراق اعتماده للبرجوازية المصرية الكبيرة. يراهن الإخوان على المستقبل، ويحلمون بالسيناريو التركي. هم يعتقدون عن حق أن أي أزمة سياسية مقبلة سترشحهم – بسبب تأثيرهم على الشارع – للعب دور محوري، وربما يفرض تطور الأحداث على البرجوازية، وعلى الإمبريالية الأمريكية، تزكيتهم كبديل يمثل صمام أمان لصيانة الملكية الكبيرة والمصالح المرتبطة بها.

بهذا المعنى فالإخوان المسلمون ليسوا أعداء طبقيين للنظام القائم. هم منافسين له يحاولون خطب ود شرائح وقطاعات أخرى من نفس الطبقة. وهذا ما يفسر عداء نظام مبارك لهم. النظام يخشاهم ليس لأنهم العدو الطبقي، ولكن لأنهم الأقرب للحلول محله إذا ما حانت ساعته لسبب أو لآخر. أما هم، فإن مهادنتهم للنظام وعدم رغبتهم في القيام

بأي تعبئة جماهيرية تنبع مـن سـعيهم لإثبـات احتـرامهم للشرعية والنظام و... "البرجوازية" .

يستمد الإخوان قوتهم من تاريخهم ومن قدراتهم. ولكن الأهم من هذا وذاك أنهم يعتمدون على تململ الطبقة الوسطى المصرية، بالذات جناحها الحديث. هذه الطبقة ناقمـة اليـوم على فشل نظام مبارك المزري. هي ناقمـة علـى أحوالهـا المتردية وعلى ضيق فرص العمل وعلى تقهقـر المجتمـع وفساده. هؤلاء هم الأشخاص الذين يتحدثون عن المصريين بصفتهم شعب متخاف ويعبرون عن خجلهم من انتمائهم لبلد أصبح اليوم متأخرا عن دول أخرى كان يسـبقها ذات يـوم قريب. وهؤلاء أيضا هم الأشخاص الذين يتبنى كثير منهم ـ خاصة القسم الأضعف والأقل فرصا ـ رؤية أخلاقية لفشـل البرجوازية المصرية التحديثي: "البعد عن الإسلام هو سـبب الفشل، الخضوع للقيم الغربية هو أصل البلاء، نريد تحـديثا إسلاميا"!

تحولات تاريخية

تاريخيا نشأ الإخوان كحزب للبرجوازية الصغيرة المحبطة مما آل إليه الحال بعد مرور عشر سنوات على ثورة ١٩١٩. في هذه السنوات العشر ظهر تخاذل حزب البرجوازية (الوفد) كقائد لحركة التحرر الوطني، وبدأت الرأسمالية الصناعية، وكل مظاهر "التحديث" الرأسمالي، تظهر وجهها الاستغلالي القبيح. فكانت النتيجة هي غضب كل فئات البرجوازية الصغيرة واستعدادها للتحرك بشكل مستقل تحت شعارات أخلاقية تداعب أحلامها في العودة للعصر الذهبي قبل انهيار "المدينة الريفية الفاضلة".

لكن كما هو الحال في شأن كل حزب قديم وكبير، خضع الإخوان للعديد من عوامل التبدل والتغيير. جوهر التغيير الذي طرأ على الإخوان على مدى أكثر من خمسة وسبعين عاما منذ النشأة في ١٩٢٨ وحتى اليوم هو التحول من حزب للبرجوازية الصغيرة يتصف بالتذبذب والتردد بين الجذرية والمهادنة، بين الوسائل الإصلاحية والوسائل العنيفة، إلى حزب خلّص نفسه من أمراض التشدد والراديكالية التي

ترتبط بسنوات المراهقة (!) ويحاول الآن جاهدا أن يعد نفسه للعب دور البديل المحترم (يعني البرجوازي) للغد وبعد الغد.

ربما كانت النقطة الفاصلة في تـاريخ الإخـوان فـي التحول ناحية البرجوازية هي سنوات الستينات وحتى أوائـل السبعينات. في نهاية هذه السنوات حسمت معركة "إصلاح أم جهاد؟" داخل الإخوان بخروج القطبيين وكل عناصر التشدد من عباءة التنظيم لينشئوا تنظيماتهم المسـتقلة التـي مـلأت الساحة السياسية المصرية ضجيجا على مدى عقود.

ثم عاد الإخوان للساحة في السبعينات، ولكن في ثـوب جديد. كثير من القيادات التاريخية عادت منتفخة الجيوب من إمارات الخليج. وتجددت حيوية التنظيم مع حركة الطـلاب في السبعينات حينما نجحت مجمل سياسات النظـام، علـى خلفية أزمة الطبقة الوسطى الجديدة، في ضخ دماء شبابية في عروق تنظيم كان قد شاب واكتهل في معركته مع السـلطة الناصرية.

مشروع الإخوان

منذ تلك اللحظة وحتى يومنا هذا والإخوان يسيرون بدأب لا يعرف الكلل على طريق واضح المعالم تماما: طريق البرجوازية. الكوادر الرئيسية للتنظيم أصبحت مجمعة اليوم على عدد من الثوابت لا تراجع عنها: لا للعنف، لا للثورة أو الهبة الجماهيرية، نعم للطريق البرلماني وللإصلاح التدريجي.

هذا عن الوسائل. أما الأهداف فيمكنك أن تتعرف عليها من البرنامج الإصلاحي الذي نشره الإخوان قبل شهور قليلة بتوقيع المرشد العام الجديد محمد مهدي عاكف. يمكنك باختصار القول أن هذا برنامج ليبرالي بنكهة إسلامية: نعم للديمقراطية البرجوازية ولكن مع بعض الضوابط الإسلامية، نعم للإصلاح الاقتصادي الليبرالي الجديد (متضمنا الخصخصة) ولكن بدون ربا، نعم للحريات العامة والسياسية ولكن مع بعض التقييد في الحريات الشخصية (لا للخمور وللقمار ولسفور النساء)، نعم لتطوير التعليم لتلبية احتياجات رأس المال ولكن مع نشر الكتاتيب!!

الطريف هنا أن المتأمل يمكنه أن يكتشـف أن معركـة اليسار الانتهازي مع الإخوان لا تعدو أن تكون معركة حول الحريات الشخصية. الطرفان يقـبلان بالنظـام الاجتمـاعي السائد؛ الطرفان يؤيدان الرأسمالية والسوق؛ الطرفان يريدان (على الأقل في أقوالهم) قدرا ما من الديمقراطية البرجوازية ـ ولكنهما يتصارعان حول الحجاب والسفور والخمور!!

المجتمع الذي يسعى إليه الإخـوان المسـلمون إذن لا يختلف في جوهره عن المجتمع الذي تحاول أن تبنيه قـوى المعارضة المهادنة الأخرى، بل لا يختلف في جوهره عـن المجتمع الذي تحاول أن تبنيه جماعـة السـلطة. فـي هـذا المجتمع لن يختفي الاستغلال. سيظل العامل عبدا والرأسمالي سيدا. سيظل التاجر حرا، والفقير منهوبا. سـتظل الملكيـة الخاصة مصـانة وآمنـة، بـل ستتوسـع بـ ـ"فضـل ا " و"الخصخصة". كل ما هنالك أن الضجيج الأخلاقي سيعلو في محاولة لإخفاء الوجه القبيح لليبرالية الإخوانية الجديدة.

الإخوان واليسار والتغيير

وبينما يسـعى الإخـوان جاهـدين لإثبـات ولاءهـم للرأسمالية، نجد اليسار المهادن يرى أن خطر الإخوان يكمن في ظلاميتهم وفي كذب تبنيهم للديمقراطية. الحقيقة أن خطر الإخوان يكمن في مسألة أخرى تماما. الإخوان خطر لأنهـم القوة البرجوازية الجماهيرية الوحيدة. أي أنهـم الوحيـدون القادرون – في سياق انتفاضة جماهيرية محتملة – على لعب دور صمام الأمان للطبقات الحاكمة.

الانتهازيون يعتقدون أن الطريق لإزاحة خطر الإخوان هو منافستهم على تقديم أوراق الاعتماد للبرجوازية الكبيـرة وللمجتمع المخملي. هذا بالضبط هو طريق تكـريس دولـة الاستغلال والاستبداد. الطريق الوحيد لإزاحة خطر الإخوان هو كسب الجماهير. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا علـى يـد يسار مناضل حسم مواقعه في صفوف الكادحين ونزل إلـى غمار المعركة الطبقية في كل موقع ومجال.

في أتون أي معركة طبقية كبرى قادمة نحـن نعلـم أن الإخوان سيواجهون أسئلة "الخبز والحرية" الصعبة. ونعلـم أيضا أن إجابتهم ستكون في صـف "الملكيـة والرأسـمالية والخصخصة"، وفي صف "النظام والانضباط وحق الأسـياد أن يسودوا". ساعتها سـتولد فرصـة ذهبيـة أن تكتشـف الجماهير، من خلاصة تجربتها، أن الإخوان هم وجه آخـر من وجوه الطبقة الحاكمة. لكن ستقع المسئولية علـى يسـار كفاحي، بنى قواعده الجماهيرية وخلق لنفسه جذورا عمالية، أن يصل باكتشاف الجماهير إلى نتيجته المنطقية: خلق عـالم أفضل ممكن يسود البشر فيه على منطق الأرباح.

سجال مع طارق البشري

علي منصور

أثارت المقالات التي كتبها المستشار طارق البشري في جريدة "العربي"، خاصة الثالثة المعنونة "أدعوكم للعصيان"، جدلا واسعا في أوساط نشطاء المعارضة والمثقفين المصريين. فلا شك أن هذه المقالات أفصحت عن جرأة ورؤية متقدمة نادرة من مستشار جليل كانت صنعته على مدى عقود لعب دور قيادي في جهاز من صميم أجهزة الدولة. ولا شك أيضا أن المقالات فضحت بجرأتها عجز معظم قوى المعارضة المصرية، حين بينت أن تلك القوى ليست فقط عاجزة، وإنما أيضا متواطئة مع السلطة إلى الحد الذي لا يرجى منها خيرا في أي تغيير لأحوال هذا المجتمع المأزوم.

رؤية البشري

على أن التصور الذي بلوره البشري في مقالاته، برغم تقدمه كثير من الجوانب (خاصة تركيزه على دور الجماهير والعمل الجماعي في التغيير)، يحمل في الحقيقة رؤية وطنية-ليبرالية للأزمة وحلولها، ويحمل بالتالي كثير من التحيزات الطبقية التي تنجبها تلك النزعة الوطنية الليبرالية، والتي يمكن القول أنها ساهمت في تعطيل معظم فرص التغيير الجذري في صالح جماهير الكادحين في تاريخ مصر الحديث.

ما الذي يقوله البشري؟ باختصار، يطرح البشري أن الأصل في الدولة هو تمثيلها للجماعة الوطنية في مجموعها، وأن مشكلة الدولة المصرية الراهنة أنها متشخصنة، أي أن كل السلطات بها مركزة في يد شخص واحد. يؤكد البشري أن الدولة المتشخصنة هي أسوأ أنواع الدولة الاستبدادية. فالحكم المتشخصن ليس فقط يركز السلطات في يد شخص واحد، وإنما يفعل ذلك بدون أن تكون هناك صلة بين الحاكم المطلق وبين أي جماعة طبقية أو فئوية أو دينية تكون إطارا

لحركته ويكون هو ممثلها. فمثلا قد يكون الحاكم ممثلا لقبيلة أو طائفة أو فئة طبقية. أما الحكم المتشخصن فلا يوجد فيه إلا الفرد الحاكم فقط.

في هذا السياق يرى البشري أن عقودا من الحكم المتشخصن في مصر قد دمرت الأخضر واليابس في المجتمع، وحطمت كل أشكال العمل الأهلي والسياسي. لم تعد توجد في مصر نقابات أو جمعيات أو أحزاب. ومن ثم فمطالب تعديل الدستور، والرؤية التي ترى هذا المطلب محورا لنشاطها، خطأ كبير. الدستور لا ينشئ واقعا سياسيا. وتغييره لن يخلق الحركية السياسية أو القوى الحزبية المطلوبة. على العكس، تغيير الدستور في ظل الفراغ القائم سيصب في مصلحة الحاكم لأنه سيعطيه الفرصة ليظهر بمظهر الديمقراطي.

لذلك فالخلاصة كما يراها البشري هي ضرورة ولادة حركة عصيان مدني جماهيرية تملأ الفراغ وتخلق البيئة الملائمة لفرز قوى سياسية ناشطة يمكنها في حال تغيير دستوري أن تصنع ديمقراطية حقيقية. العصيان المدني وفق

هذه الرؤية هو فعل إيجابي يلتزم تماما عدم العنـف ويقـوم على رفض المحكومين لعب دور المحكومين، أي بتعبير أخر ـ على تصميم المحكومين أن ينزعوا غطاء الشرعية تمامـا عن حاكم فقد شرعيته فعلا منذ زمن.

أين المشكلة؟

هذه هي خلاصة رؤية البشري. وهـي للحـق تحمـل جوانبا متقدمة عديدة. لكن هناك مشكلة هامة. فالبشري نسي أمرا جوهريا: نحن نعيش في مجتمع طبقـي. إهمـال هـذه الحقيقة يؤدي إلى تصورات مثالية عن طبيعة الأزمة.

انظر إلى الدولة والمجتمع وإلى العلاقة بينهما. الدولـة، على خلاف ما يرى المستشار البشري، ليست ممثلا محايـدا للجماعة الوطنية. مفهوم الجماعة الوطنية الذي يـدافع عنـه المستشار البشري ليس له أساس في الواقع. هـذه الجماعـة تضم في صفوفها كل المتناقضات: المعدم والعامل والفـلاح الفقير والمالك الكبير والرأسمالي الاحتكاري! هل يمكـن أن تتفق مصالح هؤلاء؟ هل يمكن أن تضمهم جماعة متجانسة؟ هل يمكن أن تكون الدولة ممثلا لهم جميعا؟ بالقطع لا.

الدولة إذن ليست جهازا لتمثيل المجتمع، وإنمـا جهـاز للسيطرة الطبقية. الليبرالية التقليدية التي ينتمي إليها البشري ترفض أن ترى هذه الحقيقة، وترفض بالتالي أن ترى أساس الدولة "المتشخصنة" في المجتمـع ذاتـه. الليبرالـي يـرى الاستبداد ولكنه لا يرى جذوره. هو يعتقد أنه علة لا سـبب واضح لها تنجم عن سيطرة قوة أو شخص على زمام جهاز للدولة يفترض فيه أنه ممثل لـ"الصالح العام". ومن ثم فالحل هو إزاحة المتربعين على قمة السلطة، ليعود في الحال جهاز الدولة إلى أصله السليم!

ولكن السؤال الحقيقي هـو: هـل صـحيح أن الدولـة المتشخصنة لا صلة بينها وبين أي فئة أو طبقة أو جماعـة؟ ننظر إلى الحالة المصرية.

جذور ديكتاتورية مبارك المتشخصنة تكمن في اختيـار الطبقة الحاكمة المصرية، بعد هزيمة ١٩٦٧ وانهيار مشروع التنمية المستقلة، أن تسلك طريق رأسمالية السوق والتحـالف مع الإمبريالية. أزمة وصراعات أواخر السـتينات ومطلـع

السبعينات كشفت لجناح رئيسي من البيروقراطية الرأسمالية الحاكمة آنذاك أن طريق رأسمالية الدولة أصبح مسدودا، وأن عليها أن تعيد هيكلة نفسها في اتجاه جديد. من هنا فقد تنازلت الدولة طواعية عن أدوارها الاقتصادية، وشجعت عودة الرأسمالية الفردية، وأطلقت العنان للبيروقراطية ولرأسماليي العهد البائد أن يتحالفا في مغامرة الثراء وبناء الإمبراطوريات الاحتكارية.

عملية التحول تلك كانت لها خصوصية ومتطلبات. على عكس التفكير السائد، تحتاج عملية التحول من رأسمالية الدولة إلى رأسمالية السوق في أحيان كثيرة إلى دولة قوية وديكتاتورية. بل يمكن القول عموما أن عملية بناء مركز جديد للتراكم الرأسمالي في عالمنا الحديث غالبا ما تحتاج إلى ديكتاتورية. ففي مصر مثلا كان هناك سببان رئيسيان أفرزا الحاجة إلى ديكتاتورية مبارك بوصفها ضرورة لرأسمالية السوق العائدة: ضغط الحركة الجماهيرية، وحاجة الرأسمالية إلى قيادة من الدولة في مشروعها.

الرأسماليون العائدون في مصر في السبعينات والثمانينات واجهوا حركة جماهيرية قوية معارضة للتحول إلى رأسمالية السوق الذي كان معناه من وجهة نظر الكادحين الإفقار والبطالة وسحب الحقوق والمكتسبات. تشهد على ذلك نضالات السبعينات وانتفاضة ١٨ و١٩ يناير وإضرابات أواخر الثمانينات. من ناحية أخرى ظهرت الحركة الإسلامية الجهادية في التسعينات كتهديد حقيقي لـ"مناخ الاستثمار"! في ضوء هذا وذاك كانت ديكتاتورية مبارك، برغم فسادها وأعباءها، ضرورة من وجهة نظر الرأسماليين الصاعدين. مبارك ونظامه كانا هم القادرين على تحطيم كل وأي معارضة، وعلى تحويل المصانع إلى ثكنات عسكرية يمارس فيها أصحاب الأعمال نهبهم على المكشوف.

على جانب آخر، احتاجت عملية التحول إلى رأسمالية السوق دورا نشطا من الدولة في تمهيد الأرض على كل المستويات. لأن الرأسماليات الصاعدة تتحرك في سوق عالمي شرس، ولأنها تبدأ من مستوى تنافسي ضعيف، فهي تحتاج إلى أن تحرق المراحل. لا تتحمل الرأسمالية الصاعدة سياسة الخطوة خطوة، ولا تتحمل أي تباطؤ أو تهاون في

عملية الاستغلال. ومن ثم فقد رأينا أن معظـم الرأسـماليات الصاعدة قامت على أساس من نظم ديكتاتورية شرسة. هـذا كان الحال في كوريا الجنوبية وماليزيا والصـين وغيـرهم. وهذا بالضبط كان مطلب الرأسمالية المصرية. ولو أن الفرق كان بالطبع في النتيجة. فقد فشلت الرأسمالية المصرية حيث نجح بعض الآخرين.

وما الحل؟

هذا هو مصدر شخصنة الدولة المصـرية. شخصـنة الدولة المصرية ليس أساسها فساد الحكم أو الحاكم (بـالرغم من أن هذه حقيقة غير منكورة)، وإنما احتياجات الرأسـمالية الصاعدة – إحدى طبقات "الجماعة الوطنية"! شخصنة الدولة المصرية تعمل لمصلحة أحد مكونات الجماعة الوطنية وضد مصلحة مكون آخر.

ومن ثم فإن الحل الذي يطرحـه المستشـار البشـري للأزمة يعاني من نفس ما يعانيه تحليله لطبيعتها: غياب البعد الطبقي. النضال الديمقراطي ليس نضالا مجـردا. النضـال الديمقراطي، في نهاية المطاف، نضـالا طبقيـا. العصـيان

المدني وسياسة اللا عنف، كما طورهما غاندي، كانا مصممان بغرض تمييع البعد الطبقي للمعركة. غاندي، وحزب المؤتمر الذي قاده متعلمي الطبقة الوسطى ومولته البرجوازية الهندية، خشيا من أن يؤدي التحريض الثوري والعنف إلى تحول النضال الوطني إلى نضال طبقي جذري ضد الرأسماليين وأعوانهم. ومن ثم كانت سياسة اللا عنف وأفكار عدم التعاون مع المحتل، وهي أفكار يتحرك في إطارها قلة من النشطاء، بينما يمتثل لها الجموع في سياق فردي (نذكر مثلا أن المقاطعة هي عمل يقوم به كل "مواطن" بشكل فردي بدون الحاجة إلى الانخراط في نضال طبقي معمم كالإضراب العام أو المظاهرة).

ومن ناحية أخرى، ربما تحل سياسة العصيان المدني جزئيا الجانب السلبي من المعضلة: القضاء على شكل للحكم يكرهه الشعب. ولكنها بالقطع لا تحل الجانب الإيجابي للمعضلة: بناء شكل مختلف جذريا للحكم. تجارب التاريخ تقول أن معظم الثورات تبدأ بتوافق عام بين كل "المحكومين": نريد إقصاء الحاكم الفاسد أو المستبد! ولكن الثورات لا تتوقف عند هذا. الأسئلة الصعبة سرعان ما

تطرح نفسها. أجنحة من البرجوازية تنجح في كسب أقسام من الفئات الكادحة المستغلة والمضطهدة إلى صفها. ومن ثم ينقسم معسكر المحكومين ليس فقط إلى فقراء وأغنياء، وإنما إلى أقلية مهمة من الفقراء مع الأغنياء وأغلبية من الفقراء يريدون إنهاء كل أشكال الاستغلال والاستبداد.

كل هذا لا يحله العصيان المدني، وإنما الصراع الطبقي. انقسام "الجماعة الوطنية" هو أصل المشكلة ومكمن حلها. وهذا بالضبط ما ينكره مفهوم الجماعة الوطنية وتكتيك العصيان المدني برغم البذرة النضالية التي يحملها. فالعصيان المدني عمل دفاعي وليس هجوميا. العصيان المدني، حتى يحل مشكلة سلطة الدولة، لابد أن يتحول إلى إضراب عام وإلى أشكال سلطة بديلة وإلى خطة لحماية الثورة من أعداءها. وكل هذه أمور لا يمكن أن يحلها العصيان المدني، خاصة إذا ارتكز على رؤية لقوى التغيير على أنها مجمل الجماعة الوطنية التي تضم بالضرورة فئات وطبقات ستتعاون، في اللحظات الحاسمة، مع العدو المطلوب إزاحته.

العصيان المدني، في دولة كمصر، لن يكون ناجحا كاستراتيجية رئيسية. فطبقتنا الحاكمة أثبتت نواياها. هي مصممة على الاستمرار في طريق الفساد والاستبداد. وهي تستخدم القمع كأداة رئيسية. فإذا رضي الكادحون بالتوافق مع الأثرياء المستفيدين من الديكتاتورية، أو لم يستعدوا بأساليب تعتمد على القوة في إزاحة الحكام والطبقة التي يحمونها، فإن ثورتهم ستنتهي إلى مذبحة ومأساة. وهذا ما علينا أن نتجنبه بكل الوسائل.

القسم الخامس

اليسار
وتكتيكات النضال*

---

* يتناول هذا القسم مواقف وتكتيكات اليسار فيما يتعلق بمسألة التغيير. وهو يبدأ بمقال يطرح واجبات اليسار في المرحلة الراهنة على المستويين التكتيكي والاستراتيجي. ثم ينتقل، في مقال تال، إلى بلورة تصور حول طبيعة الحركة الإسلامية والموقف الماركسي الصحيح منها. ثم يدافع، في مقال آخر، عن تكتيك الجبهة المتحدة بوصفه تكتيكا مناسبا للنضال في المرحلة الراهنة. ثم يقوم، على مدى مقالين، بصياغة موقف تكتيكي نضالي من حملة التغيير الديمقراطي في مصر. وأخيرا، وفي مقالين أخيرين، يدافع عن ضرورة تدشين تحالف سياسي لليسار المصري يطرح نفسه على الساحة كبديل نضالي جماهيري.

حتى يصبح اليسار يسارا بالفعل

سامح نجيب

هل يتذكر أحد تلك الفترة في منتصف التسعينات حين امتلأت الصحف المصرية الرسمية بحملة دعائية مكثفة حول مشروعات المستقبل وعام ٢٠١٧ (الذي ستصبح فيه مصر، بعد طول عناء، واحدة من القلاع الصناعية المتقدمة!!)، وتحول مصر إلى نمر على ضفاف النيل، ومشروع الشرق الأوسط الجديد، ..إلخ؟!! لعل هناك موظفون يقومون الآن، كما في رواية ١٩٨٤ لجورج أورويل، بحذف كل تلك الوعود المحرجة من الأرشيفات الصحفية، واستبدالها بتنبؤات مذهلة حول الأزمات والانتفاضات والحروب القادمة!!

مما لا شك فيه أن النظام المصري اليوم يعاني من أزمات غير مسبوقة. فدوره الإقليمي قد انهار مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وانهيار عملية السلام، والتحول العنيف في شكل التدخل الإمبريالي المباشر في المنطقة. حتى

السودان، التي كان يلعب فيها دورا هاما (مخربا في أغلـب الأحيان)، قد خرجت من إطار نفوذه.

أما على المستوى المحلي فلا يمكن وصـف الوضـع الاقتصادي إلا بالكارثة، ليس فقط لما نـراه مـن ظـواهر مباشرة للأزمة مثل البطالة والركود وانهيار العملة وعـودة التضخم، ولكن الأهم هو انهيار مشروع الليبراليـة الجديـدة برمته. فهل يصدق عاقل اليـوم أن هنـاك أي فرصـة لأن تصبح مصر جاذبة لبلايين الدولارات الاستثمارية، ومصدرة لما قيمته عشرات البلايين من الدولارات من سلع مصـنعة ونصف مصنعة؟!! وإذا كان ذلك كله قد أصبح مـن بـاب الخيال العلمي، فكيف إذن سيخرجون من الأزمة؟ وهل هناك حلول أخرى في ظل نظام مثل هذا؟

لقد أصبحت الحقيقة واضحة للجميع: لم يعد أمام النظام المصري للحفاظ على العرش إلا المزيد من البطش والتجويع والإذلال لغالبية سكان مصر لخدمة الشركات الكبرى المحلية والأجنبية ولتلبية مصالح الاستعمار الأمريكي. وإذا كان هذا هو الوضع، فإن التغيير الجذري يصـبح مسـألة حيـاة أو

موت. ولكن أي تغيير نتحدث عنه، ولمصلحة مـن، وبأيـة وسائل؟

حدث خلال الأعوام الأربعة الماضية ما يمكن تسـميته ببدايات صحوة جديدة لليسار المصري. فمع حركة التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية والمظاهرات والمـؤتمرات التـي نظمت من أجلها، ومع تصاعد الحركة المناهضـة للهجـوم الإمبريالي على العراق، التي توجت بمظاهرات كبرى يومي ٢٠ و٢١ مارس، عاد اليسار من جديد إلى الساحة السياسية، وخرج المئات من اليساريين المحبطين منذ بداية التسـعينات من عزلتهم، وتجمع حول اليسار مرة أخـرى الكثيـر مـن الشباب النشط الراغب فـي النضـال والمـتعطش للأفكـار الثورية. ومع القمع الرهيب الـذي ووجهـت بـه الحركـة والمظاهرات، تفجرت قضية الديمقراطية كمجـال أساسـي للنضال. وتكونت اللجان والحملات حول الكثير من المطالب الديمقراطية والمناهضة للاستعمار والصهيونية. ومـن أهـم السمات الإيجابية لهذه الصـحوة الجديـدة تجـاوز غالبيـة المشاركين في الحركة لأمراض الحلقية والعصـبوية التـي عانى منها اليسار لعقود. فمختلف التيـارات والمجموعـات

تناضل معا حول مطالب محددة بدون أن تضـع خلافاتهـا التاريخية أو السياسية كعقبة أمام العمل المشترك.

لا يمكن التقليل من قيمة هذه التطورات الإيجابية. ولكن أيضا لا يمكن تجنب السؤال الملح: ماذا بعد؟ هنـاك حقيقـة لابد من مواجهتها بشكل مباشر إذا كنا نريد الإجابة على مثل هذا السؤال، وهي أن حركـة اليسـار، رغـم الإيجابيـات المذكورة، لم تخرج حتى الآن في شكلها المنظم عن إطـار مجموعات ضيقة من النشطاء، ولم تتمكن حتى الآن من خلق جذور حقيقية في المواقع الجماهيرية.

لنتناول مثالا حيا بالمعركة مـن أجـل إنهـاء قـانون الطوارئ. تطالب كل القوى المعارضة بإلغاء هذا القـانون. ومن البديهي أن اليسار عليه المشاركة في النضال من أجـل مطلب ديموقراطي كهذا. ولكن الأسـاليب والوسـائل التـي يستخدمها اليساريون في النضال لابد وأن تختلف عن القوى الأخرى. فاليسار عليـه أن يـربط المطالـب الديمقراطيـة بالقضايا الطبقية والاجتماعية، سواء في صـياغة المطلـب نفسه أو في التعبئة من أجله. فإذا كـان الليبراليـون مـثلا

يكتفون بمطالب إلغاء القانون، فعلى اليسـاريين أن يطـالبوا أيضا بالكشف عن ميزانية الجهاز الأمني وبتقليصها لصـالح دعم السلع الأساسية.

هذا مجرد مثال، ولكن المبدأ العام هو الربط الدائم بـين المطالب الديمقراطية العامة وقضايا الصراع الطبقي. وهـذا ينقلنا إلى التعبئة. فعندما تُصاغ المطالب بهذا الشكل، يصبح من الممكن طرحها وكسب التأييد حولها في المناطق العمالية مثلا. لكن المسألة ليست فقط حول صياغة المطالب بشـكل طبقي، بل أيضا حول شكل الحركة ووسـائلها. فالهـدف لا يمكن أن يكون مجرد جذب العمال كأفراد للنضال من أجـل مطالب ديمقراطي، بل المساهمة في خلق حركة عمالية تتبنى مثل هذه المطالب.

تشير هذه القضية إلى تناقض واضح في مواقف حركة اليسار الحالية. فهل نحن مجرد ديمقراطيين ووطنيين نحاول جذب تأييد العمال والفقراء لدعم حركتنا ومطالبنـا؟ أم أننـا اشتراكيون نشارك بالطبع فـي النضـال ضـد الاسـتبداد والاستعمار، ولكننا نربط بين هذه المطالب وبين الاسـتغلال

الرأسمالي، ونعمل من أجل بناء حركة جماهيريـة للقضـاء على هذا الاستغلال؟

وإذا كان الجواب على هذا السؤال الأخيـر بالإيجـاب، فأين حركة اليسار من قضايا الطبقـة العاملـة والفلاحـين الفقراء، بل والفقراء بشكل عـام؟ ومـاذا تطـرح الحركـة لمواجهة سياسات الليبرالية الجديدة، مـن إفقـار وتجويـع وتشريد، التي تدمر حياة الملايين في مصر اليوم؟

تعالوا نتوقف لحظة – من أجل الاكتشاف والخبـرة – للنظر إلى التطورات الهائلة التي حدثت في أمريكا اللاتينيـة خلال الأعوام القليلة الماضية، والتي تتسارع وتيرتهـا هـذه الأيام. ففي بلد تلو الأخرى حاولت البرجوازيـات الحاكمـة تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة، ولكنها واجهـت حركـات جماهيرية متصاعدة تناهض تلك السياسات برمتها، وتناضل أيضا ضد هيمنة واشنطن، وضد القمـع والاسـتبداد الـذي تمارسه حكوماتها. ولم تقتصر هذه الحركات على النقابـات العمالية المستقلة، التي انتزعت عبر نضال مرير اسـتقلالها عن الدولـة والشـركات الكبـرى (المكسـيك، البرازيـل،

الإكوادور، الأرجنتين)، بل شملت أيضا اتحـادات للعمـال الزراعيين ولفقراء الفلاحين (البرازيل، بوليفيا). ومع تصاعد الأزمات الاقتصادية واستفحال البطالـة، ظهـرت أشـكال نضالية جديدة مثل اتحادات العاطلين (الأرجنتـين) ولجـان الأحياء الشعبية (الأرجنتين، الإكوادور، فنزويلا).

وقد استطاعت هذه الحركـات الجماهيريـة أن تغيـر الخريطة السياسية والتوازن الطبقي في القارة. ولعل نجـاح الحركات العمالية والفلاحية في بوليفيا في الإطاحة بـرئيس الجمهورية ووقف كامل لبرامج الخصخصة يبشـر بموجـة جديدة من الانفجارات الجماهيرية بكل ما تحمله من إمكانيات للتغيير الجذري. ولم يكن اليسار في هذه البلدان بعيدا عـن هذه التطورات، بل لعب في كثير من الحالات أدوارا هامـة في تكوين وتطوير هذه الحركات الجماهيريـة. هـذا علـى الرغم من أن القوى الاشتراكية الراديكالية في تلك البلدان لم تتمكن بعد من توحيد صفوفها وطرح إسـتراتيجية متكاملـة للتغيير.

تطرح تلك التطورات اللاتينية الكثير من الأسئلة على حركة اليسار في مصر. هل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر مختلفة نوعيا عن تلك الموجودة في القارة الأمريكية البعيدة؟ أليس نفس البرنامج الذي فجر الحركات الجماهيرية هناك هو الذي يتم تنفيذه اليوم في مصر وبنفس الشراسة؟ ألا يجب أن يكون لليسار عندنا دورا في المبادرة بمثل هذه الحركات (تكوين اتحاد للعاطلين، حركة نقابية مستقلة، اتحاد للفلاحين الفقراء، ..إلخ)، أو على الأقل في توصيل هذه الخبرات للجماهير، والعمل معهم على تطوير الأشكال النضالية الأكثر ملائمة؟ وأخيرا، أليس هذا هو السبيل الأمثل لانتزاع الحقوق الديمقراطية ولفرض المطالب المناهضة للإمبريالية؟

تتعلق كل هذه التساؤلات بقضية تطوير حركة اليسار وإمكانيات تحويلها إلى حركة جماهيرية واسعة قادرة على التأثير السياسي. لكن ماذا أيضا عن الأفق الإستراتيجي للحركة؟ لقد تبنى اليسار المصري تاريخيا ما يعرف بإستراتيجية المراحل الثورية، وهي تطرح، بإيجاز شديد، تقسيم عملية التغيير الجذري إلى مرحلتين منفصلتين زمنيا.

يتم خلال المرحلة الأولـى تنفيـذ مهـام الثـورة الوطنيـة الديمقراطية، وهي التحـرر الـوطني والاسـتقلال ونظـام جمهوري برلماني وتنمية وطنية مستقلة، وفقط عندما تتحقق هذه المهام يمكن الانتقال لمرحلة الثورة الاشتراكية وسـلطة الطبقة العاملة.

كانت هذه الرؤية للثورة "بالتقسيط" قاسما مشتركا فرضه ستالين على غالبية الأحزاب الشيوعية في العالم. ويبـدو أن هذه الأفكار مازالت تهيمن على وعي الكثيرين في أوسـاط اليسار المصري. وقد تبدو الفكرة للوهلة الأولـى منطقيـة. فلنتخلص أولا من الاستبداد والفساد والعمالة للاستعمار، ثـم ننتقل بعد ذلك إلى قضايا التحول الاجتماعي الشامل!! وكيف يمكن مواجهة الإمبريالية إذا أضعفنا جبهتنا الداخلية بالصراع الطبقي؟!! وكيف يمكن الحديث عن ثورة اشتراكية بعد مـا حدث في الاتحاد السوفيتي؟!! لنركز الآن على برنامج واقعي للتغيير و"يحلها ألف حلال" بعد ذلك!!

ويبدو أن تجربة إندونيسيا فـي الإطاحـة بالـديكتاتور سوهارتو قد عززت من هذا المنطق المرحلي في التغييـر. فها هو سوهارتو الديكتاتور الفاسد عميل واشنطن في جنوب شرق آسيا يطاح به من خلال حركة ديمقراطيـة وسلسـلة مظاهرات جماهيرية شارك فيها الطلاب والعمـال وفقـراء المدن، ووصلت ميجاواتي سوكارنو وحزبها إلى الحكم مـن خلال انتخابات حرة. هذا بعد مرحلة انتقالية حرجة، اتسمت بمزيج من الضغوط الجماهيرية، والمفاوضات بين الجـيش والمعارضة، وتفجر حركات الاستقلال في مختلـف الجـزر الإندونيسية.

كانت هناك بالتأكيد عدد من المكاسب الهامة التي حققتها الحركة في إندونيسيا، مثل درجة أكبر من الحريات النقابيـة والصحفية، وبرلمان منتخب بشكل نزيه، وبعض التقليص في سلطات الجيش، ومحاكمة بعض رموز الفساد. لكن سـرعان ما تكشف كم هي سطحية ومؤقتة هذه المكاسب. فالجيش ظل يحتل نسبة ثابتة من مقاعد البرلمان، وظلت قيـادة الجـيش تسيطر على إمبراطورية اقتصادية تقـدر بعشـرة بلايـين دولار. وسياسات الليبرالية الجديدة، التـي فجـرت الأزمـة

أصلا، ظلت في محلهـا بـل ازدادت شراسـة فـي عهـد ميجاواتي. والعلاقة مع الإمبريالية الأمريكية ازدادت حميمية مع المشاركة الإندونيسية الحماسية في حرب جورج بـوش على الإرهاب!! ومنحت ميجـاواتي صـلاحيات اسـتثنائية للجيش في قمعه المتوحش للحركات الانفصالية، مما زاد من سطوة قيادات الجيش في السياسة الإندونيسية.

هل هذا ما حاربت من أجله جماهير إندونيسيا - بعض التغيرات الشكلية وخروج رموز النظام القديم دون أي مساس بجوهر النظام الطبقي؟ لعل ما قاله ليـون تروتسـكي عمـا يحدث في مثل هذه الحالات الثورية ينطبق بدقة على النموذج الإندونيسي: "إن الذين أقاموا المتاريس في الشوارع في كـل الثورات هم العمال والفقراء ومجموعات من الطلبة ثم ينضم إلى صفوفهم الجنود. ولكن بعـد ذلـك تلـتهم البرجوازيـة السلطة، بعد أن كانت قد شـاهدت المتـاريس بحـذر مـن نوافذها".

هل هذا ما نريده في مصر اليـوم: تغييـر سـوهارتو المصري بميجاواتي مصـرية؟ أم نريـد تغييـرا جـذريا؟ والجواب على هذا السؤال لا يتعلق فقط بالأفق الإستراتيجي لحركة اليسار، بل بأشكال وأساليب النضال المطروحة. فـلا يمكن أن تتناقض الوسيلة مع الهدف. لقد أشارت المقالة فـي فقرة سابقة إلى أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق تغيير جذري فـي المعركة ضد الاستبداد والإمبريالية يكمن في تحويل الحركة إلى حركة جماهيرية، وفي القلب منها الطبقة العاملـة. وقـد يتفق الكثيرون على ذلك. ولكن سرعان ما يظهر التنـاقض. فعندما يشارك العمال في الحركة فهم يشـاركون بأسـاليب وأسلحة عمالية مثل الإضرابات، وتكوين اللجـان العماليـة، والنقابات. لكن هذه الأساليب تضع العمـال فـي مواجهـة الرأسمالية من ملاك المصانع والشركات والأراضي، ولـيس فقط في مواجهة الديكتاتورية والاسـتعمار. أي أن مشـاركة العمال بالتالي ستطرح على الفور المطالب العمالية الملحـة، التي تتعارض بشكل جذري مع مصالح الرأسمالية المحليـة والعالمية. وستصبح القضية المطروحة لا تدور فقط حـول

من يحكم البلاد، لكن أيضا حول من يسيطر على المصانع والمزارع.

إذا فهناك ضرورة لمناقشة هذه القضايا الإستراتيجية الآن. فالأزمة تزداد عمقا يوم بعد يوم. وإذا لم يستطع اليسار بلورة مواقفه بحسم ووضوح، وإذا لم يطرح برنامجا جذريا للتغيير، فسيمتلئ الفراغ السياسي بقوى أخرى وسنشاهد حقبة تاريخية أخرى من الاستبداد والاستغلال، ربما بمسميات ورموز جديدة، ولكن بنفس العفن القديم.

نعم، ستكون هذه هي النتيجة المحتومة قطعا إذا توقفنا – نحن اليسار – عن أن نكون يسارا بالفعل، في الواقع الحقيقي؛ إذا امتنعنا عن دعوة الجماهير للالتفاف حول رايتنا، لأننا من يناضل معها على قضاياها الأكثر إلحاحا؛ إذا اكتفينا بترديد شعاراتنا القديمة، وتوقفنا في نصف الطريق محاولين كسب الديموقراطية، دون إصلاح اجتماعي جذري. ودعونا هنا نتذكر مقولة قديمة لسان جوست أحد قادة الثورة الفرنسية: "إن الذين يصنعون نصف ثورة يحفرون قبرهم بأيديهم".

عن موقف اليسار
من الحركة الإسلامية

علي منصور

اليوم يستعد اليسار المصري للدخول في أكبـر معاركـه على مدى ربع قرن أو ربما أكثر. المعركة من أجل التغيير، في ظل أجواء تنذر بهبة شعبية، هي معركة حياة أو مـوت بالنسبة للاشتراكيين المصريين. هذه المعركة ستحدد مصير هذا البلد لعقود طويلة. وهي أيضا اختبار لكل القوى السياسية صغيرها وكبيرها. فلو فقد اليسار الثوري دفته، أو لو خارت قواه في الطريق، فسوف يفقد فرصة أخرى تأخذ موقعها إلى جانب الفرص التي أهدرها الشيوعيون المصريون على مدار تاريخهم الطويل.

من هذا المنطلق فإن تحديد بوصلة النضال، والوضـوح بصدد المسائل الاستراتيجية والتكتيكيـة، يصـبحان أمـران ضروريان. لا يمكن لربان سفينة أن يبحر بدون بوصلة. ولا يمكن ليساري مناضل أن يكافح بدون سياسة واضحة ترتكز

على مبادئه الثورية، ولكنها تتسم بمرونة فهم اللحظة وتقدير التوازنات.

من هنا فإن قضية الإسلام السياسي والموقف منها تكتسب أهمية خاصة. ففي المعارك القادمة سنجد الإسـلاميين هـم القوة الأكثر بروزا في السـاحة. وسـوف تفـرض علينـا التطورات، شئنا أم أبينا، أن نحدد موقفا استراتيجيا وتكتيكيـا من التحدي الإسلامي. لذلك فتحديد الموقف من هذه المسألة، ونقد رؤية اليسار المهادن لها، يمـثلان نقطـة بدايـة لأي سياسية جذرية في مصر الآن.

أزمة الموقف من الإسلاميين

يمكننا أن نشبه مسألة الإسلاميين اليوم بمسألة الفاشية في مطلع القرن العشرين. ففي عشـرينات وثلاثينـات القـرن الماضي خاض اليسار الأوروبي – أو من ادعوا أنهم ينتمون لليسار – امتحانا قاسيا: امتحان الفاشية. للأسف الشديد سقط اليسار في الامتحان ودفعت البشرية الثمن غاليـا: انتصـار الفاشية في ألمانيا وإيطاليا وتحطيم الحركة العمالية في عموم

القارة الأوروبية ومذبحة الحرب العالمية الثانية التي راح ضحيتها عشرات الملايين من العمال والفقراء.

اليوم يخضع اليسار المصري والعالمي لامتحان مماثل في أهميته وصعوبته: امتحان الحركة الإسلامية. في أوروبا والولايات المتحدة، كما في الشرق الأوسط، وفي ظل الحرب الأمريكية ضد الإرهاب الإسلامي، انقسم اليسار في رؤيته وسياسته تجاه الإسلاميين من مختلف الاتجاهات. بالطبع هذا الانقسام له جذوره التاريخية، على الأقل منذ السبعينات وانتصار الثورة الإيرانية. ولكن اليوم أصبحت القضية عالمية والمشكلة ملحة ولها ثمن أفدح من أي وقت.

لنذكّر أنفسنا مثلا أن الموقف من الإسلاميين فتت وشتت حركة مناهضة الحرب في فرنسا. ثم أتت مسألة حظر الحجاب في نفس البلاد لتقسم اليسار ليس فقط في فرنسا وإنما في معظم بلدان العالم. أما الحرب ضد أفغانستان فقد أيدها كثير من اليساريين من منطلق محاربة الإرهاب الإسلامي واعتبار بن لادن عدوا مساو في خطره لجورج بوش. فكانت النتيجة توحش بوش واستفحال خطر الإرهاب. هذا بالطبع

على خلفية التقارب التاريخي بين كثير من قوى اليسار وقوى الرأسمالية والدولة لمواجهة ما أسموه "بخطر الفاشية الدينية"، لتكون النهاية هي تقوية الدولة وتصفية المعارضة العلمانيـة ذات الطابع الجماهيري الطبقي.

على جانب آخر هناك تيارات يسارية متباينـة أخـذت موقفا آخر ليس أقل خطأً من الإسلام السياسي. ففي مرحلـة معينة في غمار الثورة الإيرانية تحالف اليسار سياسـيا مـع الإسلاميين في جبهة شعبية من منطلق كـونهم جـزء مـن الجبهة الوطنية المعادية للاستعمار. واليـوم تظهـر علـى استحياء بعض أصوات اليسار الماوي في أوروبـا معتبـرة القاعدة هي الصورة الجديدة لحركات التحرر الوطني التـي لابد أن نتخذ حيالها موقف الـتأييد غير المشروط.

مضمون الحركة الإسلامية

الحقيقة أن ظاهرة الإسلام السياسي لا تمكن قولبتها في قالب الفاشية أو حركة التحرر الوطني التقليدية. الأزمة هـي أن بؤس التحليل يعكس نفسه في سياسة خاطئة تعزل اليسار عن الجماهير وتزيد من تخبطه ونخبويته. وقد رأينا هذا في

مصر عندما جـيش اليسـار المهـادن صـفوفه لمحاربـة الإسلاميين بالتحالف مع الدولة مما أفقـده أي مصـداقية أو تأثير في أوساط الطبقات الكادحة.

نقطة البدء لاتخاذ الموقف الصحيح من الإسلاميين هي أن نفهم تناقض رؤاهم وسياساتهم وانعكاس هذا التناقض على الجماهير. الإسلاميون من ناحية أولى يقدمون أنفسهم اليـوم على أنهم القوى الأكثر جذرية في معاداة الإمبرياليـة فـي المنطقة. ففي لبنان وفي فلسطين وفي العراق يرفع إسلاميون من هـذا التيـار أو ذاك السـلاح فـي وجـه الصـهيونية والإمبريالية. لو اتخذ اليسار موقفا تنويريا مهادنا للدولة تجاه الإسلاميين المعادين للإمبريالية سوف ينتهي به الحال – كما هو حال كثير من تياراته – إلى مغازلة الإمبريالية والأنظمة المتعفنة. الحزب الشيوعي العراقي احتفظ لنفسه – كما نعلـم جميعا – بمقعد في مجلس الحكم الانتقالي. وكثير من قـوى اليسار العراقي رأت في مقتدى الصدر عدوا أشد فتكا مـن الاحتلال الأمريكي. الأخطر من ذلك أن اليسار سوف يعزل نفسه عن معركة مناهضة الإمبريالية من منطلقات رجعيـة، وهو الأمر الذي له ثمن فادح فيما يتعلق بالمصـداقية لـدى

جماهير تكويها نيران الاستعمار التقليدي الذي يزحف إلـى المنطقة. والنتيجة بالقطع ستكون فقدان اليسار لفرصته فـي بناء نفسه استعدادا لمعركة التغيير والثورة المقبلة في منطقة الشرق الأوسط.

ولكن الوجه المعادي للإمبريالية ليس هو الوجه الوحيد للإسلاميين. الإسلاميون أيضا (على الأقل بعض تيـاراتهم) هم قوة رجعية تخوض حربهـا ضـد الدولـة والاسـتعمار والصهيونية من منظور يغذي روح العداء للمرأة والأقبـاط وللحركات العالمية المناهضة للحرب والعولمة. مـن هـذه الزاوية لا يمكن ليسار محتفظ بمبادئه إلا أن يناهض سياسات إسلاميين يقسمون صفوف المستغَلين.

حل هذه المعضلة لـيس إتبـاع سياسـة انتقائيـة إزاء الإسلاميين. الحل الصحيح يبدأ مـن رفـض وضـع كـل الإسلاميين، أو كل مواقف الإسلاميين، في سلة واحدة. لابـد من التمييز بين القوى الإسلامية علـى أسـاس مشـروعها السياسي وأساسها الطبقي وأدائها في المعركة الطبقية. القوى الإسلامية المناهضة للإمبريالية على أسـاس مـن جـذور

جماهيرية راسخة لا يمكن أن تتساوى بقوى إسلامية معزولة وتخوض حربا رجعية ضد الأقباط أو النساء. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، لابد من اتخـاذ مواقـف حاسـمة ضـد الإسلاميين المناهضين للإمبريالية حينما تتجه حركتهم إلـى قمع الأقباط أو النساء أو غير ذلك من السياسات التي تُقسـم معسكر المستغَلين والمضطهدين. على هذا الأساس يمكنك أن تحدد مع من يمكنك أن تتحالف تحالفا تكتيكي مؤقت – فـي معركة بعينها – ومع من لا يصح أن تتحالف أبدا، ويمكنـك أيضا أن تحدد متى تتحالف ومتى ترفض التحالف. وفي كل الأحوال فإن النقد الاستراتيجي لتناقضات مختلـف تيـارات الإسلاميين هو واجب أساسي على الاشتراكيين القيـام بـه بشكل مستمر.

من ناحية أخرى لا ينبغي أبدا لليسار أن يقع في خطيئة مساواة بن لادن ببوش. لا يمكن مساواة فلول تنظيم مهدد في كل لحظة بأكبر ترسانة عسكرية في تاريخ البشرية. لا يمكن مساواة الإمبريالية الأكبر بتيار سياسي مشتت مناهض لهـا من منطلقات رجعية. من وجهة النظر هذه يمكن فقط لليسار أن يكون أمينا لرؤيته إذا ما وضع نصب عينيه أن استقطاب

الجماهير إلى مشروع الثورة والاشتراكية ينطلق لـيس مـن الدعاية التنويرية المجردة، وإنما من خوض المعركـة ضـد الدولة والإمبريالية باستقامة وصلابة وحتى النهاية. ففي هذه المعركة سيظهر للجمـاهير أن المغـزى العملـي للجانـب الرجعي في فكر وحركة تيارات الإسـلام السياسـي معـاد لمصالحها الاستراتيجية. سيظهر من خلال المعارك العمليـة المتعددة – التي ربما يحارب اليسار فيها جنبا إلى جنب مـع بعض قوى الإسلاميين – أن مناهضة الإمبريالية والأنظمة لا يمكنها أن تتوج بالنصر إلا بمؤازرة النساء للرجال والأقباط للمسلمين والأوروبيين للعرب .. لا يمكنها أن تتوج بالنصـر إلا إذا وضعت نصب عينيها هدف تأسيس مجتمع خال مـن الاستغلال والقهر والتمييز على أساس الجنس أو اللـون أو الدين.

مشكلة الإسلاميين الذين يرفعون السـلاح فـي وجـه الإمبريالية والدولة أنهم لا يؤمنون بأن تحرر الجماهير هـو من فعل الجماهير ذاتها، ولا يؤمنون أن جذر التحـرر هـو

التخلص من نظام الاستغلال الرأسمالي. لا يمكن للجماهير أن تتعلم هذا بالدعاية التنويرية. ولن يكون لها فرصة في تعلمه لو تحالف اليسار مع الدولة. الفرصة الوحيدة لأن تتجاوز الجماهير أي وكل رجعية هو أن ينغمس اليسار الثوري معها في كل خندق ومعركة، وأن يحدد موقفه من كل قوة سياسية على أساس من مواقفها وسياساتها الطبقية وليس أي شيء آخر. وهذا ينطبق على الإسلاميين، كما ينطبق بالطبع على كل قوى اليسار المزيف والحقيقي.

الجبهة المتحدة والتغيير

علي منصور

يبدو الأمر في ظاهره كما لو أن مواقف الاشـتراكيين الجذريين متناقضة. هم من ناحية ينتقدون استراتيجيات القوى السياسية الأخرى، وعلى رأسها الإخوان المسلمين، باعتبارها لن تؤدي إلى تغيير حقيقي في مصلحة الجماهير، بينما هـم من ناحية أخرى يسعون بدأب لخلق جبهة واسعة بين بعض هذه القوى بهدف النضال ضد التجديد لمبارك أو التوريـث لجمال. هل يعاني الاشتراكيون إذن من حالة فصام سياسي؟

بين الاستراتيجية والتكتيك

حتى نجيب على هذا السؤال لابد أن ننفق بعض الوقت في شرح مبادئ أساسية تحكم نضال أي اشتراكي تتلمذ فـي مدرسة اللينينية. نقطة البداية هي الاستراتيجية والتكتيك. في أبسط التعريفات الفارق بين الاستراتيجية والتكتيك هو الفارق بين الخطة الأساسية للوصول إلى الهدف النهائي والخطـط المرحلية والجزئية على طريق هذا الهدف. الفكـرة هنـا أن

الوصول إلى أي هدف لا يمر بالضرورة عبر خط مسـتقيم. هناك تعرجات، بل وتراجعات، تفرضها ظروف كل لحظة. لو أهملت خصوصية اللحظة ستصطدم بعقبات تهـد قـواك وتبدد أملك في الوصول إلى هدفك. ولو نسيت الهدف النهائي ستتوه في الطريق وتبلعك التعرجات.

بالنسبة للسياسي الاشتراكي الجذري الهدف النهائي هو النضال العمالي المنتصر. ولكن بما أن زمنا طويلا يمر قبل أن تتحرك جماهير العمال بشـكل حاسـم للأمـام، فعلـى الاشتراكي أن يخوض كما هائلا من المعارك الصغيرة على طريق تحضير نفسه وتحضير الطبقـة الثوريـة – الطبقـة العاملة – للمعركة الفاصلة. السؤال الآن هو كيف يخـوض هذه المعارك الجزئية؟ وكيف يكـون انخراطـه فيهـا زادا للطريق وليس توهانا فيه؟

عن الجبهة المتحدة

إحدى الإجابات الرئيسية على هذه الأسئلة الصعبة، في ظروف بعينها، هي تكتيك الجبهة المتحدة. على خلاف مـا يعتقد كثيرون، تنبع ضرورة تكتيك الجبهة المتحدة من إيمان

الاشتراكيين الجذريين بأن التغيير لابد أن يأتي من نضال الجماهير وليس من نضال الأقلية مهما كانت شريفة ومخلصة.

كان كارل ماركس قد أكد أن "تحرير الطبقة العاملة هو من فعل الطبقة العاملة ذاتها". المشكلة أن الطبقة العاملة (ومعها معظم الجماهير المستغَلة) لا تكون مستعدة، في معظم الحالات وفي معظم الأوقات، لـ"تحرير نفسها"! قوة القمع وقوة العادة، تأثير الإصلاحية والانتهازية، جنبا إلى جنب مع تغلغل الأيديولوجية البرجوازية، يضمنون أن تظل معظم قطاعات الجماهير، في الظروف العادية، خاضعة لسلطة القهر الرأسمالي. فقط من خلال النضال يمكن لقطاعات متزايدة من المقهورين والمستغَلين أن تبدأ في تكسير قيودها وأن تكتسب الثقة في قدرتها على تغيير نفسها وتغيير العالم. دور الاشتراكيين في هذا السياق هو أن ينشطوا نضالات الجماهير ويدفعوها للأمام وينخرطوا فيها لأنها السبيل الوحيد ليس فقط لإكساب الجماهير الثقة، وإنما أيضا لتربية الاشتراكيين أنفسهم وربطهم بالقوة التي يرون أنها هدف وأداة التغيير.

ما علاقة تكتيك "الجبهة المتحدة" بهـذا كلـه؟ الجبهـة المتحدة هي الترجمة العملية لهذه الرؤية في الظروف التـي يكون فيها تأثير القوى الإصلاحية على الجماهير كبيرا بهذا القدر أو ذاك، وفي الظروف التي يكون هناك فيها إمكانيـة لتدشين حركة جماهيرية ذات شأن. فإذا كان معيار الصـحة لأي عمل نضالي مرحلي يخدم الهدف الاشتراكي النهائي هو انخراط أوسع قدر ممكن من الجماهير فيه بالطريقـة التـي تزيد من ثقتهم، وإذا كانت غالبية الجماهير (ربمـا الأغلبيـة الساحقة) تسير وراء أو تتأثر بقوى أو أفكار غير ثورية من ألوان وأطياف مختلفة، إذن فالطريق الوحيد لتدشين حركـة جماهيرية واسعة نسبيا هو "اتفاق ما" مع الإصلاحيين الـذين تتأثر بهم الجماهير أو الذين لديهم من القوة ما يوسع الحركة بشكل ملحوظ، وإلا فالثمن هو عزلة الاشتراكيين و/أو انقسام الحركة.

من وجهة النظر هذه، فإن هناك معايير واضحة لصحة أي "اتفاق ما" مع الإصلاحيين. هو أولا لابد أن يؤدي إلى تدشين حركة ذات بعد جماهيري في اتجاه نضالي. أي اتفاق مع قوى سياسية لا يتجاوز الغرفة التي تم فيها يعد تكبيلا للاشتراكيين وفخا يسحبهم بعيدا عن النضال. ثانيا، لابد أن يقتصر أي اتفاق فقط على الأمور غير ذات البعد الاستراتيجي. إذا كنت ترى أن القوى الإصلاحية تشارك في بعض المعارك لمصلحة الجماهير بنصف قلب، وبالتأكيد ليس بهدف إيصالها إلى نقطة المواجهة الشاملة، فإن أول ما ستفعله أنت هو تعليم الجماهير، خطوة بخطوة، أن "معظم الآخرين" لا يريدون حل المشكلة من جذورها، وأنهم بسبب هذا سيترددون في منتصف الطريق. كيف ستفعل ذلك إذا كنت قد كبلت نفسك باتفاق "استراتيجي" مع الإصلاحيين – أي إذا كنت تخليت عن هدفك النهائي وأعلنت أن هدفك النهائي هو نفس الهدف النهائي للإصلاحيين؟!

معركتنا من أجل التغيير

في ضوء هذه الرؤية يمكن تقييم النضال من أجل الديمقراطية في مصر اليوم. الحركة العمالية المنتصرة هي الهدف النهائي للاشتراكيين في مصر. ولكن لا شك أن النضال من أجل الديمقراطية هو أحد الأهداف الجزئية التي من واجبنا الكفاح من أجلها، خاصة الآن حيث يظهر لنا جميعا أن هناك فرصة ذهبية للدخول في معركة ضد نظام سياسي يعيش مرحلة شيخوخة لا علاج منها. السؤال هنا هو كيف يكون النضال من أجل الديمقراطية رصيدا للهدف النهائي؟

الإجابة هي: تكتيك الجبهة المتحدة. بتعبير آخر: علينا أن نشارك مع قوى سياسية أخرى إصلاحية في حملة ذات أهداف عملية محددة (ضد التجديد لمبارك، ضد التوريث لجمال، ضد قانون الطوارئ)، علينا أن نضمن أن لهذه الحملة بعد جماهيري على أوسع نطاق ممكن، علينا خلال الحملة أن ندافع عن أساليب النضال الجماهيري من أسفل لتوسيع الحركة وتعميق الثقة، وعلينا أن نناضل داخل الجبهة

وداخل الحركة – بالدعاية في كل فرصة وبالأنشطة المستقلة – لكسب أعداد متزايدة إلى رؤيتنا القائلة بأن النضال الديمقراطي لن يتوج بالنصر إلا إذا لم نقتصر على مجرد محاولة تغيير الشكل السياسي للسلطة، بل إذا حاولنا تصفية مضمونها الطبقي (سلطة رأس المال). مهم هنا أن نتذكر أن الزمن وتطور التجربة سيعملان لصالحنا. سيظهر في غمار المعركة كيف أن الآخرين مترددين في مواقفهم ضد الديكتاتورية، وسيظهر أنهم غير مؤمنين بدور الجماهير. وفي كل الأحوال لو كانت الحملة قد اتسعت وحققت شعبية، فإن تذبذب بعض الآخرين – بل وهروبهم من المعركة – ربما يصب في مصلحة الاشتراكيين إذا عرفوا أن يثبتوا لقطاعات من المناضلين ومن الجمهور – عمليا وفي قلب النضال – أن استراتيجيتهم السياسية ضرورية للنصر في هذه المعركة الجزئية.

الإخوان المسلمون والجبهة المتحدة

كثيرون من أوساط اليسار يتفقون معنا حول استراتيجية الجبهة المتحدة. ولكنهم يقولون أن دخول الإخوان المسلمون

إلى الجبهة خطأ فادح. فالإخوان – كما يقولـون – يمثلـون "العدو الطبقي"، إما لأنهم "فاشيين" أو لأنهم حزب للبرجوازية مثلا كحزب المحافظين في بريطانيا.

في رأينا أن الإخوان ليسوا قوة فاشية وليسوا ممـاثلين لحزب المحافظين البريطاني. مفتاح فهم هذه القوة السياسية، ومفتاح بلورة تكتيك التعامـل معهـا، هـو إدراك طبيعتهـا الطبقية: الإخوان قوة تعتمد على فئات من الطبقة الوسـطى والبرجوازية الصغيرة، ولكن قيادتها تحـاول تقـديم أوراق اعتمادها للبرجوازية المصرية الكبيرة. ما معنى هذا؟

معنى هذا أن من ينضم للإخوان ينضـم لهـم – فـي الأغلب الأعم – لأنه يرفض الواقع الراهن بظلمه واسـتبداده ويرى فيهم هم بالذات أملا للتغيير. لماذا هم بالذات؟ لسببين رئيسيين. أولا أن قمع الدولة لهم، مـع تـاريخهم الطويـل ووزنهم التنظيمي الكبير، يخلقون هالة حولهم وحول قدراتهم في واقع يتسم بالفراغ السياسي وبإفلاس اليسار. ثانيا أن تلك الفئات الوسيطة تميل، في مراحل هبوط الصـراع الطبقـي، إلى إضفاء طابع أخلاقي مثالي به جوانب رجعية على أزمتها

بسبب عدم مثول البديل النضالي العملي كقوة جـذب، ممـا يعطي أيديولوجية الإخوان جاذبية إضافية.

قارن هذا بمن ينضمون لحزب المحافظين البريطـاني. هؤلاء يختارون الحزب لأسباب مغايرة تماما جوهرها هـو الإيمان برأسمالية السوق الحرة وبتعميق تراتبيـة المجتمـع كحل لمشاكله. قارنهم أيضا بمن ينضمون لأحـزاب فاشـية لأنهم يصبون كل نقمتهم البرجوازية الصغيرة على "العـدو" اليهودي أو الأسود أو العامل. الفوارق هائلة. ومضمونها أن الإخوان يعيشون تناقضا بين قمة (قيادة) تسعى إلى إرضـاء البرجوازية، وبين قواعد أقسام واسعة منهـا تريـد التغييـر للأفضل (وإن كان مع وجود عناصر رجعية فـي فكرهـا)، ولكنها تقبل – حتى اليوم – بالأساليب الإخوانية المهادنة.

من هذا المنطلق، فأفضل طريق للتعامل مـع الإخـوان بتناقضاتهم هو الدخول معهم (أحيانا وبطرق متنوعـة) فـي جبهات متحدة. إذا كانت عضوياتهم تتشـوق لمجتمـع بـلا طوارئ أو استبداد وتؤيد الانتفاضة وتعارض الحرب ضـد العراق، وقيادتهم تقول أنها ضد كل هذه الأمور، ولكننا نعلم

أنها لن تسير في المعركة إلى النهاية – إذا كان ذلك كـذلك، فالأسلوب الأمثل للتعامل معهم هو النضال المطلبي المشترك على أهداف محددة يظهر منه حدود الاستراتيجية الإخوانية. المطلوب فقط أن يوحد اليسار الثوري والراديكالي بأطيافـه المختلفة قواه حتى يخلق قوة لها وزن كاف (ولـو صـغير) لمحاولة موازنة ثقل الإخوان الهائل (إلى الحد الممكن) ولرفع صوت اليسار المناضل في أتون المعركة. والأمل أن تـتعلم الجماهير من خلال تجربتها، ومن خلال نضال الاشتراكيين، أن الطريق إلى العدل والحرية لابد أن يمر بتحطـيم نظـام القهر السائد.

اليسار الجذري وحملة الرئاسة

زكريا عبد الرحمن

إحدى الإيجابيات الهامة لمؤتمر الحزب الوطني الحاكم الذي انعقد في شهر سبتمبر ٢٠٠٣ هو تبديد كافة الأوهام حول إمكانية الإصلاح من داخل النظام. فقد خرج المؤتمر موحداً بشبابه ومسنيه حول كافة القضايا الأساسية وأهمها – التجديد لمبارك الأب لفترة رئاسية خامسة، عدم إلغاء قانون الطوارئ، وبدء الهجوم الشامل على فقراء مصر من خلال تسريع غير مسبوق لسياسات التحرير الاقتصادي بما يشمل إلغاء ما تبقى من الدعم وخصخصة ما تبقى من القطاع العام وتخفيض هائل للضرائب على الشركات الكبرى وأيضاً تخفيض غير مسبوق للتعريفة الجمركية على سلع الاستهلاك البرجوازي.

إذن فقد حدد العدو الملامح الأساسية لمعارك العام القادم: هجوم شامل على فقراء مصر بحماية قوانين الطوارئ الاستبدادية.

إذا كان النظام قد أوضح إستراتيجية العام القادم بهذا الوضوح الفج، فما هو موقف المعارضة؟

المعارضة الرسمية، المتمثلة في أمانة الأحزاب بقيادة التجمع والوفد والناصري، لم تكن أقل وضوحاً من النظام. فقد قررت التأييد الضمني للتجديد لحسني مبارك بتجاهل القضية والاكتفاء بحملة محدودة ضد قانون الطوارئ. ولإثبات حسن نيتهم للنظام قرروا أيضاً عدم التعامل مع الحركات السياسية التي لم يمنحها النظام صفة الشرعية مثل الإخوان المسلمين والشيوعيين وحركة الكرامة.

أما خارج هذه الأطر الرسمية فقد انطلقت "الحملة الشعبية للتغيير" تحت شعار "لا للتجديد لا للتوريث". تضم هذه الحملة في صفوفها المنظمات الشيوعية (الحزب الشيوعي المصري وحزب الشعب الاشتراكي ومنظمة الاشتراكيين الثوريين) وحركة ٢٠ مارس من أجل التغيير

وجماعة الإخوان المسلمين وأحزاب العمل والكرامة والغـد وعدد من اللجان الشعبية والمنظمات الحقوقية. وفـي نفـس الوقت انطلقت "الحركة المصرية من أجـل التغييـر" التـي ضمت فـي صـفوفها العديـد مـن النشـطاء السياسـيين والشخصيات العامة من كافة القوى السياسـية (إسـلاميين، قوميين، ماركسيين).

وقد تركزت مطالب الحملتين علـى رفـض التجديـد لحسني مبارك أو التوريث لابنه وتعـديل الدسـتور بحيـث ينتخب رئيس الجمهورية بشكل مباشر من بين أكثـر مـن مرشح وبحيث تحدد فترة الولاية بحد أقصى فتـرتين. كمـا طالبتا بإلغاء حالة الطوارئ، والإفراج عن كافـة المعتقلـين وسجناء الرأي، وإخضاع جميع العمليات الانتخابية للإشراف الكامل للقضاء.

وكما رأينا، فقد قرر اليسار الراديكالي بمعظم تياراته أن يشارك بنشاط في حملة الرئاسة. السؤال هنـا هـو: لمـاذا يشارك اليسار الثوري في حملات ذات مطالب ديمقراطيـة محدودة للغاية ولا تتعرض للقضايا الاقتصادية والاجتماعية؟

السبب الأول هو أنه، على عكس ما يبدو، فإن ضـيق مطالب الحملة ووضوحها يزيد من فرصة جماهيريتها. فكلما زادت وتنوعت مطالب أي حملة، كلما تقلص عـدد القـوى والاتجاهات التي يمكن أن تشارك فيها. والعكـس صـحيح. ولذا فأن وضوح مطالب حملة الرئاسـة، "لا للتجديـد .. لا للتوريث"، واقتصارها على قضية واحـدة يمكـن الاتفـاق حولها، سيلعب في الأغاب دورا إيجابيـا لمصـلحة توسـيع نطاق الحملة وتعميق جذورها.

والسبب الثاني هو أنه من الممكن مثلاً لليسار الثـوري والإخوان المسلمين أن يتفقوا على مطلب مثل إلغاء قـانون الطوارئ أو الإفراج عن المعتقلين. ولكن هل يمكن الاتفـاق حول أي من القضايا الاجتماعية أو الاقتصادية؟ ألـيس مـن البديهي أن أي مطالب مشتركة من هذا النوع ستكون خاليـة من أي معنى حقيقي في حملة يشارك فيها الإخوان واليسـار معاً، بل ستساهم في تضليل الجمهور حول الطبيعة الطبقيـة للإخوان المسلمين؟

أما السبب الثالث فهو أن اليسار الثوري عليه أن يميز نفسه في إطار حملات من هذه النوعية ليس فقط من خلال اختلاف أو جذرية مطالبه، بل أيضاً من خلال تميز التكتيكات التي يطرحها ويستخدمها لتحقيق مطالب الحملة. فعليه أن يضغط بشكل دائم من أجل تحويل الحملة من طابعها النخبوي إلى طابع جماهيري. عليه أن يطرح المظاهرات والإضرابات والعمل في المناطق الشعبية في مواجهة المؤتمرات وحملات التوقيع النخبوية.

والسبب الرابع هو أن اليسار الثوري لا يكتفي أبدا بالعمل في إطار هذه الحملة الديمقراطية. بل عليه في ذات الوقت العمل على بناء حركة سياسية مستقلة لليسار المناضل وطرح برنامجها المطلبي الطبقي وتحويله من خلال العمل الدءوب في المناطق العمالية والشعبية إلى حركة جماهيرية حية قادرة على الوقوف في وجه الهجوم الشرس الذي يشنه النظام. لا يوجد تناقض بين المشاركة في بناء حملة ديمقراطية ضد التجديد والتوريث والعمل على بناء يسار قوي ذو جذور جماهيرية واسعة. بل أن المشاركة في الحملة تتيح الفرصة لتوسيع التفاعل مع قطاعات مختلفة من

الجماهير، في حين أن الربط بـين المطالـب الديمقراطيـة والاجتماعية في حركة اليسار يسـمح بتعميـق المشـاركة الجماهيرية في الحملة.

ولكن النجاح في الفترة القادمة سيعتمد على قدرة اليسار الجذري أن يوازن بشكل صحيح بين هـدف بنـاء الحملـة الديمقراطية وهدف بناء يسـار جديـد مناضـل ذو قاعـدة جماهيرية واسعة. إن معارك العام القادم سـتكون حاسـمة بالنسبة لليسار المناضل. فإمـا أن يسـتغل هـذه الفرصـة التاريخية ويصبح بديلاً جماهيريـاً حقيقيـاً، أو يفشـل فـي استغلالها ويظل لعقد آخر على هامش الحياة السياسـية فـي مصر.

جسر بين معركتين

على منصور

هناك قضية استراتيجية تفرض نفسها اليوم علـى كـل النشطاء السياسيين المشـاركين فـي الحمـلات المناهضـة للديكتاتورية. القضية هي: هل يمكـن أن تـنجح الحمـلات الجبهوية الجاري بناؤها ضد التجديد والتوريث –"حملة كفاية" و"الحملة الشعبية" – في تحقيق الديمقراطية؟ وكيف يمكنها أن تصل لهذه النتيجة؟

هذه القضية مهمة جدا، ولم يعد ممكنا تجاهلها. وبالفعل بدأت مؤخرا تظهر بعض الأفكار الأولية كإجابة على الأسئلة المطروحة. المستشار طـارق البشـري مـثلا يطـرح أن العصيان المدني الشعبي هـو الطريـق لإسـقاط السـلطة الديكتاتورية. الأستاذ عبد الحليم قنديل من ناحية أخرى يرى أن تعبئة النخبة السياسية والثقافية، وليس تعبئة الجماهير، هو الأسلوب الأمثل لتوفير القوة المطلوبة لمواجهة النظام.

حصاد أربعة سنوات

ربما تكون نقطة البداية لتحديد الاستراتيجية القادرة على مواجهة الديكتاتورية وإقامة نظام يحقق مصالح الجماهير، هي قراءة تطورات الحركة السياسية المناهضة للصهيونية والحرب والديكتاتورية على مدى السنوات الأربع الماضية، وفهم الموقف الذي تقف فيه تلك الحركة الآن.

كانت بداية الحركة، كما نتذكر جميعا، في سبتمبر-أكتوبر ٢٠٠٠ مع اندلاع الشرارة الأولى للانتفاضة الفلسطينية الثانية. بدأت الحركة بشكل عفوي ومفاجئ مما دعا البعض إلى اعتبارها مجرد طوفان عاطفي لن يلبث أن يخبو. ولكن بعد مرور أكثر من أربع سنوات استمرت فيها الحركة وتطورت من شكل إلى شكل ومن قضية إلى أخرى، لم يعد ممكنا الاكتفاء بهذه النظرة السطحية والجزئية.

يمكننا بدون أي مبالغة أن نؤكد أن الاندفاع المفاجئ الذي اتصفت به الحركة الجماهيرية العفوية في أيامها الأولى كان في الحقيقة رد فعل على تراكم مرارات وإحباطات عقد التسعينات. كانت التسعينات عقدا للأوهام وللأحلام الضائعة.

ففي بدايتها أكد النظام أن سياساته للإصلاح الاقتصادي وفق روشتة صندوق النقد، ومشروعه للسلام الإقليمي بالتعاون مع الإمبريالية الأمريكية، سيمثلان المخرج السحري لمصر من كل أزماتها ومشاكلها. وفي نهايتها ظهر لقطاعات واسعة من الجماهير أن النظام كاذب وأن مشروعه الاقتصادي وسلامه الإقليمي لم يكونا إلا خدعة ووهم لم تجن منهما الجماهير إلا الفقر والذل والقمع.

من هنا لابد من قراءة حركة التضامن مع الانتفاضة ليس فقط كتعبير عن التضامن مع الكفاح الفلسطيني الباسل، ولكن أيضا كانفجار للغضب ضد الحصاد المر لسياسات السلطة الحاكمة على مدى أكثر من عقد من الزمان. في مطلع الألفية الثالثة لعبت القضية الفلسطينية الدور الذي لطالما لعبته قبل ذلك في تاريخ الصراع الطبقي في العديد من البلدان العربية: دور المفجر.

المشكلة أن تلك الحركة – التي سرعان ما انجذب إليها العديد من الشباب والنشطاء السياسيين محاولين قيادتها من خلال خلق أشكال منظمة وطرح أفكار متبلورة – واجهت

مأزقا كبيرا. المأزق ببساطة كان يتمثل في سؤال: "وماذا بعد؟" اكتشف مئات الآلاف من الطلاب الذين شاركوا في موجات المظاهرات، جنبا إلى جنب إلى آلاف المهنيين في النقابات، أن المظاهرات وحدها ليست كافية. اكتشفوا أن الأعداد في المظاهرات، على الرغم من أهميتها القصوى، لا تعوض عن الوزن الاجتماعي والقوة الطبقية للحركة. واكتشفوا أيضا أن السلطة، بعد أن فاجأتها المظاهرات وشلتها لبعض الوقت، بدأت تبتكر التكتيكات لإضعاف الحركة وتشتيتها وقمعها. باختصار – اكتشف من شاركوا في الحركة العفوية أن المعركة أصعب وأطول مما كان يبدو في البداية؛ اكتشفوا أنه ليس سهلا طرد السفير الإسرائيلي، أو قطع العلاقات مع الولايات المتحدة، أو إيقاف الحرب ضد العراق.

هذه الاكتشافات خلقت بالطبع درجة من البلبلة والإحباط في أوساط السياسيين والجماهير العادية على حد سواء. لكنها لم تقض على الحركة أو تهزمها. فالنشطاء السياسيون من جانبهم تعلموا سريعا أول دروسهم: لا مناص من الدخول في مواجهة مع السلطة الديكتاتورية حتى يتحقق أي مطلب

إصلاحي حتى ولو كان صغير. من هنا تصاعدت الأصوات ضد الديكتاتورية التي كشـفت ضـعفها وهوانهـا بمجمـل سياساتها وبإجراءاتها القمعية المهووسة.

أما الحركة الطلابية الجماهيرية، فقـد خفتـت بعـد أن ظهرت أمامها المعضلات الاستراتيجية واضحة وجلية. لكنها كما قلنا لم تنهزم. ليس فقط لأن الأزمة الاقتصادية المجتمعية تتصاعد بشكل هائل، ولكن أيضا لأن الحركة بالفعل خفتـت ولم تنهزم. فلم يحدث أن تمت تصـفية الحركـة أو تحطـيم قواها. فقط ما حدث هو حصـار أمنـي طـوق الجامعـات والنقابات وصعب المهمة.

ما العمل؟

تتطلب المشكلة الاستراتيجية التي واجهتها الحركة حلا. فكيف يمكن لحركة النشطاء، التي اكتشفت ضرورة مواجهة الديكتاتورية كهدف أول، توفير القوة اللازمة لتحقيق هدفها؟ وكيف يمكن مواجهة أساليب الدولة في قمع وتفتيت الحركة؟

الإجابة من وجهة نظرنا هي ضرورة عودة الحركة إلى الجماهير، إلى مصدر القوة الحقيقي لأي حركة تريد تغيير لمصلحة أغلبية المجتمع! بتعبير آخر: الحركة التي بدأت عفوية جماهيرية ثم ارتبط بها النشطاء، ينبغي أن تعود مرة أخرى إلى الارتباط بالجماهير. في بداية الحركة كان المحرك هو الطلاب (ومعهم المهنيين). لكن ظهر مع الوقت أن الحركة الطلابية كما تشتعل سريعا تخبو سريعا. ظهر أيضا أن حدود قوة الحركة الطلابية محدودة بسبب وضعهم الانتقالي في المجتمع الطبقي (بالرغم من أنه لا خلاف على أهمية دورهم). من هنا فإنه مع عودة الحركة السياسية المنظمة إلى الجماهير ينبغي أن يتم فتح جبهة أخرى أصعب ولكن أكثر أهمية: جبهة الطبقة العاملة المصرية، جبهة صناع الثروة في المجتمع.

هذه الأيام نشهد، وكاستمرار لعملية عمرها حوالي ستة سنوات، موجة من الاحتجاجات العمالية الدفاعية المختلفة الأسباب. سياسات السلطة الحاكمة الليبرالية الجديدة فتحت جبهة نضال عمالي متوسعة في كل القطاعات. الأزمة

الاقتصادية من جانب آخر تشعل معركة رغيف الخبز في كل موقع وحي.

هذه المعركة الواسعة والموزعة في مصر من أقصاها إلى أقصاها تتفاوت في أساليبها وفي درجة نضجها. فمن نضالات عفوية تماما، إلى احتجاجات منظمة بواسطة اللجان النقابية القاعدية، إلى احتجاجات استطاعت أن تكسر حاجز الصمت وتكتسب تعاطف وتضامن النشطاء وبعض السياسيين. لكن بغض النظر عن التفاوت في أشكال ومستويات نضج الحركة، هناك حقيقة أساسية لابد من التأكيد عليها: هذه المعركة ضد مظاهر الليبرالية الجديدة تمثل، في حال اتساعها، المصدر الأساسي للقوة ضد السلطة وسياساتها. فإذا كان الطلاب بحساسيتهم وتفرغهم قادرين على الانفجار سريعا، فإن العمال والكادحين قادرين بنضالاتهم على نقل المعركة إلى مستوى نوعي أعلى؛ إلى مستوى تهديد ماكينة الظلم والنهب الليبرالية الجديدة حيث توجد: في المصانع وأماكن العمل.

منا هنا فالسؤال الرئيسي الذي ينبغي أن يطرحـه مـن يريد أن يوفر القوة اللازمة للحملات المناهضة للديكتاتوريـة هو: كيف يمكن كسر الحاجز وإنهاء العزلة بـين المعركـة الاقتصادية والمعركة السياسية؟ كيف يمكن خلق جسرا متينا بين الحملة ضد الديكتاتورية والنضالات الاقتصادية العفويـة ونصف العفوية ضد الرأسمالية؟ كيف يمكن للحركة السياسية أن تخلق لنفسها ظهيرا استراتيجيا متمثلا في النضال العمالي والاجتماعي الواسع النطاق؟ وكيف يمكن لحركـة العمـال والكادحين والفقراء أن تكتشف ضرورة الربط بين معركتهـا والمعركة السياسية؟

بالطبع الإجابة على هذا السؤال ليست فقط نظريـة، أي ليست فقط بالكتابة والدعاية لهذه الفكرة في أوساط العمـال، ولكن أيضا بالبرهنة العملية، مـن خـلال الانغمـاس فـي النضالات العمالية، على ضرورة التضامن والتكاتف. بلغـة أخرى: لن يبنى الجسر إلا إذا قام ببنائه (على الأقل بعـض) النشطاء السياسيين في الحملات المناهضة للديكتاتورية بوعي ودأب؛ إلا أذا قام هؤلاء بخلق جذور لحملتهم فـي المواقـع العمالية، إلا إذا وضعوا عمالا مناضلين على رأس حملاتهم،

إلا إذا تضامنوا كتفا بكتف مع النضـالات العماليـة، إلا إذا دافعوا عن الرابطة بين المعركتين.

هنا يمكننا أن نكتشف أهمية العمـل المـنظم لليسـار الراديكالي. وهنا يمكننا أيضا أن نكتشف أهمية وجود الحركة اليسارية العريضة أو ما يمكن أن نسميه التحالف السياسـي لليسار. فلن تتبنى الحركة ضرورة الربط بـين المعـركتين نظريا وعمليا من تلقاء ذاتها. لابد من سجال سياسي واعي. لابد من قوة يسارية تطرح هذا البديل وتدافع عنه استراتيجيا وتكتيكيا وتحاول أن تحوله، شيئا فشيء، إلى واقع حي يتزايد في قوته.

ليس المقصود هنا أن يتم مثلا الدمج التام بين الحملات ضد التجديد والتوريث وبين نشاط اللجان العمالية. هذا غيـر ممكن وغير صحيح لأن كل حملة أو حركة لهـا نشـاطؤها وجمهورها المختلف. المطلوب هو خلق جسر متـين بـين المعركتين وجبهتي النضال. المطلـوب أن تكسـب حملـة الرئاسة أنصارا من العمال وأن يكون لها جناحهـا العمـالي ومواقفها من القضايا العمالية والاجتماعية، وأن يتبنى قطاع

متزايد من المناضلين العماليين الموقف القائل بأن الطريـق إلى تحقيق المطالب الاقتصادية يرتبط بالنضال ضد السـلطة السياسية التي تحمي النظام الاقتصادي والاجتماعي.

الربط بين المعركتين هو الطريق لإعطاء المناضلين من أجل الحرية السياسية القوة اللازمة لتحدي السلطة. لا يمكـن لأي حركة أن تطمـح إلـى تغييـر حقيقـي إلا إذا وثقـت بالجماهير .. إلا إذا انغمست في أوساطهم ودفعت معـركتهم إلى الأمام .. أي إلى فهم الرابطة بين النظام فـي المصـنع والقهر في المجتمع والقمع في السياسة.

بناء تحالف اليسار قضية حياة أو موت

يحيى فكري

صحيح أن الأصوات تعلو مطالبة بالتغيير، لكن لا أحد يستطيع أن يحدد اليوم في أي مسار ستجري الأمور. الأصوات الأكثر صلابة وجذرية، والتي تستند على حس الجماهير وميلها النضالي، ارتفعت من قلب الحركة المناهضة للحرب على العراق. وغالبا ما سيتجمع شمل هذه الحركة مرة أخرى، على خلفية رصيدها في دعم الانتفاضة ومناهضة الحرب، لتشق مجرى المطالبة بالإصلاح الديموقراطي الشامل. إلا أن ذلك لن يكون الرافد الوحيد في الحركة من أجل التغيير، بل ليس من الحتمي بأية حال أن يكون الرافد الأهم. لقد تسبب، من جانب، شلل النظام المصري أمام الأزمة المركبة التي يواجهها، ومن جانب آخر دخول الإمبريالية بجيوشها إلى المنطقة، في فتح الباب لشعار التغيير. وهذا ما يدفع – وسيدفع أكثر – الأطراف المختلفة

لأن يطرح كل منها أجندته الخاصة، وهنا بالضـبط تكمـن المعضلة.

الإمبريالية تزجر مطالبة بـالتغيير، ومـن المؤكـد أن صوتها سينعكس في أصوات الموالين لها من خارج دائـرة الحكم، أو حتى من داخلها. وبـلا شـك فـإن أقسـام مـن المستثمرين المصريين وأصحاب المصالح وقطاعـات مـن المرتبطين بهم سيطالبون بالتغيير، سواء ممـن فـي داخـل السجون الآن، أو من الهاربين في الخارج، أو مـن أولئـك الذين لازالوا يمارسون نشاطهم بتعثر وفي ظل شروط متقلبة وغير مستقرة. وبالتأكيد فأن رمـوز مـن مثقفـي الطبقـة الحاكمة، سواء المرتبطين بالمؤسسات الرسـمية أو الغيـر مرتبطين بها، من الليبراليين أو المحافظين، يطالبون الآن – وسوف تتسع مطالبتهم مستقبلا – بالتغيير. وعلى الرغم من تحالف "الإخوان المسـلمين" مـع النظـام لكسـر الحركـة الجماهيرية في الأيام الأخيرة قبـل انـدلاع الحـرب علـى العراق، لكن المؤكد أنهم مع ارتفاع الأصوات سيدخلون هـم

أيضا إلى موجة المطالبة. هؤلاء جميعا بـالطبع لا يريـدون التغيير الذي تريده وتناضل من أجله جماهير الفقـراء فـي مصر.

التغيير إذن وإن كان مطلب عـام، إلا أن لـه أوجهـه المتناقضة بسبب تناقض المصالح بين طالبيـه. فطموحـات الجماهير غير طموحات الإمبرياليـة، وأهـداف أصـحاب الاستثمارات غير أهداف الفقراء، وهكذا. وبالتالي فالأصوات التي ستزداد ارتفاعا مع الوقت مطالبة بالتغيير، سوف تحمل بالضرورة مصالح طبقية متناقضة وخطط متضاربة. هذا ما يجعل مهمة بناء تحالف لليسار في مصر اليوم قضية حياة أو موت. فهذا التحالف قد يكون الفرصة الوحيدة لتمييل الميزان داخل الحركة، من أجل تغيير بواسطة الجماهير ولمصلحتها. كما أنه سيكون الطريقة الوحيدة للحيلولة أمام أيا من القـوى الطبقية المعادية للجماهير من ركوب الحركة الجماهيرية أو كسرها.

وإذا كان اليسار المصري، بمختلف فصائله وقواه ومستقليه وشتاته، ورغم ضعف حجمه ومحدودية تأثيره، هو من لعب دورا رئيسيا في كثير من المبادرات التي أطلقتها الحركة الشعبية المعادية للصهيونية والإمبريالية، إلا أنه بسبب انقسامه وتشرذمه لم ينجح في استقطاب الحركة إلى رايته السياسية الغائبة. وطالما أن الصفحة الجديدة تنقلب اليوم على جدول أعمال التغيير، وسيقدم الجميع – بما فيهم أقسام من النظام الحاكم – خططهم الخاصة بالأمر، فلا مفر من وجود راية سياسية تناضل مع الجماهير من أجل تغيير لمصلحة الفقراء، وإلا ستكون النتيجة كارثة. فمن ناحية ستنجرف الحركة لدعم مشروع طبقي معادي أو سيتم تحطيمها، ومن ناحية أخرى سيخسر اليسار المصري من جديد فرصته في التحول إلى حركة جماهيرية.

بناء تحالف اليسار إذن مهمة لا يمكن تأجيلها. تحالف يضم جميع من يناضلون على أرض اليسار المناضل بصرف النظر عن اختلافهم حول قضاياهم الاستراتيجية، بما فيها الاختلاف على إصلاح أم ثورة؛ تحالف يتسع لكل القوى والفصائل ولجميع المستقلين؛ تحالف وليس اندماج، يحتفظ

فيه كل أطرافه باستقلالية مواقفهم ودعايتهم؛ تحـالف حـول مهام النضال العملية الراهنة من أجل إصـلاح ديمقراطـي واجتماعي، يتفق عليها الجميـع؛ تحـالف يسـمح بالعمـل المشترك المنظم، كما يسمح بالحوار الحـر حـول قضـايا الاستراتيجية والمستقبل. علينا أن نتعلم من خبرة الماضـي، كما أن علينا النضال لكسب المستقبل.

ماذا نريد من تحالف اليسار؟

زكريا عبد الرحمن

علي منصور

في الآونة الأخيرة برز في أوساط اليسـار عـدد مـن الأفكار المرتبطة ببناء تحالف سياسي لليسار. وفـي علاقـة بهذا برز أيضا عدد مـن التسـاؤلات والإشـكاليات حـول المقصود بـ"تحالف اليسار" وطبيعته ودوره وشكله التنظيمي الأمثل. فقط من خلال حوار جاد حول هـذه المسـائل، ثـم بالطبع من خلال العمل الدءوب، سيمكن تحويل فكرة تحالف اليسار من مجرد فكرة إلى واقع حي مؤثر في مسار الحيـاة السياسية المصرية.

لماذا نحتاج إلى تحالف لليسار؟ أليس لدينا ما يكفي من اللجان والجبهات؟ أليس لدينا اللجنة الشعبية للتضـامن مـع الانتفاضة ولجان المقاطعة ومناهضة الاسـتعمار والعولمـة والمطالبة بالتغيير الديمقراطي؟ أليست هذه اللجان متداخلـة من حيث العضوية ونوعية القوى السياسية المساهمة فيهـا؟

أنحتاج إلى شكل جديد يرهق نشطاء هم بالفعل مرهقون من كثرة الاجتماعات واللجان؟

من جانب آخر هناك السؤال: فيم يفيد تحالف اليسـار؟ أليس لدينا ما يكفي مـن المنظمـات الاشـتراكية السـرية والمراكز والأحزاب اليسارية العلنية تعبـر عـن مختلـف التيارات الماركسية وغير الماركسية؟ أنحتاج إلـى "دكـان سياسي" آخر يقف خاويا كأمثاله من "دكاكين اليسار"؟

للإجابة على تلك الأسئلة نبدأ بحقيقة سياسية هامة جدا: إن أي تكوين سياسي لا يستجيب لاحتياج حقيقي لا يمكن أن يكتب له النجاح. فما هي الحاجة إلى تحالف لليسار؟

إذا تفحصنا أحداث الأعوام الأربعة الماضية، بدءا مـن مظاهرات التضامن مع الانتفاضة في أكتوبر ٢٠٠٠، سنجد أن الحركة الناشئة في مصر على مدار تلك الأعوام جـذبت أعداد واسعة من الشباب رأيناهم في مظـاهرات الجامعـات وفي أنشطة النقابات المهنية وفي لجان المقاطعة والدعم فـي الأحياء. هؤلاء الشباب بدأوا نشاطهم السياسـي كرافضـين للصهيونية والاسـتعمار. ثـم دفعـت تطـورات الأحـداث

والمواجهات في المظاهرات بعضهم إلى طرح أسئلة أكثـر عمقا على نفسه: لماذا تقمعنا الدولة بينما نحاول دعم الشعب الفلسطيني في مواجهة احتلال بغيض؟ لماذا تحـافظ مصـر على علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة الداعم الرئيسـي للصهيونية والمحتلة للعراق بعد حرب همجية أذاقـت شـعبا مسالما الأهوال؟ لماذا لم تستطع مظاهراتنا أن توقف الحرب أو أن تطرد السفير الإسرائيلي أو الأمريكي؟ وغير ذلك من الأسئلة.

إذن فعملية التجذير الجارية في المجتمع المصري جذبت أعدادا واسعة من الشباب غير المسيس إلى ساحة السياسة، ثم دفعتهم إلى تجاوز الأحداث المباشرة التـي انخرطـوا مـن خلالها في العمل العام في محاولة لفهم الصورة في تكاملهـا وربط المعارك المختلفة ببعضها الـبعض ولبنـاء تصـور سياسي متكامل يربط بين القضايا والحملات المختلفة.

الأهم من ذلك أن هذا الجيل الجديد من الشباب المسيس ارتبط، لأول مرة منذ عقود، بلجان وقوى وحركات لها طابع يساري علماني عام. لجان الـدعم والتضـامن ومناهضـة

الحرب كانت ذات طبيعة جبهوية يلعب اليسـار – بـالمعنى الواسع – دورا مؤثرا فيها على أكثر من صعيد وفي أكثـر من مكان. ثم أن المظاهرات العفويـة المختلفـة أثبتـت أن أجنحة من اليسار والناصريين هي الأكثر قربا من الشـارع والأكثر استعدادا للانخراط في معاركه ولتجـاوز الخطـوط الحمراء التي وضعتها دولة القمع والاستبداد.

يمكننا القول إذن أن هؤلاء الشباب الباحثين عن بـديل سياسي كانوا يقتربون من اليسار بمعناه الواسع: النضال ضد الاستعمار والصهيونية، الدفاع عن العدل والحرية، القناعـة بحركة الجماهير ودورها. على أن تحرك هؤلاء يسارا لـم يكن يعني أنهم أغلبيتهم مستعدة للانضمام بشكل مباشر إلـى تنظيمات سياسية ماركسـية ذات رؤى محـددة والتزامـات تنظيمية وتكلفة شخصية.

لو كان حزب التجمع اليوم هـو حـزب التجمـع فـي السبعينات لكان لنا أن نتوقع أن كثير من هؤلاء الشباب كانوا سوف ينضمون إليه بما يقدمه من رؤية يسارية نضالية (إلى حد كبير)، وبما يمثله من وزن وشرعية. لكن حزب التجمع

اليوم هو حزب ليبرالي علماني مقطوع الصلة بالنضال فـي الشارع وبالجماهير. من هنا فإنه من الصحيح القـول بـأن الفراغ السياسي الذي تركه التجمع يحتاج اليوم، فـي ظـل عودة حركة الشارع وميلاد جيل جديد من النشطاء، إلى من يملأه.

هذه المسألة الاستراتيجية في غاية الخطـورة. فلنـا أن نتصور، بما أن السياسة تكره الفراغ، أن النكوص عن مهمة ملء الفراغ الذي تركه التجمع في هذه اللحظة المواتية سوف يؤدي إلى تشتت هؤلاء الشباب الجدد الواعدين ثم إلى انتقالهم إلى صفوف بدائل أخرى ذات طابع رجعي أو نخبوي. على جانب آخر، فإن عدم وجود قطب يساري في الواقع اليـوم، في ظل معارك التغيير واحتمالات الهبات الشعبية، يعني أن اليسار لن ينجح في التفاعل مع هذه الفرص والإمكانيات ولن يقدر على التأثير في مسارات الحركة لصغر حجمه وانقسام قواه.

تحالف اليسار إذن هو مشروع ملء فراغ سياسي أصبح من المهم أن يملأ. هو مشروع اقتناص فرصة تدشين يسار نضالي جديد ذو جذور جماهيرية وكوادر شبابية. ومن هذا الاحتياج يمكننا أن نفهم الشروط التي يحتاجها هذا الشكل حتى يكون ناجحا. فأولا تحالف اليسار ليس جبهة متحدة جديدة وإنما هو تكوين سياسي يطرح نفسه في الساحة كبديل لحل مشاكل المجتمع. هذا لا يعني أن تحالف اليسار سيكون حزبا سياسيا مكتمل التكوين والمضمون. ذلك أنه طالما كان هذا التحالف يضم قوى مختلفة استراتيجيا – ما بين ثوريين وإصلاحيين وغيرهما – ولكنها متفقة على برنامج حد أدنى للتغيير، فلا يمكن أن تكون له نفس سمات وأدوار الحزب الذي حسم مثل هذه القضايا. ومعنى هذا أن كل القوى داخل تحالف اليسار من حقها أن تحتفظ بقوامها التنظيمي وأن تدخل مع بعضها في حوار سياسي حول الخلافات الاستراتيجية، لكن ذلك من دون أن تنسى لحظة واحدة أن تحالف اليسار ليس مجرد تنسيق بين قوى مستقلة وإنما هو كيان جديد يطرح نفسه كقوى من قوى الواقع السياسية في كل معركة وحدث.

ثانيا، لن يكون تحالف اليسار ناجحا إن لم يكن منفتحـا وقادرا على جذب الشباب الجديد الباحث عن بديل. ميزة هذا التحالف أنه يلبي احتياج هؤلاء الشباب الذين خطوا خطـوة تجاه اليسار، ولكنهم غير مستعدين لتبنـي مجمـل الأفكـار الاشتراكية الجذرية. فإن لم يكن قادرا بطرحه وبنضاليته في الشارع ووسط الناس أن يجذب الشباب الجديد، فهذه ستكون علامة أكيدة على فشله.

ثالثا وأخيرا، بالقطع بناء هذا التحالف عمليـة صـعبة تحتاج إلى أقصى الوضوح في الهدف وأقصى المرونة فـي الأدوات والأساليب. ولكن من الممكن القول أن هذه المهمـة ستمر بمنحنيات مرتبطة بتطورات الحركة على الأرض وفي الشارع. فاليوم، في ظل حالة مـن السـكون النسـبي فـي الحركة، لا يتوقع أن يجذب هذا التحالف السياسـي أعـدادا كبيرة من الشباب نظرا لحالة الصراع السياسي الخاملة إلـى حد ما. لكن في المرحلـة القادمـة، ومـع احتـدام أزمـة البرجوازية، ومع صعود الحركة من أجل التغيير، يمكن توقع

إعادة إحياء الشارع السياسي المصري خـارج المؤسسـات العقيمة للدولة وأذنابها. وفي هذا السياق يمكن توقع أن العام الحالي، ٢٠٠٥، يمثل فرصة كبيرة لمـيلاد بـديل سياسـي يساري نضالي في مصر لأول مرة منذ عقود .. بديل أكبـر من التنظيمات الصغيرة وأكثر قدرة منها على خلق استقطاب لليسار في الحياة السياسية المصرية .. بـديل قـادر علـى تحسين شروط وفرص الحركة الجماهيرية .. ومن ثم بـديل يمكنه أن يخلق فرص أفضل لنمو قوى اليسـار الراديكـالي على خلفية صعود الحركة والاستقطاب إلى اليسار